الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

اختبار فرضية العجز التوأم وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية

-دراسة قياسية للفترة 1980- 2023-

من إعداد الطالبات:

- أم سلمى عوادي
- فايزة برير

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد نصير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علي ذهب	أستاذ مساعد "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
أحمد نصير	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
وفاء رمضاني	أستاذ محاضر "ب"	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتيسر الأمور، وبتوفيقه يُبلغ الساعي مراده.

فله الشكر أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، عدد ما كان وعدد ما يكون.

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، ومن منطق القول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرف هذا العمل، سعادة الدكتور أحمد نصير، الذي لم يبخل علينا بعلمه وتوجيهه، وكان لنا خير معين في كل مراحل إعداد هذه المذكرة.

كما أتوجّه بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام، على ما تفضّلوا به من وقتهم وجهدهم وملاحظاتهم البنّاءة، التي أسهمت في تقويم هذا العمل العلمي.

ولا يفوتني أن أقدّم أسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساندني ووقف إلى جانبي، من أساتذة وزملاء وأفراد العائلة، فلولا دعمهم بعد توفيق الله لما كان لهذا الجهد أن يكتمل.

والحمد لله رب العالمين

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه يُكتب النجاح، وبتيسيره تُذلل الصعوبات، فأهدي ثمرة جهدي:

إلى نفسي، التي آمنت بالخطوة الأولى، وثابرت على المسير رغم كل العثرات، فكانت هذه الثمرة تتويجًا لصبر وجهد لا يُقدَّر.

إلى مصدر القوة والدعم، الذي لم يبخل يومًا بعطائه وتوجيهاته، فكنت دومًا أجد في كلماته سُبل النجاح، وفي دعواته نور الطريق. . . . والدي العزيز حفظه الله

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب، وسندي الأول في الحياة، فقد كانت صبرها ودعواتها الجسر الذي عبرت به الصعاب. . . . والدتي الغالية حفظها الله

إليكم أنتم، من كنتم النور في عتمتي، والفرح في أيامي، والسند حين تهاويت... إخوتي وأخواتي

إلى كل من وقف بجانبي ولو بكلمة طيبة، أكن لكم كل الحب والامتنان، فأنتم السند الذي لا يميل. . . عائلتي الكريمة

إلى رفقتها الصادقة التي خففت من وطأة التعب، ولوقوفها بجانبي في كل الأوقات، شكرًا لكونها الجزء الجميل من رحلتي. . . صديقتي منه

لزميلتي المجتهدة، صاحبة الأخلاق العالية والحضور الإيجابي الدائم في كل محطة من هذه الرحلة... فايزة.

ولكل من شاركني هذه المسيرة من الأصدقاء، أولئك الذين خففوا ثقل الأيام بابتساماتهم ورفقتهم الصادقة... أصدقائي.

أم سلمى

الإهداء

الحمد والشكرلله على فضله وكرمه إذ أنعم علي بالتوفيق في إنجاز هذا العمل المتواضع ليضاف إلى ميادين البحث العلمي ,والصلاة والسلام علىسيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه آجمعين.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل ,

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثة وجعل الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر

ونبع الحنان " أمي الغالية ".

وإلى أبي فقيدي الغالي، روحه الطاهرة.

إلى أشقائي ورفقائي في الحياة " أخواتي وإخوتي ".

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من دروب وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم

إلى من صاغو لنا علمهم حروفا من فكرهم منار ة تسير لنا سيرة العلم والنجاح " أساتذتي الكرام ".

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لزميلتي الفاضلة . . .أم سلمى، على دعمها ومساندتها لي في إنجاز هذا العمل.

كان لوقوفها معي وتفانيها الأثر الأكبر في تحقيق هذا الإنجاز.

فايزة

المختصر

ملخص:

تهدف هذه ادراسة الى اختبار فرضية العجز التوأم وقياس أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس، المغرب والأردن خلال الفترة 1980–2023.اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليي والقياسي، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة في الاجلين القصير والطويل. كما استخدمت الدراسة اختبار الحدود (Bound Test) لتحديد التكامل المشترك واختبارالسببية لـ(Granger) وتمت جميع التحليلات باستخدام برنامج(EViews13).

أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في معظم الدول، وكشفت عن علاقة معنوية بين العجز التوأم والنمو الاقتصادي .كانت هذه العلاقة سلبية في تونس وإيجابية في المغرب، بينما كانت ضعيفة أو غير ذات دلالة في الجزائر والأردن. كما بينت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العجز التوأم نحو النمو الاقتصادي في بعض الحالات فقط، مما يشير إلى أن فرضية العجز التوأم لا تنطبق بقوة على جميع الدول. وتعكس هذه النتائج أن تأثير اختلالات المالية العامة والميزان التجاري على النمو الاقتصادي كان محدودًا في بعض السياقات.

الكلمات المفتاحية: عجز مالي؛ عجز تجاري؛ عجز توأم؛ نمو اقتصادي؛ منهجيةARDL

تصنيف JEL: E43، E47، E52.

Abstract:

This study aims to test the twin deficit hypothesis and measure its impact on economic growth in Algeria, Tunisia, Morocco, and Jordan during the period 1980-2023. The study adopted both descriptive-analytical and quantitative methodologies, applying the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyze the relationship in both the short and long run. The study also utilized the Bounds Test to determine cointegration and the Granger causality test. All analyses were conducted using EViews 13 software.

The results revealed cointegration among the variables in most countries and indicated a significant relationship between the twin deficit and economic growth. This relationship was negative in Tunisia and positive in Morocco, while it was weak or insignificant in Algeria and Jordan. The findings also showed a unidirectional causal relationship from the twin deficit to economic growth in only some cases, suggesting that the twin deficit hypothesis does not strongly apply to all countries. These results reflect that the impact of public finance imbalances and trade balance on economic growth was limited in some contexts.

Key words financial deficit; Trade deficit; Twin deficit; Economic growth; ARDL Methodology

JEL Classification : E43 ; E47 ; E52.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	-
إهداء	-
ملخص الدراسة	-
فهرس المحتويات	**II**
قائمة الجداول والاشكال	**XIII**
قائمة الملاحق	**XVI**
مقدمة عامة	ب-ز
الفصل الأول **الأدبيات النظرية لظاهرة العجز التوأم والنمو الاقتصادي**	
تمهيد	02
المبحث الأول: الخلفية النظرية للعجز التوأم والنمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: الأسس النظرية والفكرية لظاهرة العجز التوأم	03
أولا: مفهوم عجز الموازنة العامة ,أسبابه وطرق معالجته	03
ثانيا: مفهوم عجز الميزان التجاري ,أسبابه ووسائل معالجته	10
ثالثا: مفهوم العجز التوأم (المزدوج)	16
رابعا: النظريات الاقتصادية المفسرة للعجز التوأم	17
المطلب الثاني: أدبيات النمو الاقتصادي النظرية	22
أولا: النمو الاقتصادي: مفاهيم ,الأنواع وطرق قياسه	22
ثانيا: نماذج النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية	29
المطلب الثالث: أثر العجز التوأم(المزدوج) على النمو الاقتصادي	35
أولا: أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي	35
ثانيا: أثر الميزان التجاري على النمو الاقتصادي	38
ثالثا: أثر العجز التوأم على النمو الاقتصادي	39
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	41
المطلب الأول: الدراسات الدولية	41
المطلب الثاني: الدراسات في الدول العربية	43
المطلب الثالث: الدراسات المحلية (الجزائرية)	45

المطلب الرابع: تحليل مقارن للدراسات السابقة والفجزة البحثية	47
أولا: تحليل مقارن للدراسات السابقة	48
ثانيا: موقع إشكالية الدراسة الحالية بالدراسات السبقة	49
خلاصة	51
الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لاختبار فرضية العجز التوأم وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة 1980-2023	
تمهيد	53
المبحث الأول: التحليل الوصفي والإحصائي لمتغيرات الدراسة	54
المطلب الأول: الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة	54
أولا: مراحل اختيار العينة ومصادر بياناتها	54
ثانيا: توصيف النموذج ومتغيراته	58
المطلب الثاني: أساسيات حول نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)	59
أولا: اختبار جذر الوحدة (The Unit root of stationarity)	60
ثانيا: اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدودBounds Test)	61
ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM)	62
رابع: تشخيص النموذج	62
خامسا: اختبار السببية لغرانجر Granger	64
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لتطور مسار متغيرات نماذج الدراسة	64
أولا: التحليل الاقتصادي لمتغيرات دولة الجزائر خلال الفترة(1983-2019)	64
ثانيا: التحليل الاقتصادي لمتغيرات دولة تونس خلال الفترة(1983-2019)	70
ثالثا: التحليل الاقتصادي لمتغيرات دولة المغرب خلال الفترة(1985-2019)	73
رابعا: التحليل الاقتصادي لمتغيرات دولة الأردن خلال الفترة(1980-2023)	77
المبحث الثاني: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج نماذج الدراسة	82
المطلب الأول: اختبار الاستقرارية, تحديد فترة الإبطاء واختبار التكامل لدول المختارة	82
أولا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	82
ثانيا: تحديد فترة الإبطاء المثلى	85
ثالثا: اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الحدود(Bounds Test)	86
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	87

أولا: تقدير نموذج ARDL لدولة الجزائر	87
ثانيا: تقدير نموذج ARDL لدول العربية المختارة	90
المطلب الثالث: الاختبارات التشخصية لنماذج الدول المختارة	96
أولا: اختبارات التشخصية لنموذج الجزائر المقدر	96
ثانيا: اختبارات التشخصية لنماذج الدول العربية المقدرة	99
ثالثا: اختبار السببية لجرانجر	101
خلاصة	105
الخاتمة	107
الملاحق	116
قائمة المراجع	132

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول:	
(01-01)	آليات تحسين تنافسية الاقتصاد المحلي	15
(02-01)	مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	24
(03-01)	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	48
	الفصل الثاني:	
(01-02)	مجموع الدول العربية	54
(02-02)	العينة الأولية للدراسة حيث N=12	55
(03-02)	العينة الثانوية للدراسة حيث N=6	56
(04-02)	العينة النهائية للدراسة حيث N=4	57
(05-02)	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج دولة الجزائر	82
(06-02)	نتائج اختبارجذر الوحدة لمتغيرات نماذج الدول العربية المختارة	83
(07-02)	نتائج الفترة المثلى للإبطاء لنماذج الدول العربية المختارة	86
(08-02)	نتائج اختبار الحدود Bounds Test لنموذج دولة الجزائر	86
(09-02)	نتائج اختبار الحدود Bounds Test لنماذج الدول العربية المختارة	87
(10-02)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج دولة الجزائر	88
(11-02)	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج دولة الجزائر	89
(12-02)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج دولة تونس	90
(13-02)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج دولة المغرب	91
(14-02)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج دولة الأردن	92
(15-02)	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج دولة تونس	93
(16-02)	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج دولة المغرب	94
(17-02)	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج دولة الأردن	95
(18-02)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	96
(19-02)	نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء	97
(20-02)	نتائج اختبار Ramsey Test	98

(21-02)	نتائج الاختبارات التشخيصية لنماذج الدول العربية المقدرة المختارة	99
(22-02)	نتائج اختبار السببية لغرانجر	101
(23-02)	نتائج اختبار السببية لغرانجر لنماذج الدول العربية المختارة	102

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الفصل الأول:		
(01-01)	أنواع النمو الاقتصادي	26
(02-01)	أهم الآثار السلبية لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي النظرية	37
الفصل الثاني:		
(01-02)	مراحل اختيار العينة	57
(02-02)	تطور النمو الاقتصادي في دولة الجزائر خلال الفترة (1983-2019)	65
(03-02)	تطور العجز المالي في دولة الجزائر خلال الفترة (1983-2019)	66
(04-02)	تطور عجز الميزان التجاري في دولة الجزائر خلال الفترة (1983-2019)	67
(05-02)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الجزائر خلال الفترة (1983-2019)	68
(06-02)	تطور معدلات التضخم في دولة الجزائر خلال الفترة (1983-2019)	69
(07-02)	تطور متغيرات الدراسة لدولة تونس خلال الفترة (1983-2019)	71
(08-02)	تطور متغيرات الدراسة لدولة المغرب خلال الفترة (1985-2019)	74
(09-02)	تطور متغيرات الدراسة لدولة الأردن خلال الفترة (1980-2023)	77
(10-02)	نتائج أفضل فترة إبطاء لنموذج دولة الجزائر	85
(11-02)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج وفق جارك بيرا(Jarque-Bera)	97
(12-02)	نتائج استقراريه معالم النموذج	98
(13-02)	العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة	102

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان
116	بيانات متغيرات الدراسة لدولة الجزائر (1983-2019)
117	بيانات متغيرات الدراسة لدولة تونس (1983-2019)
118	بيانات متغيرات الدراسة لدولة المغرب (1985-2019)
119	بيانات متغيرات الدراسة لدولة الاردن (1980-2023)
120	نتائج أفضل فترة إبطاء لنموذج دولة تونس
120	نتائج أفضل فترة إبطاء لنموذج دولة المغرب
120	نتائج أفضل فترة إبطاء لنموذج دولة الأردن
121	نتائج اختبار الحدود Bounds Test لدولة تونس
121	نتائج اختبار الحدود Bounds Test لدولة المغرب
121	نتائج اختبار الحدود Bounds Test لدولة الأردن
122	نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل لدولة تونس
122	نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل لدولة المغرب
122	نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل لدولة الأردن
123	نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير لدولة تونس
123	نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير لدولة المغرب
124	نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير لدولة الأردن
124	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لدولة تونس
124	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج وفق (Jarque-Bera) لدولة تونس
125	نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء لنموذج دولة تونس
125	نتائج اختبار Ramsey TEST لنموذج دولة تونس
125	نتائج استقراريه معالم النموذج لدولة تونس
126	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج دولة المغرب
126	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج وفق (Jarque-Bera) لدولةالمغرب
126	نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء لنموذج دولة المغرب
126	نتائج اختبار Ramsey TEST لنموذج دولة المغرب

نتائج استقراريه معالم النموذج لدولة المغرب	127
نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لدولة الأردن	127
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج وفق (Jarque–Bera) لدولة الأردن	127
نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء لدولة الأردن	128
نتائج اختبار Ramsey TEST لدولة الأردن	128
نتائج استقراريه معالم النموذج لدولة الأردن	128
نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات نموذج دولة الجزائر	129
نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات نموذج دولة تونس	129
نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات نموذج دولة المغرب	129
نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات نموذج دولة الأردن	130

المقدمة العامة

المقدمة:

تُعد ظاهرة "العجز التوأم" من أبرز القضايا الاقتصادية التي نالت اهتمامًا واسعًا في الأدبيات الاقتصادية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. تعكس هذه الظاهرة وجود خللين متزامنين في الأداء الاقتصادي الكلي، يتمثلان في **عجز الميزانية العامة** للدولة و**عجز الحساب الجاري** لميزان المدفوعات. ومن هنا جاءت التسمية بـ"التوأم"، نظرًا لترافق هذين العجزين في كثير من الأحيان، وارتباط أحدهما بالآخر بعلاقة سببية أو تزامنية.

منذ بداية عقد السبعينيات، بدأت ظاهرة العجز التوأم تظهر في عدد من الدول، لكن الاهتمام الكبير بها بدأ في الثمانينيات، خاصة عندما عانى الاقتصاد الأمريكي في فترة الرئيس **رونالد ريغان (Ronald Reagan)** من عجز مزدوج في الميزانية الفيدرالية والحساب الجاري، وهذا بسبب مقترح العالم الاقتصادي **ارثرلافر (Arthur Laver)**ومستشارون اقتصاديون آخرون، مثل **جورج جيلدر (George Gilder)** و**جود وينسكي(Jude Winski)**، أقنعوا إدارة ريغان سنة 1981 بأن خفض الضرائب سيؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الإيرادات على المدى الطويل ، هذه الفكرة كانت حجر الأساس في "**ريغانوميكس(Reaganomics)**."، التي تضمنت أربعة محاور رئيسية:**خفض الضرائب** بشكل كبير، خاصة على الأثرياء والشركات .**زيادة الإنفاق العسكري** بشكل كبير خلال الحرب الباردة وخفض **الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية** ,**تحرير الاقتصاد وتقليل الرقابة الحكومية**. ومن هنا بدأت هذه الظاهرة تُعرف باسم العجز التوأم أو فرضية العجز الثنائي(المزدوج).

كما أولت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اهتمامًا بهذه الظاهرة، واعتبرتها من الأسباب الرئيسية لتقديم برامج الإصلاح الاقتصادي للدول النامية التي تعاني من اختلالات مالية واقتصادية متزامنة.

عجز الميزانية يعني أن نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، وهذا قد يحصل بسبب انخفاض الإيرادات أو ارتفاع النفقات أو الاثنين معًا. أما عجز الحساب الجاري فيظهر عندما تكون المدفوعات إلى الخارج (مثل الواردات وتحويلات الدخل) أكبر من المتحصلات من الخارج (مثل الصادرات والتحويلات). ويعتبر الميزان التجاري أحد أبرز مكونات الحساب الجاري، وعندما تتفوق الواردات على الصادرات، يظهر هذا العجز بشكل واضح. كما تُعد مشكلة العجز التوأم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي، وهي ليست حكرًا على الدول النامية فقط، بل تعاني منها أيضًا العديد من الدول المتقدمة ,هذه الظاهرة لها

أثار على المؤشرات الاقتصادية الداخلية وأهمها النمو الاقتصادي , هذه الآثار يمكن أن تكون ذات احتمالية سالبة و موجبة.

وهذا الوضع ينطبق على كثير من الدول العربية، التي تعاني من ضعف في تنويع مصادر الإيرادات العامة واعتماد كبير على الواردات لتلبية احتياجات السوق المحلي، مما يجعلها أكثر عرضة للعجز التوأم بسبب محدودية الصادرات وضعف القدرة الإنتاجية. لذلك، فإن دراسة ظاهرة العجز التوأم وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية تُعد مهمة لفهم واقع وأداء الاقتصادي الذي تعيشه هذه الدول، والبحث عن حلول وسياسات تساعد في تحقيق التوازن والاستقرار الداخلي والخارجي.

1.إشكالية الدراسة:

شهدت الدول العربية خلال عقدي الثمانيات والتسعينيات وبداية عقدي قرن الواحد والعشرون إشكاليات اقتصادية متزايدة، من أبرزها ما يُعرف بظاهرة العجز التوأم، أي وجود عجز في الموازنة العامة لدولة بالتزامن مع عجز في الحساب الجاري, هذا الوضع أثار الكثير من النقاش بين الباحثين والاقتصاديين حول ما إذا كانت فرضية العجز المزدوج تؤثر فعلاً على النمو الاقتصادي.

بناء على ما تم عرضه، تتضح ملامح الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، ويمكن إعادة صياغتها من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى صحة اختبار فرضية العجز التوأم وانعكاسها على مؤشر النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1980-2023) ؟

2.الأسئلة الفرعية:

سعياً منا للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم طرح عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- هل يوجد تأثير لفرضية العجز التوأم على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في الدول المختارة؟

2- هل توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري في الدول العربية خلال الفترة 1980-2023؟

3.فرضيات الدراسة:

في ضوء التساؤلات التي تم تناولها سابقًا حول موضوع الدراسة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي ستمثل الإطار الذي تستند إليه هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1- يؤثر العجز التوأم على النمو الاقتصادي بشكل مختلف في الاجل القصير مقارنة بالأجل الطويل في الدول محل الدراسة المختارة؛

2- توجد علاقة سببية ثنائية بين متغيرات العجز التوأم والنمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة.

4.أسباب اختيار الدراسة: من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه, من بين هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي(شخصي)، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- **أسباب شخصية:** تنطلق من اهتمامنا وميولنا الشخصي لمثل هذه المواضيع والدراسات المتعقلة بالاقتصاد الكلي والميل إلى الخوض في هذه المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة لاسيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الهادفة إلى خدمة مصالح التنمية.

- **أسباب موضوعية:** يتجلى الدافع لاختيار هذا الموضوع في الطابع المركّب والتداخلي للعجز التوأم، حيث إن التوسع في الإنفاق العام وتمويله بطرق غير مستدامة قد يؤدي إلى تفاقم عجز الحساب الجاري، ما يخلق اختلالات داخلية وخارجية تؤثر مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي، سواء من خلال انخفاض كفاءة تخصيص الموارد، أو تزايد مستويات الدين العام، أو زعزعة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

علاوة على ذلك فإن العلاقة بين العجز التوأم والنمو الاقتصادي لا تزال موضع نقاش أكاديمي واسع، إذ تختلف نتائج الدراسات تبعًا لاختلاف السياقات الاقتصادية ومستوى تطور الأسواق المالية والهيكل الإنتاجي للدول. وهذا ما يمنح الدراسة أهمية خاصة في محاولة تقديم رؤية تحليلية تطبيقية تُمكّن من استكشاف طبيعة العلاقة واتجاهها، سواء كانت علاقة طردية، عكسية، أو غير خطية.

كما أن التحولات المالية العالمية وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، والتقلبات في أسعار الصرف وأسواق المال، جعلت من الضروري البحث في كيفية تأثير هذه المتغيرات على النمو من خلال قناة العجز التوأم، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف في البُنى الإنتاجية وقيود في التمويل.

5.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية العجز التوأم وتحليل أثرها على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة من 1980 إلى 2023، بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

1- الوقوف على واقع العجز التوأم والنمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة خلال الفترة 1980-2023؛

2- قياس أثر العجز التوأم على النمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة خلال الفترة 1980-2023 في الأجلين الطويل والقصير.

2- تحديد اتجاه السببية بين متغيرات العجز التوأم و النمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة.

6.أهمية الدراسة:

تتمثل الاهمية التطبيقية القياسية لهذه الدراسة في محاولة تحليل وفهم العلاقة بين العجزين الداخلي والخارجي في الاقتصاديات العربية وتأثيرهما على مؤشر النمو الاقتصادي، فضلا عن تحديد العلاقة السببية بينها، واقتراح بعض التوصيات التي من الممكن أن تساعد واضعي السياسات في معالجة مثل هذه الاختلالات، في حين تتمثل الاهمية النظرية للبحث في إثراء مزيدا من المعرفة حول طبيعة العلاقة في الاقتصاد العربي لتكون مصدرا مرجعيا لمزيد من الابحاث حول هذه العلاقة.

7. حدود الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن إطارين محددين:

- **الإطار المكاني:** في البداية تم اختيار مجموعة الدول العربية والتي مجموعها 22 ,بعد القيام بالانتقاء الاقتصادي لدول التي لديها أكثر عجز توأم, توصلنا إلى أن تشمل أربعة دول عربية هي الجزائر, تونس , المغرب ,الأردن.

- **الإطار الزماني:** يمتد بين عامي 1980 و2023، مع اختلاف الفترة الزمنية المدروسة من دولة لأخرى بحسب توفر البيانات واستقراريه المتغيرات خلال الفترة.

8.منهج الدراسة:

نظرًا لطبيعة موضوع الدراسة وسعيًا لتحقيق أهدافها البحثية، تم الاعتماد على منهجين يتناسبان مع مراحل البحث المختلفة. فقد تم الاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي في تناول الإطار النظري، من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالعجز التوأم والنمو الاقتصادي، إلى جانب مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة. تم اعتماد المنهج الكمي في تحليل البيانات الاقتصادية المتوفرة، بهدف الوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك في إطار سعي الدراسة إلى تقديم تحليل موضوعي يعكس الواقع الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة الزمنية المحددة. وقد أُولي اهتمام خاص بالتفسير العلمي لمدى ترابط المتغيرات الرئيسية، بما يُسهم في الوصول إلى نتائج دقيقة تدعم فرضية البحث.

9. وسائل جمع المعلومات والبيانات الدراسة:

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها في:

❖ **الوسائل النظرية:**

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له؛
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكناً؛
- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه؛

❖ **الوسائل العملية:**

- المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع،
- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول إلى استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بالعجزين ومؤشرات النمو الاقتصادي للدول العربية.

10.صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة عددا من الصعوبات والتحديات التي أثرت على مختلف مراحل البحث وهي:

- تمثلت إحدى الصعوبات الرئيسية في عدم توفر البيانات في بعض الدول العربية التي تعاني من ضعف في توثيق ونشر البيانات الاقتصادية, خاصة في فترات المبكرة من الدراسة(الحقبة ما قبل التسعينات) مما اضطررنا إلى استبعاد بعض الدول.
- نظرا لطبيعة البيانات كسلاسل زمنية واجهت الدراسة تحديات في التحقق من استمراريتها ومعالجة المشكلات الإحصائية المرتبطة بها.
- كان هناك نقص نسبي في الأدبيات والدراسات العربية التي تناولت موضوع العجز التوأم في السياق الغربي، الأمر الذي زاد من صعوبة الإحاطة الكاملة بالإطار النظري من الزاوية المحلية خاصة.

11.هيكل الدراسة:

– سعيًا للإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهما مقدمة، تليهما خاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات. حيث يحتوي كل فصل على ما يلي:

– **الفصل الأول:** جاء بعنوان " الأدبيات النظرية لظاهرة العجز التوأم والنمو الاقتصادي "، ويتكون من مبحثين. تناول المبحث الأول الخلفية النظرية لمفهوم العجز التوأم والنمو الاقتصادي، وقُسّم إلى ثلاث مطالب: المطلب الأول تطرّق إلى المفاهيم العامة للعجز التوأم، والمطلب الثاني تناول أدبيات النمو الاقتصادية النظرية بينما خصّص المطلب الثالث لتوضيح العلاقة النظرية بين العجز التوأم والنمو

الاقتصادي بالاستناد إلى الأدبيات الاقتصادية المختلفة. أما المبحث الثاني فقد خُصص لاستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب كذلك: الأول للدراسات الدولية، والثاني للدراسات الخاصة بالدول العربية، أما المطلب الثالث للدراسات المحلية.

- **الفصل الثاني:** جاء بعنوان " الدراسة التطبيقية لاختبار فرضية العجز التوأم وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة 1980-2023 ". ويتضمن مبحثين أساسيين: تناول المبحث الأول التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة في الدول محل التحليل (الجزائر، تونس، المغرب، الأردن)، وذلك من خلال استعراض تطورات مؤشرات العجز المالي، عجز الميزان التجاري، التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تحليل الاتجاه العام للنمو الاقتصادي. بينما ركز المبحث الثاني على التحليل القياسي، وتم فيه استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **(ARDL)** لقياس العلاقة بين العجز التوأم والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، مع عرض نتائج اختبار الحدود، معاملات الأجلين، واختبار السببية، إلى جانب تفسير النتائج وفق السياق الاقتصادي والإحصائي لكل دولة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لظاهرة العجز التوأم والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الخلفية النظرية للعجز التوأم والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

يعد العجز التوأم من القضايا الاقتصادية المهمة والمثيرة للجدل الذي يعاني منه معظم دول العالم سواء كانت متقدمة منها أو نامية, إذ يشير إلى تزامن العجز في الميزانية العامة للدولة مع العجز في الميزان التجاري, مما يعكس اختلالات مالية داخلية وخارجية قد تؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي للدولة.

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي التي تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه والبحث عن وسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدله, حيث أنه يساهم في تحسين مستويات المعيشة, خلق فرص العمل, وتعزيز الاستقرار الاقتصادي, ويمكن أن يكون للعجز التوأم تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في بعض الحالات إذا تم توجيه الانفاق بشكل صحيح, ولكن إذا لم يدار بحذر فإنه يضر النمو الاقتصادي على المدى الطويل بسبب تأثيراته السلبية على الاستقرار المالي والنقدي, في هذا الصدد عملت العديد من الدول على الاهتمام بظاهرة العجز التوأم والبحث عن كيفية مواجهتها وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وذلك باقتراح مصادر جديدة لتمويل ومعالجة تلك الاختلالات الناجمة عنها.

وفي هذا السياق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: الخلفية النظرية لعجز التوأم والنمو الاقتصادي؛**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: الخلفية النظرية لعجز التوأم والنمو الاقتصادي

يعد العجز التوأم والنمو الاقتصادي من المواضيع الرئيسية في الاقتصاد الكلي, حيث يرتبط كل من عجز الوازنة العامة وعجز الميزان التجاري ارتباطا وثيقا بتطور الاقتصاد وقدرته على تحقيق النمو المستدام, ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى الأسس النظرية لكل من عجز التوأم والنمو الاقتصادي وكذلك تأثيرهما على بعض.

المطلب الاول: الأسس النظرية والفكرية لظاهرة العجز التوأم

يعتبر العجز التوأم من المفاهيم الاقتصادية المهمة التي تعكس لنا العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري, حيث تنطلق هذه الفرضية من فكرة أن زيادة عجز الموازنة للحكومة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد, وبذلك يرفع مستوى الاستيراد مقارنة الصادرات, وبالتالي يؤدي إلى عجز في ميزان التجاري, وسوف نحاول من خلال هذا المطلب الإلمام بأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالعجز التوأم.

1.مفهوم عجز الموازنة العامة, اسبابه وطرق معالجته:

يعتبر عجز الموازنة العامة من القضايا الاقتصادية المهمة التي تواجهها الدول سواء كانت متقدمة أو نامية, حيث يعكس لنا الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات الحكومية خلال فترة زمنية معينة, وينتج هذا عن عدة أسباب رئيسية تؤدي إلى الوقوع به ,ومنه سوف نتطرق إلى مفهوم عجز الموازنة العامة وإلى أهم أسبابه وأيضا طرق معالجة عجز الموازنة العامة.

1.1.مفهوم عجز الموازنة العامة: لقد تعددت المفاهيم و التعاريف التي تناولت عجز الموازنة العامة, وسوف نتطرق إلى أهم هذه التعاريف على النحو التالي :

- **التعريف الاول:** يتحقق عجز الموازنة العامة "عندما تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها العامة مما يدفع إلى البحث عن وسائل أخرى للتمويل, كالقروض أو الإصدار النقدي لتغطية الزيادة في الإنفاق, وبالتالي هو تعبير عن عدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات ".[1]
- **التعريف الثاني:** يعرف عجز الموازنة العامة للدولة بأنه " تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات."[2]
- **التعريف الثالث:** يُعرَّف العجز الحكومي العام "بأنه التوازن بين دخل الحكومة ونفقاتها، بما في ذلك دخل رأس المال ونفقات رأس المال. يعني "الإقراض الصافي" أن الحكومة لديها فائض، وأنها توفر

[1] عبد المجيد قداي, **الموازنة العامة للدولة ولسياسات الاقتصادية مناهج ,تحديد وإتجاهات معاصرة**, دار النشر الجامعي الجديد , تلمسان , الجزائر , 2022, ص: 341.

[2] لحسن دردوري, **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**,مجلة أبحاث اقتصادية وادارية, جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر, العدد الرابع عشر, ديسمبر 2013, ص:104.

الموارد المالية لقطاعات أخرى، في حين يعني "الاقتراض الصافي" أن الحكومة تعاني من عجز، وتحتاج إلى موارد مالية من قطاعات أخرى."[1]

- **التعريف الرابع:** يعرف العجز الموازني " عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة, وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية. وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداها , وقد يكون مقصودا نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يعرف بسياسة عجز الميزانية."[2]
- **التعريف الخامس:** يمكن تعريف العجز الحكومي "بأنه يتمثل في الفارق السلبي (موازنة توسعية) من خلال زيادة المصروف التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل، وبصفة عامة يتمثل العجز الحكومي في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة أو راغبة في تخفيض الإنفاق أو فرض ضرائب اضافية." [3]

مما سبق يمكننا إعطاء تعريف شامل لعجز الموازنة العامة على انه تلك الوضعية التي يكون فيها مجمل النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة وبمعنى أخر زيادة حجم النفقات العامة على الإيردات العامة لدولة, وبالتالي يؤدي ذلك لعجز الدولة على تغطية جميع نفقاتها.

2.1.أسباب عجز الموازنة العامة:هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى وقوع عجز الموازنة العامة للدولة ومن أبرزها سببين رئيسيين وهما زيادة النفقات العامة من جهة و تراجع الإيرادات العامة من جهة أخرى:

1.2.1.زيادة النفقات العامة: يوجد العديد من العوامل الأساسية التي كان لها تأثير في نمو و زيادة النفقات العامة للدولة وابرزها مل يلي :

- **اتساع إقليم الدولة وعدد سكانها:** يؤدي اتساع إقليم الدولة إلى تزايد النفقات العامة لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة المضافة إلى الدولة، فعلى الرغم من اتساع رقعة الدولة وتزايد النفقات إلا أنها لن تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من هذه الزيادة، كما يوثر عدد السكان في حجم النفقات الذي يأخذ بالارتفاع لمواجهة الأعباء الإضافية، ولا تقود هذه الزيادة في النفقات إلى ارتفاع عدد السكان فحسب، بل إلى

[1] **General government deficit ; On the link:** https://www.oecd.org/en/data/indicators/general-government-deficit.html**;** Visit date :10.02.2025, On the clock:10:05,P:01.

[2] أحمد ضيف و ميلود وعيل, **علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر(اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (1990/2017م)**, مجلة معهد العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر3, المجلد: 23,العدد:02, 2020, ص:47.

[3] علي توبين, **عجز الموازنة وأثاره بين النظرية و التطبيق**, مجلة الاقتصاد الجديد, جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة, الجزائر, العدد:13, فيفري 2015, ص:172.

التغيرات الهيكلية في السكان. وارتفاع نسبة الأطفال، وزيادة نفقات تعليمهم، فضلاً عن كبار السن والحاجة إلى إنفاق معاشاتهم[1]؛

- **تزايد الإنفاق العسكري:** يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع لها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، ولا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد[2] ؛
- **تدهور قيمة العملة الوطنية:** يترتب على انخفاض قيمة العملة المحلية ارتفاع المستوى العام للأسعار, الأمر الذي يتطلب زيادة النفقات العامة, والتي تكون زيادة في الدخول الاسمية ولا تعود إلى زيادة الدخول الحقيقية[3]؛
- **الإلتزام بدفع الفوائد:** وهو ما خلق ضغطا شديدا على موازنات الحكومات عالية المديونية, إلى الحد الذي أدخل البعض منها في ضخ الاستدانة من أجل تسديد الديون السنة حقه؛[4]
- **أتساع نمو العمالة الحكومية:** تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدلات نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على ارتفاع حجم النفقات الجارية من خلال زيادة الرواتب والأجور, فعندما نتتبع موازنات الدول نجد تزايد هائل في جانب نفقات التسيير سببه هو الزيادة الكبيرة في الأجور نتيجة لنمو العمالة الحكومية، فهذا النوع من الإنفاق يمثل سببا رئيسيا في زيادة الإنفاق بشكل عام واتساع حجم عجز الموازنة العامة بشكل خاص[5]؛
- **الأزمات الاقتصادية:** تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق العام، ففي حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، فمثلا في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني، ويكون ذلك فعالا في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الانتاجي؛

---

[1] هارمان صالح محمد, **"عجز الموازنة العامة و تأثيرها على التنمية الإقتصادية العراق حالة دراسة للمدة (2004-2019م)** ", (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , قسم المالية والمصرفية, غير منشورة, معهد الدراسات العليا كلية العلوم الاقتصادية و الادارية, نيقوسيا, قبرص ,2021), ص: 37.

[2] نسرين كزيز و لخضر مرغاد,**آليات تمويل و علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر-دراسة تحليلية(2017/2000م)**, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة,العدد:47, جوان2017, ص:501.

[3] عبد المطلب بيصار وعباس فرحات, **إشكالية العجز الموازني في الجزائر والحلول المقترحة: دراسة مقارنة للسنوات 2014-2018م**, مجلة الباحث الاقتصادي, جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة, المجلد:7, ديسمبر 2019, ص: 437.

[4] عبد المجيد قدي, **مرجع سبق ذكره**, ص: 347.

[5] حسين براهمي و مبارك قرقب, **أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة حالة الجزائر(2009-2018م)**, مجلة الإحياء , جامعة الحاج لخضر باتنة 01, المجلد :21 , العدد: 28, جانفي 2021, ص: 618.

- **التوسع في النفقات غير الضرورية:** يعتبر الإسراف على إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وصرف نفقات كبيرة على شراء الأثاث الفاخر وتزيين هذه المرافق من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام، فصرف نفقات كبيرة على هذه المرافق الإدارية وعلى موظفيها يزيد من اتساع حجم الإنفاق العام بشكل عام وبالتالي ينعكس تأثيره السلبي على رصيد الموازنة العامة؛[1]
- **عجز المبادرة الخاصة في بعض الدول:** من أجل الإقلاع الاقتصادي وهذا ما يدفع الحكومات إلى القيام بالمشروعات الكبرى.[2]

2.2.1.تراجع الايرادات العامة: هناك عدت عوامل أساسية أدت إلى تراجع و تباطؤ الايرادات العامة للدولة وأبرزها ما يلي :

- **ضالة الجهد الضريبي:** أو ما يطلق بضعف الأداء الضريبي أو تقلب الحصيلة الضريبية ,أو ما يسمى بضعف الطاقة الضريبية , وهو يقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي, حيث تتراوح هذه النسبة في البلاد النامية ما بين 15 –20 %في حين أن تلك النسبة تصل في البلدان الصناعية المتقدمة إلى ما لا يقل عن 30%؛
- **جمود النظام الضريب:** وعدم تطويره وتطويعه لخدمة التنمية والتقدم يسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية فكثير من الأنظمة الضريبية لم يتطور منذ الحقبة الاستعمارية سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها وطرق ربطها وتحصيلها[3].
- **التهرب الضريبي :** * يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا يدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها، وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار بدخله طبقا للقانون، أو أن يقدم إقرارا غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة، ويساعد على تشجيع التهرب الضريبي عدة عوامل أهمها غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها، بالإضافة إلى ضعف تأهيل الإدارة الضريبية، حيث تلعب رشوة الموظفين بالجهاز الضريبي دورا أساسيا في هذا الخصوص؛

---

[1] لحسن دردوري, **"سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"** ,(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية, غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة ,2014/2013) , ص: 123.

[2] عبد المجيد قدي, **مرجع سبق ذكره**, ص: 347.

[3] عبد الجليل شليق وعبد الوهاب دادن , **العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي حقيقته وآليات تمويله" (تفكيك مصطلحي حالة الجزائر2001-2014)**, مجلة رؤى اقتصادية ,جامعة الوادي,الجزائر, المجلد:7, العدد:2, ديسمبر 2017, ص: 207.

* يفرق بين تهرب الضريبي والغش الضريبي في أن التهرب الضريبي هو الامتناع غير قانوني عن دفع الضرائب بينما الغش الضريبي هو الاحتيال والتزوير المتعمد في الوثائق والمستندات المالية.

- **كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية:** لعبت هذه الإعفاءات دورا خاصا في تنامي عجز الميزانية في البلاد النامية، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة، تمثلت في تسابق الحكومات في منح إعفاءات ضريبية كبيرة، ومزايا أخرى لنشاط رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، أملا في اجتذابها بالرغم من أن كثيرا من تلك الإعفاءات لا ضرورة لها[1] ؛
- **ظاهرة المتأخرات المالية:** تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسمات الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم ايراد من إيرادات الموازنة العامة للدولة.[2]

3.1.**طرق معالجة عجز الموازنة العامة:** يتم معالجة عجز الميزانية من خلال عدة طرق المتمثلة أساسا في ما يلي :

1.3.1.معالجة العجز بواسطة الاقتراض : إن تحقيق عجز في الموازنة العامة يدفع بالحكومة إلى التفكير في سبل تغطية ذلك العجز, ومن أبرز هذه الطرق هي اقتراض الأموال, عندما تقوم الدول باقتراض الأموال من الخارج هذا ما يسمى الاقتراض, المقصود بالاقتراض هو المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين.[3] وينقسم الاقتراض الى قسمين كما يلي :

- **الاقتراض الداخلي** : يعبر عن مديونية القطاع الحكومي (الحكومة المركزية), والناتجة عن الأذون والسندات التي تصدرها الخزينة العامة بمختلف أجالها وأصنافها، مضافا إليها التزامات الحكومة الأخرى اتجاه المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية، بما فيها الإصدار النقدي والدين النقدي تحت الطلب، بالإضافة إلى دين المعاشات العمرية (Dette Viagere) المدنية والعسكرية, حيث تكون الدولة مدينة بهذه المعاشات للدائنين خلال كل فترة حياتهم, فضلا عن التعويضات التي تقدر لمن تنزع ملكيته

[1] صبرينة كردودي وآخرون, **أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها**, مجلة نور للدراسات الاقتصادية, المركز الجامعي البيض , مجلد :04,العدد:07, ديسمبر 2018 , ص: 199.

[2] وسيلة السبتي وآخرون, **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد**, مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر,المجلد:05, العدد:01, أفريل2019, ص: 182.

[3] شنار مباركي ومحمد بوشة, **قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين العام الداخلي في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)للفترة(1990-2018)** ,مجلة أبعاد اقتصادية, جامعة أمحمد بوقرة, بومرداس , المجلد:11,العدد:02, ديسمبر2021, ص:508.

للمنفعة العامة، كحالات التأميم وغيرها؛ إذ يترتب عليها التزام الحكومة بالدفع لصالح تلك الحالات. وأهم مصادرها: [1]

- **الاقتراض من المصرف المركزي:** ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركز ليس مضطر بالتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومن هنا يقال بان الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي؛
- **الاقتراض من البنوك التجارية:** تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما ما يكون للبنك التجاري احتياطيات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطيات زائدة فإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص؛
- **الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:** يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف. [2]

- **الاقتراض الخارجي** : يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها ,خصوصا النفقات المتعلقة بالنقد الأجنبي,[3] ويمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل العجز شكل منح أو قروض ميسرة, أو تفضيلية أو اقتراض تجاري , حيث يمكن أن تأخذ المنح شكلا نقديا أو شكل مساعدات سلعية تباع هذه السلع محليا وتستخدم المبالغ المحصل عليها لتمويل العجز , وتكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع, أما القروض الميسرة أو التفضيلية, فتتميز بكون معدلات فائدتها اقل من المعدلات السائدة في السوق بالنسبة للقروض الأخرى, وتتميز أيضا بأن لها فترة سماح طويلة نسبيا وبطول فترة السداد, وتمنح من قبل الدول أو المؤسسات المالية, وهي في معظم الحالات تخصص لمشاريع معينة, أما القروض التجارية فتمنح بالأخص من البنوك التجارية الأجنبية وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.[4]

---

[1] أمحمد معيوف, **"الدين العام الداخلي الانعكاسات المالية و النقدية-حالة الجزائر (1990-2013)** ", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص:نقود مالية, كلية العلوم الاقتصادية, العلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر3, 2015/2014) , ص: 5.

[2] علي قرود و نسرين كزيز, **آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل غير تقليدي –حالة الجزائر(2007-2017م),** مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية , المركز الجامعي الونشريسي, تيسمسيلت , الجزائر, العدد الرابع, سبتمبر 2018 , ص: 201.

[3] لحسن دردوري لحسن, **مرجع سبق ذكره** , ص: 133.

[4] نسرين كزيز ولخضر مرغاد, **مرجع سبق ذكره**, ص ص: 504, 505.

2.3.1.معالجة العجز بواسطة ترشيد الانفاق العام: يشير مصطلح ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالمستوى الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه، بل يعني الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة وبأقل قدر ممكن من الإنفاق ويعد ترشيد الائتمان من المبادئ العامة في اقتصاديات الدولة وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة، كما أن تطبيق هذا المبدأ يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في الأجل الطويل، كما يجنب الدولة مخاطر المديونية الخارجية وآثارها، والتي أصبحت من سمة من السمات التي تقسم بها اقتصاديات أغلب البلدان النامية، ويتوقف نجاح هذه العملية على عدة عوامل منها: التحديد الدقيق للأهداف, تحديد الأولويات, القياس الدوري والمستمر لبرامج الإنفاق العام, فعالية الرقابة على النفقات العامة. [1]

3.3.1.معالجة العجز بواسطة الإصدار النقدي: في حالة عجز الميزانية العامة وارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي التغطية العجز من خلال زيادة إصدار النقود أو التوسع في الائتمان الذي تمنحه البنوك, مع ضرورة تناسب حجم الإصدار النقدي الجديد مع حجم الغطاء المتاح في المجتمع من سلع وخدمات، إذ أن عدم التوافق بينهما يعني وجود حالة تضخم نقدي (زيادة في الكتلة النقدية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج). وعادة ما يعتبر هذا الإصدار مقابلا من مقابلات الكتلة النقدية المؤدية إلى التضخم, لتوجيهه نحو الإنفاق الاستهلاكي. وبالتالي عدم مساهمته في القيمة المضافة للاقتصاد. ويتطلب نجاح الإصدار النقدي الجديد ما يلي:

- مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- توجيه الإصدار إلى استثمارات إنتاجية مولدة للعائد؛
- مراعاة تباعد الفترات عند ضخ الإصدار وبكميات معقولة؛
- تضافر السياسات الاقتصادية المختلفة لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي يخلفها الإصدار الجديد.[2]

4.3.1.معالجة العجز بواسطة الضرائب : ان الحكومة تستطيع أن تمول العجز في الموازنة العامة عن طريق اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة الضرائب الموجودة. وأن قيام الحكومة باستخدام هذه

[1] عاشور يوسفي وإسماعيل مولوج, **معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الانفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000-2018**م, مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف المسيلة , الجزائر المجلد:13, العدد:03, , ديسمبر 2020, ص: 317.

[2] عماد غزازي ومحمد بولصنام ,**العجز الموازني في الجزائر أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة 2000-2019**, مجلة دراسات والابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة زيان عاشور, الجلفة,الجزائر, المجلد: 12, العدد:04, أكتوبر 2020, ص:615.

الأداة لتمويل العجز سوف تؤدي إلى تقليص حجم الدخل ومن ثم انخفاض الإنفاق الخاص. وأن الضرائب الحكومية يمكن أن تؤدي إلى خفض الطلب الكلي وخفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تؤدي هذه الضرائب إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد، كما انه إذا بقيت حجم الاستثمارات والمشتريات الحكومية دون تغيير فأن الانخفاض في مستوى الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، أي أن الضرائب المرتفعة وغير مصاحبة بزيادة الاستثمار والمشتريات الحكومية سوف تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[1]

2.مفهوم عجز الميزان التجاري ,أسبابه ووسائل معالجته:

يعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الخارجية التي تعكس لنا مدى قوة الاقتصاد الوطني في التعاملات التجارية مع الدول الأخرى, حيث يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من سلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ,وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة عجز, وهذا ناتج عن عدة أسباب, ومنه سوف نتطرق الى مفهومه والاسباب التي أدت لذلك وأيضا وسائل معالجته.

1.2.مفهوم عجز الميزان التجاري: تعددت المفاهيم حول العجز الميزان التجاري إلا أن مجملها يصب في معنى واحد , حيث يمكن تعريفها كما يلي:

- **التعريف الأول:** العجز في الميزان التجاري للدولة يعني" أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج." [2]
- **التعريف الثاني:** يعني العجز " زيادة الطلب على عملات الدول المصدرة فيزيد عرض العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على السلع الأجنبية ينعكس سلبا على الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وعدم فاعلية السياسات العمومية في أهدافها." [3]
- **التعريف الثالث:** يعرف العجز التجاري "هو عندما تتجاوز قيمة واردات الدولة قيمة صادراتها. ومن ثم يصبح ميزان ميزانها التجاري سلبيا." [4]

---

[1] هارمان صالح محمد, **مرجع سبق ذكره** , ص: 40.

[2] مسعود قريز, **نظرة على العجز في الميزان التجاري ,** مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية, جامعة الجزائر 3 ,المجلد: 04, العدد: 01, 2015, ص: 112.

[3] جبارة بناصر, **قياس وتحليل أثر محددات الميزان التجاري الجزائري باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للفترة 1989-2021**, مجلة الاقتصاد الجديد, جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة ,المجلد: 15, العدد: 01, 2024, ص: 115.

[4] Lexique commerce internationalhttps://www.eurofiscalis.com/lexiques/deficit-commercial/ ,**Déficit commercial définition**, Sur le lien,Date d'accès:24.02.2025, Aux aguets:10:00,P:01.

❖ **التعريف الرابع:** يعني بعجز الميزان التجاري على أنه" أن واردات البلد هي أكبر من صادراته، أي أن هناك طلبا على السلع الأجنبية أكبر من الطلب على السلع المحلية من قبل البلدان الأجنبية، وبذلك يزداد الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة قيمة العملة الأجنبية. "[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل أن عجز الميزان التجاري ما هو الا الفارق السلبي بين مجمل الصادرات والواردات الدولة أي أن الدولة تعيش بمستويات معشيه أعلى من مستواها المعيشي, وفي الاخير يؤدي ذلك الى عجز في ميزانها التجاري.

2.2.أسباب عجز الميزان التجاري: تختلف أسباب عجز الميزان التجاري حسب اختلاف الدول و الظروف المحيطة بها ,و يمكن تميز الاسباب التي تؤدي الى عجز الميزان التجاري إلى سببين هما أسباب اقتصادية و غير اقتصادية :

1.2.2.أسباب اقتصادية: و تتمثل في:

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف العملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ومن ثم سوف يؤدي ذلك إلى خلل في ميزان المدفوعات أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات والسبب في ذلك أنها أصبحت أرخص نسبياً بنظر الأجانب، وهذا يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقليص الواردات مما يؤدي إلى حدوث تضخم يسهم في استمرار اختلال. [2]
- **ارتفاع معدل الديون الخارجية:** التي تجدرت بقوة في الدول النامية منذ السبعينيات نتيجة تضافر عوامل عديدة من أهمها:[3]

- **ارتفاع معدلات الفائدة:** الذي يعمل بشكل رهيب على تضخم المبالغ المخصصة لخدمة الدين
- **ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد:** مما زاد من كلفة استيراد هذه المادة من طرف الدول غير النفطية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز التجاري لهذه الدول.

---

[1] سارة بوسيس وأحمد ضيف, **سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية للفترة (2000-2017م)**, مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, جامعة حسيبة بن بو علي, الشلف, الجزائر ,المجلد: 12, العدد: 01, 2019, ص: 145.

[2] سعد عبد الكريم حماد الدليمي وآخرون , **التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)**,دار الدكتور للعلوم , الطبعة الأولى , بغداد, 2023م, ص:167.

[3] نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي** ، تقديم : الاستاذ : عبد المجيد قدي ، الطبعة الأولى ، دار بلقيس الدار البيضاء, الجزائر ،2011، ص ص: 225-226.

- **فشل نماذج التنمية:** التي إعتمدتها الدول النامية مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، باعتبار أن الاستراتيجيات التنموية المعتمدة لم توفر شروطا موضوعية تتلائم وخصوصيات إقتصادياتها، وإعتماد على ايديولوجية كثر منه على الواقعية، حيث اعتبرت التنمية مجرد تحقيق مستويات معيشية أفضل لشعوبها.
- **تدهور شروط التبادل الدولي:** من خلال تدهور أسعار صادرات الدولة المنتجة والمتمثلة أساسا في المواد الأولية وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من الدول الصناعية، مما كرس العجز في موازن المدفوعات، ومنه اللجوء إلى الاستدانة لتمويل الواردات.
- أسباب هيكلية: تعتبر من الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج. [1]
- **أسباب دورية:** وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب نذكر: [2]

- **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة؛
- **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية؛
- **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات؛

[1] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي** , الأكاديميون للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى ,عمان , الأردن ,2014, ص:169.
[2] سلمى دوحة, **"أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث العلوم التجارية, تخصص: تجارة دولية, غير منشورة, قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد خضير بسكرة , 2015/2014) , ص ص: 121-122.

2.2.2.أسباب غير اقتصادية: و المتمثلة في ما يلي :[1]

- الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة؛
- **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية؛
- **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري؛
- **النمو الديمغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها؛
- **الإضرابات العمالية:** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العميلة الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجة بالدرجة الأولى للتصدير.

3.2.وسائل معالجة عجز الميزان التجاري: يمكن للحكومات تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التي تستهدف تحسين أداء الميزان التجاري. فيما يلي أبرز الطرق لمعالجة العجز التجاري:

1.3.2.تعزيز الصادرات: من خلال ما يلي :

- **تنويع هيكل الصادرات** : يُسهم تنويع المنتجات المصدرة في تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع، مما يعزز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ويقلل من العجز التجاري[2]؛
- **تحسين جودة المنتجات** :تطبيق معايير الجودة العالمية لزيادة جاذبية المنتجات الوطنية؛
- **تقديم حوافز تصديرية** :مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الائتمانية للمصدرين؛

[1] سلمى دوحة, **مرجع سبق ذكره ,** ص ص: 122-123.

[2] نور عبد الحسين محمد النجار، **" تنويع هيكل الصادرات وأثرها على الميزان التجاري تجارب دول مختارة "**، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2023)، ص:28.

- **البحث عن أسواق جديدة** :توقيع اتفاقيات تجارية مع دول جديدة لتوسيع قاعدة الصادرات؛

2.3.2. تقليل الواردات: ويمكن تقليل ذلك وفق ما يلي:

- **تعزيز الإنتاج المحلي** :دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة لتقليل الاعتماد على السلع المستوردة؛
- **فرض ضرائب ورسوم جمركية على الواردات** :لجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية مقابل السلع المستوردة؛
- **تحديد قيود كمية على بعض الواردات** :مثل تطبيق نظام الحصص (Quotas) للحد من دخول بعض السلع الأجنبية؛
- **تشجيع الاستهلاك المحلي** :عبر حملات توعوية لتعزيز ثقافة شراء المنتجات الوطنية؛
- **دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة** :تُسهم هذه المشروعات في تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاج المحلي، مما يقلل من الاعتماد على الواردات[1] : لتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة؛
- **توفير التمويل الميسر**: لدعم مشاريع إنتاجية تسهم في تقليل العجز التجاري.

3.3.2.تقليل العجز في الموازنة العامة: من خلال ما يلي :

- **تحقيق التوازن بين الإنفاق الحكومي والإيرادات** :لتقليل الحاجة إلى تمويل الواردات عبر الديون؛
- **ترشيد الاستيراد الحكومي** :خاصة في القطاعات غير الأساسية؛

4.3.2. ضبط سعر الصرف: وفق ما يلي:

- **تعويم العملة بشكل جزئي أو كلي** :لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية؛
- **إدارة احتياطات النقد الأجنبي بحكمة** :للحفاظ على استقرار سعر الصرف ودعم المصدرين؛

5.3.2.توقيع اتفاقيات تجارية متوازنة: وهذا يكون من خلال ما يلي :

- **تحرير التجارة وتخفيض قيمة العملة** :يُعتبر تحرير التجارة وتخفيض قيمة العملة المحلية من الأدوات التي قد تُستخدم لتعزيز الصادرات وتقليل الواردات، مما يساهم في تحسين الميزان التجاري[2]؛
- **إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية غير المتوازنة** :لتحسين شروط التجارة الدولية؛
- **تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي** :عبر تعزيز التجارة بين الدول المجاورة؛

6.3.2. تحسين تنافسية الاقتصاد المحلي: من خلال ما يلي الجدول التالي:

---

[1] تقرير صندوق التنمية الوطني، تقرير حول : **أثر تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني**، المملكة العربية السعودية، على الرابط :https://ndf.gov.sa/ar/about / ، تاريخ الاطلاع : 15 فيفري 2025، على الساعة : 12:17، ص:01.

[2] نور عبد الحسين محمد النجار، **"مرجع سبق ذكره**، ص: 28.

جدول رقم (01-01) : آليات تحسين تنافسية الاقتصاد المحلي

الألية	المحتوى
تحسين بيئة الأعمال	- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية لتسهيل بدء وتشغيل الشركات. - تعزيز الحوكمة والشفافية لمحاربة الفساد وجذب الاستثمارات. - تحسين الإطار القانوني لحماية حقوق المستثمرين ورواد الأعمال.
دعم الابتكار وريادة الأعمال	- توفير حوافز مالية وضريبية للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. - إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال لدعم الأفكار المبتكرة. - تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص لتطوير حلول تكنولوجية جديدة.
تطوير البنية التحتية	- تحسين جودة الطرق والمواصلات لتسهيل نقل البضائع والخدمات. - تعزيز البنية التحتية الرقمية لدعم التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية. - تحسين الموانئ والمطارات :لتسهيل عمليات التصدير وتقليل التكاليف. - تطوير مصادر الطاقة المستدامة لضمان استدامة الإنتاج
تعزيز رأس المال البشري	- تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لرفع مهارات القوى العاملة. - دعم برامج التدريب المستمر لتعزيز قدرة العمال على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. – تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والتفكير الابتكاري لدى الشباب.
تحسين السياسات المالية والنقدية	- تبني سياسات ضريبية عادلة تشجع الاستثمار دون إثقال كاهل الشركات الصغيرة والمتوسطة. - ضبط معدلات التضخم وأسعار الصرف لتعزيز استقرار السوق. - تشجيع التمويل الميسر عبر البنوك والمؤسسات المالية لدعم المشروعات الإنتاجية.
تعزيز الاقتصاد الأخضر والاستدامة	- تبني سياسات تدعم الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية. - تشجيع الاقتصاد الدائري وتقليل الهدر في الإنتاج والاستهلاك. - تقديم حوافز للاستثمارات البيئية التي تساهم في التنمية المستدامة.

المصدر: من اعداد الطالبتين باستنادا:

– أحمد فتحي وعبد المجيد قاسم، **القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية،** المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة، قطر،2022، ص: 30

7.3.2.جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) : ووسائل الجذب ممثلة في :

- **خلق بيئة استثمارية جاذبة** :بتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب لإنشاء مصانع محلية تقلل الحاجة للواردات؛
- **توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية** :مثل الصناعات التحويلية والزراعة.

3.مفهوم العجز التوأم (المزدوج) :

لقد نشأت فرضية العجز التوأم المزدوج في الثمانينات في القرن العشرين حيث عانت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا كبيرا في الموازنة العامة تزامنا مع عجز الحساب الجاري.[1] وفي نفس الوقت شهدت معظم اقتصاديات العالم العديد من الاختلالات الهيكلية الكلية مثل اختلال الميزان التجاري، واختلال الموازنة العامة للدولة حيث عانت الدول ارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة كمعبر عن نقص الموارد المالية وعجز الموازنة العامة للدولة وعلى الجانب الآخر عانت بعض الدول من ارتفاع الواردات عن الصادرات كمعبر عن نقص الموارد المادية وعجز الميزان التجاري والغالبية العظمى من دول العالم تعانى من تحقق العجزين معاً وتزامنهما لفترات زمنية طويلة نسبيا.[2] ويعرف العجز التوأم بأنه العلاقة المباشرة بين عجز الميزان التجاري و عجز الموازنة العامة, ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري, وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين[3],حيث أن عجز الميزان التجاري متغير داخلي, في حين أن عجز الميزانية العامة متغير خارجي, بحيث تظهر العلاقة بين العجزين الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية و السياسة التجارية, فأي تغيير في محصلة إحداهما تؤثر بالآخر و بنفس الاتجاه, مما يعني أن أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة و الإنفاق العام) تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات والعكس.[4]

4.النظريات الاقتصادية المفسرة للعجز التوأم:

[1] عبد المجيد قدي, **مرجع سبق ذكره** , ص: 349.

[2] أحمد سعيد كرم البكل وايمان فاروق السيد الحداد, **العلاقة التزامنية للعجز التوأم في الاقتصاد المصري خلال الفترة 2000-2020م**,المجلة العالمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية, جامعة حلوان ,المجلد:36, العدد:04, جامعة حلوان ,2022, ص: 851.

[3] رشا خالد شهيب وآخرون, **قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الميزان التجاري(العجز التوأم) في العراق للمدة (1980-2018) باستخدام منهجية (Engle-Granger),** مجلة واسط للعلوم الإنسانية, جامعة واسط , العراق , المجلد:13, العدد:40, 2020, ص :418.

[4] خديخة سعيدي, **فرضية العجز التوأم في الجزائر-دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021م**, المجلة الجزائرية للمالية العامة , جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان, الجزائر , المجلد:13,العدد:01, 2023, ص: 178.

في الأدبيات الاقتصادية، هناك نظريتان رئيسيتان تشرحان العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري: النظرية الكينزية التقليدية (كينيز، 1936) القائمة على إطار موندیل فليمنج Mundell- Fleming 1962 * وفرضية التكافؤ الريكاردية. وتؤكد النظرية الكينزية التقليدية أن الاقتراض الحكومي المفرط لتمويل النفقات الحكومية يؤدي إلى عجز في الموازنة. ومن شأن ارتفاع عجز الموازنة أن يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية، مما يؤدي إلى المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي إلى البلد الأم. ومن شأن الطلب المتزايد على الأصول المالية في البلد أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية. ومن شأن ارتفاع سعر الصرف أن يجعل الصادرات أكثر تكلفة نسبيًا والواردات أرخص وأكثر جاذبية، مما يؤدي بدوره إلى تدهور رصيد الحساب الجاري إلى عجز في الحساب الجاري في ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة والمرنة. [1]

1.4.المنهج الكينزي: تقوم الفرضية الكينزية على أساس وجود علاقة مباشرة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري ،ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجزا لموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري، ومن ثم فإن عجز الميزان التجاري متغير تابع أما عجز الموازنة فهو متغير مستقل، وهذاما يسمى بـ " العجز التوأم " (Twin deficits)، وتفسير ذلك يقوم على وجهتي نظر هما :

- **وجهة النظر الأولى** : وفقا لنموذج Mundell- Fleming 1962 (فإن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ،وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي ينخفض مستوى الادخار الحكومي ،فينخفض الادخار المحلي وترتفع معدلات الفائدة،(وفي نظام معدلات صرف مرنة) يزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبارتفاع سعر صرف العملة المحلية تصبح الواردات أكثر إغراءً للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من الواردات، وتصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأعلى تكلفة مما يخفض من الصادرات، ونتيجة لذلك يتشكل عجز الميزان التجاري وبالتالي (الحساب الجاري)،وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى
- عجز الميزان التجاري ويتزامن معه، ويعاني الاقتصاد " العجز التوأم "(Twin deficits). [2]

* في ظل نظام سعر صرف معين يتم شرحها في نموذج موندیل–فليمنج Mundell- Fleming بعبارة أخرى، وفقًا للنظرية الكينزية التقليدية ، هناك علاقة إيجابية بين الموازنة وعجز الحساب الجاري وهذه العلاقة هي سببية جرانجر أحادية الاتجاه تمتد من عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري.

[1] Vesna Bucevska, **Testing the Twin Deficit Hypothesis: Evidence from the Republic of North Macedonia**, Business Systems Research Journal, Vol: 11 , November 2020,P:46.

[2] حسانين خالد عبد الحميد , **"العجز التوأم " دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة " 1975-2020"** , دراسات , ابريل 2020, ص: 36.

- **وجهة النظر الثانية:** ومن خلال بعض أراء بعض الاقتصاديين بحيث يستمد التحليل وفهم العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري أساسهما من هوية الدخل الوطني ، ويُعطى هوية الدخل الوطني للاقتصاد المفتوح كمايلي :

$$Y_t = C_t + I_t + G_t + (X_t - M_t) \ldots\ldots (1)$$

حيث أن: Y يمثل الدخل الوطني للفترة t , C يمثل الاستهلاك العائلي للفترة t, I يمثل مستوى الاستثمار للفترة t, X يمثل هو إجمالي صادرات السلع والخدمات للفترة t، M يمثل هو إجمالي الواردات السلع والخدمات للفترة t، نحن نعرف الحساب الجاري (CA) على النحو التالي:

$$CA_t = (X_t - M_t) + NF_t \ldots\ldots (2)$$

حيث NF هو صافي دخل العوامل من الخارج. وهو الفرق بين إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعاتها إلى الخارج.

وفقًا لمؤشر الدخل الوطني للاقتصاد المفتوح، يمكن التعبير عن الادخار الوطني (S) في الاقتصاد المفتوح على النحو التالي: [1]

$$S_t = I_t + CA_t \ldots\ldots (3)$$

يمكننا التمييز بين الادخار الخاص (S_P) والادخار الحكومي (S_g). الادخار الحكومي هو ذلك الجزء من دخل الأفراد المتبقي بعد تعديل الضرائب (T) ونفقات الاستهلاك، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:[2]

$$S_p = Y_t - T_t - C_t \ldots\ldots (4)$$

الادخار الحكومي (S_g). هو الفرق بين الإيرادات العامة (الحكومية) من الضرائب والإنفاق على السلع والخدمات (G) والتحويلات (R)، ويمكن أيضًا التعبير عن ذلك على النحو التالي:

$$S_g = T_t - G_t - R_t \ldots\ldots (5)$$

مع فهم (S_P) و(S_g)، يمكن إعادة كتابة المعادلة (3) على النحو التالي:

$$S_t = S_P + S_g = Y_t - T_t - C_t + (T_t - G_t - R_t) = \ldots\ldots (6)$$

تشير المعادلة (6) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على عجز الادخار (الممثل بالفرق بين الادخار والاستثمار الخاص) والعجز المالي (الممثل بالفرق بين الادخار والاستثمار الخاص، والفرق بين الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب، والإنفاق الحكومي على السلع والخدمات والتحويلات).

[1]Kouassi Yeboua**, Twin Deficits Phenomenon in the West African Economic and Monetary Union Countries: Panel Data Analysis** ,Nairobi kenya: African Economic Research Consortium, January 2020,p:? .

[2]Daniel Sakyi Eric Evans Osei Opoku**, The twin deficits hypothesis in developing countries Empirical evidence for Ghana**, London : International Growth Centre,London School of Economic and Political Science,2016,p:06.

يمكن استخلاص استنتاجين محتملين من المعادلة (6)؛ الأول هو ما يحدث عندما نفترض أن الفرق بين S_p و I ثابت أو مستقر بمرور الوقت. إذا كانت هذه هي الحالة، فإن التقلبات في الجانب المالي ($T - G - R$) من المعادلة (6) قد تتسبب في تقلبات في جانب الحساب الجاري.[1]

- **وجهة النظر الثالثة:** يمكن أيضا تفسير فرضية العجز التوأم يرى بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة العامة للدولة ينجم عن زيادة الانفاق الحكومي، وبمأن الانفاق الحكومي من عناصر الطلب الحكومي، فإن زيادته ستؤدي زيادة الدخل عبر ألية مضاعفة الانفاق الحكومي وبارتفاع مستوى الدخل، يزداد الطلب على الواردات فيتسع حجم العجز في الميزان التجاري.

ويستند الاطار التحليلي على نموذج كينز كأساس ومنطلق نظري لهذه العلاقة، حيث يتكون من الناتج المحلي الاجمالي Y في إقتصاد مفتوح من مجموع الاستهلاك الخاص C، والاستثمار الخاص I، والانفاق الحكومي G، وصافي الصادرات $B=(X-M)$ كما في المعادلة (7):

$$Y_t = C_t + I_t + G_t + (X_t - M_t) \ldots\ldots (7)$$

أو يمكن استخدام معادلة الطلب الكلي AD :

$$AD = C_t + I_t + G_t + (X_t - M_t) \ldots\ldots (8)$$

ويمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه بصورة أخرى وعلى النحو الآتي:

$$Y_t = C_t + S_t + T_t \ldots\ldots (9)$$

حيث S يمثل الادخار الخاص، T يمثل الضرائب. وبمساواة المعادلتين (7) و(8) وإعادة الترتيب يمكن الوصول إلى النتيجة التالية:

$$C_t + I_t + G_t + (X_t - M_t) = C_t + S_t + T_t$$
$$I_t + G_t + (X_t - M_t) = S_t + T_t$$
$$(X_t - M_t) = (S_t - I_t) + (T_t - G_t) \ldots\ldots\ldots (10)$$

لنفرض أن: $TD=(X_t-M_t)$: تمثل العجز في الميزان التجاري للفترة Trade deficit. $SD=(S_t-I_t)$: تمثل فجوة الادخار للفترة Saving.deficit. $BD=(T_t-G_t)$: تمثل عجز الموازنة العامة للفترةBudget deficit لتصبح وفق العلاقة التالية:

$$TD = SD + BD \ldots\ldots\ldots (11)$$

ويستدل من العلاقة (11) أعلاه أن زيادة عجز الموازنة $(T_t - G_t)$ سيؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري، إذ أن زيادة عجز الموازنة عن طريق زيادة الإنفاق أو إنخفاض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الواردات، ومن ناحية أخرى قد ينتج عن زيادة عجز الموازنة العامة زيادة سعر الفائدة وسعر الصرف

[1] same previous reference,p:06.

العملة المحلية، مما ينتج عنه زيادة الواردات وإنخفاض الصادرات، ونتيجة لانخفاض الادخار الوطني (بسبب تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق الحكومي) عن إحتياجات الاستثمار، يختل شرط التوازن $I = S$ ، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء عجز الموازنة، وينشأ نتيجة ذلك عجز الميزان التجاري.

- **وجهة التفسير المالي (الامتصاص)** : يعتمد هذا التحليل على ألية الدخل في تفسير الاختلال وربطه بعامل الامتصاص من خلال مايلي :[1]

$$Y = C + I + G + X - M \dots\dots (12)$$

من العلاقة رقم (12) يمكن إستنتاج العلاقة التالية:

$$(X - M) = Y - (C + I) \dots\dots (13)$$

لنفرض أن: $B = (X - M)$: تمثل الرصيد الجاري، $A = (C + I)$: تمثل الامتصاص الذي يعبر عن الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك والاستثمار، ومن نستخلص العلاقة التالية:

$$B = Y - A \dots\dots (14)$$

وبالتالي العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، ناتج عن الزيادة المفرطة في عامل الامتصاص (A) الذي يمثل الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار مقارنة بالدخل الوطني أو الانتاج المحلي $(A \rangle Y)$.

2.4.فرضية التكافؤ لريكاردو : فرضية التكافؤ لريكاردو تقدم تفسيرًا نظريًا مهمًا لعلاقة عجز الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، لكنها تتطلب تحقق ظروف صارمة في الاقتصاد ليكون تأثيرها كاملًا. لذلك، التحليل العملي يجب أن يأخذ في الاعتبار العوامل المؤسسية والسلوكية الفعلية للاقتصاد المعني.

- إذا كان الأفراد يتصرفون وفقًا لفرضية التكافؤ لريكاردو، فإن العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري (ما يُعرف بـ"العجز التوأم") قد لا تكون قوية (بعدم وجود علاقة بيتهما)،السبب هو أن زيادة الادخار الخاص تعوض تأثير الاقتراض الحكومي على الطلب الإجمالي.
- في المقابل، إذا لم يعمل الأفراد على تعديل سلوكهم الادخاري، فإن عجز الموازنة قد يؤدي إلى عجز تجاري من خلال قنوات مثل انخفاض المدخرات الوطنية وزيادة الإنفاق الاستهلاكي.[2]

3.4.فرضية فيلدتشيان–هوريكا(Feldstein-Horioka Hypothesis)

قدم فيلدشتاين وهوريكا (Feldstein-Horioka) عام 1980 دراستهما والتي نالت صيتا واسعا، حيث أجريت على 16 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) للفترة 1960–1974، وتعد الدراسة التي قام فلدشتاين وهوريوكا والتي نتج عنها ما يسمى بـ" معضلة فلدشتاين وهوريوكا " من أهم

[1] نعمان سعيدي ,**مرجع سبق ذكره**, ص: 224.

[2]Daniel Sakyi Eric Evans Osei Opoku, **same previous reference**,p:07.

الدراسات التي ناقشت العلاقة بين الاستثمار والادخار المحليين, حيث حفزت الدراسة وما توصلت إليه نتائج غير متوقعة العديد من الدراسات التطبيقية التي أجريت على عينات مختلفة من الدول سواء على شكل دراسات مقطعية أو دراسات تجميعية.[1]

وأوضح فيلديشتاين وهوريوكا (1980) أن علاقة الارتباط بين الاستثمار والادخار تقيس درجة انتقال رؤوس الأموال الدولية، حيث يمكن تمويل الاستثمار المحلي من المدخرات الأجنبية عندما تتوفر أسواق رأس المال، أي عندما تكون علاقة الارتباط منخفضة. وحللا بيانات مقطعية للفترة 1960-1974 لـ 16دولة في منظمة التعاون والتنمية. وقدروا نموذجهم على النحو الآتي:

$$\left(\frac{I}{Y}\right) = \alpha + \beta\left(\frac{S}{Y}\right) + \mu \ldots\ldots (15)$$

ويمثل (I/Y) و (S/Y) الاستثمار ومعدلات الادخار على التوالي وβ معامل الادخار وμ حد الخطأ العشوائي. ويكون معامل الادخار المقدر مرتفعا في حالة انعدام حركة رأس المال الدولي، وفي هذه الحالة يتم تمويل الاستثمار المحلي من المدخرات المحلية، أما في حالة حرية حركة رأس المال سيكون المعامل صفرا, وسيتم تمويل الاستثمار المحلي من المدخرات الأجنبية. وبالتالي، فإذا كان معامل المدخرات لا يختلف إحصائيا عن الصفر ستكون حركة رأس المال تامة(أي أن زيادة الادخار في دولة يؤدي إلى زيادة الاستثمار في جميع الدول، وأن الادخار المحلي لا يعتمد على الاستثمار المحلى حسب فيلديشتاين وهوريوكا)، ولكن إذا كان مختلفاً عن الصفر فهذا يعني أن رأس المال لا ينتقل على الإطلاق. [2]

المطلب الثاني: أدبيات النمو الاقتصادي النظرية

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الداخلية التي تعكس لنا الوضع الاقتصادي لدولة ما, كما أنه يعد الهدف الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه, ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول الإلمام بجوانب النظرية لنمو الاقتصادي.

1.النمو الاقتصادي: مفاهيم, الأنواع وطرق قياسه

يعد النمو الاقتصادي محركا رئيسيا للتنمية وأنه أحد العوامل الرئيسية التي تحدد قوة الاقتصاد ورفاهية الأفراد في أي دوله,وفي هذا الجزء سنناقش مفهوم النمو الاقتصادي أولا ثم نتعرف على أنواعه المختلفة واخيرا نعرض طرق قياسه.

---

[1] فايزة بودربالة, "**إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر2000-2014م**", (أطروحة مقدمة للنيل على شهادة دكتوراه علوم في التسيير, تخصص: نقود ومالية , غير منشورة, قسم علو التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3, 2016/2015) , ص: 63.

[2] خالد محمد السواعي وأنور أحمد العزام , **العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الأردن** , المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية, الجامعة الأردنية ,المجلد: 2 , العدد: 2, 2015, ص: 102.

1.1.مفهوم النمو الاقتصادي: اختلف المفكرين و الاقتصادين في تعريف النمو الاقتصادي, إلا أن جميعها مرتبط بالمؤشرات الاقتصادية, وسوف نذكر أهمها ما يلي :

- **التعريف الأول:** عبارة "عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة معتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة. أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب". [1]
- **التعريف الثاني:** كما يعرف بأنه "عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن, على أن لا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدول أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع"[2].
- **التعريف الثالث:** كما يعرف أيضا على أنه " الزيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات, مقارنة من فترة زمنية إلى أخرى"[3]. وبعبارة أخرى هو "زيادة طويلة المدى في القدرة على تقديم تنوع المتزايد من السلع, وتعتمد هذه القدرة المتزايدة على التقدم والتكنولوجيا والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي تتطلب ذلك والتي تتطور مع مرور الوقت"[4] .
- **التعريف الرابع:** "هو مقدار الزيادة الحقيقية التي تحدث في صافي الناتج القومي في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة, مع الاخذ في الحسبان طريقة تقدير أو حساب كل من الناتج القومي وصافيه."[5]

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الناتجة عن الزيادة في الناتج الوطني وهي عبارة عن زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي, أي حدوث زيادة في الناتج المحلي الذي يؤدي الى حدوث تغير في نصيب الفرد.

- **الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:** يلخص الجدول التالي الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

الجدول رقم(01-02): مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

اقتصادي	التنمية	النمو الاقتصادي

[1] أحمد يوسف دودين, **أساسيات التنمية الإدارية و الاقتصادية في الوطن العربي (نظريا و تطبيقا)**, الطبعة الاولى, الأكاديميون للنشر و التوزيع ,عمان , الاردن, 2011, ص: 153.

[2] محسن حسن المعموري, **"مبادئ علم الاقتصاد"**, دار اليازوري العلمية, عمان, الاردن,2014, ص:241 .

[3]Manuela Raisová and Júlia Ćurþová**, Economic growth-supply and demand perspective**, Procedia Economics and Finance, Technical University of Kosice, Slovakia, 2014, p:184.

[4] MOUANDA MAKONDA J. G, **Déterminants de la croissance économique dans les pays de la CEEAC** , Annales de l'Université Marien n'gouabi , Faculté des Sciences Économiques, Université Marien N'Gouabi Brazzaville – République du Congo, vol: 18, N^0:02, 2018, p:270.

[5] فرهاد محمد على الأهدن,**التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**, دار التعاون للطبع والنشر, الطبعة الأولى ,1994, ص: 65.

Economic	Development	Economic Growth
المفهومConcept	المفهوم المعياري	مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية
النطاق Scope	يهتم بالمتغيرات الهيكلية في الاقتصاد	النمو يهتم بالزيادات في إنتاج الاقتصاد.
نمو Growth	ترتبط التنمية بنمو مؤشرات راس المال البشري, وانخفاض أرقام عدم المساواة, والتغيرات الهيكلية التي تعمل على تحسين نوعية حياة عامة السكان.	ويرتبط النمو بالزيادة التدرجية في احد مكونات الناتج المحلي الإجمالي: الإنفاق الحكومي الاستهلاكي, وصافي الصادرات الاستثمار.....
يتضمنImplication	انه ينطوي على تغيرات في الدخل والادخار والاستثمار إلى جانب التغيرات التقدمية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلد.	يشير إلى زيادة الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات في البلاد مثل: زيادة الدخل في المدخرات والاستثمار وما إلى ذلك.
قياس Measurement	نوعي. HDI (مؤشر التنمية البشرية) المؤشر المرتبط بالجنس (GDI), مؤشر الفقر البشري(HPI), مؤشر الفقر للرضع(HPI), معدل الوفيات الرضع, معدل معرفة القراءة والكتابة وما إلى ذلك.	الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
تأثيرEffect	يجلب تغيرات نوعية وكمية في الاقتصاد.	يجلب تغيرات كمية في الاقتصاد.

Source: Park ash Singh, **economics of growth and development, printed by USI publications 2/31**, Nehru en clove, Kalkaji, lovely professionnel university phagwara, p: 4, 5.

2.1.أنواع النمو الاقتصادي: تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي:

1.2.1.النمو التوسعي: يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، و هو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج يد عاملة أكثر، عامل رأس مال أكثر ومواد أولية أكثر، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، مثال: لما يتحصل فلاح على عامل أو يزيد في مساحة الحقل من أجل زيادة إنتاجه. [1]

2.2.1.النمو المكثف: ويتحقق من خلال زيادة السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعلى ذلك فان نصيب الفرد من الانتاج الحقيقي (الدخل الحقيقي) هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف، حيث إذا كان معدل نمو إنتاج دولة ما من السلع والخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والذي يعني بدوره تحسن في المستوي المعيشي للافراد وهو ما يعني في المحصلة أن نموا إقتصاديا كثيفا قد حدث، وعلى العكس من ذلك نجد لو أن معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو انتاجها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دلالة على حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدولة. [2]

3.2.1.النمو التلقائي: هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوة الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني القومي، ويكون هذا النمو عادة من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، وبالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى.[3]

4.2.1.النمو العابر: يحدث نتيجة وجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية، ويزول بزوالها وهذا النمو ليس له صفة الاستمرارية والثبات، حيث يحدث هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية مثل ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية وما ينتج عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لها كالمحروقات مثلا إلا أن آثار هذا النوع تكون محدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل التي أدت إليه.

5.2.1.النمو المخطط: يحدث هذا النوع نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، وعلى ذلك فإن فعالية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها،

---

[1] محمد بودواية, **"إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1980-2009"**, (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماجيستير , فرع: التحليل الاقتصادي , غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر , 2009/2008) , ص: 11.

[2] الوليد قسوم ميساوي , **"أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"**, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية , تخصص: اقتصاد تطبيقي, غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد خضير-بسكرة-, 2018/2017), ص:37.

[3] ليلى بعوني , **"دراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي مع تطبيق على حالة: الجزائر"**,(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية, غير منشورة, فرع سبر الآراء و التحقيقات الاقتصادية , قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر-3-, 2016/2015) , ص: 31.

ومرونة السياسات الادارية والاقتصادية المتبعة، حيث يعتبر النمو المخطط نموا ذاتي الحركة ويصور المسار الذي سارت عليه دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي خلال القرن الماضي[1].

الشكل رقم(01-01) : أنواع النمو الاقتصادي

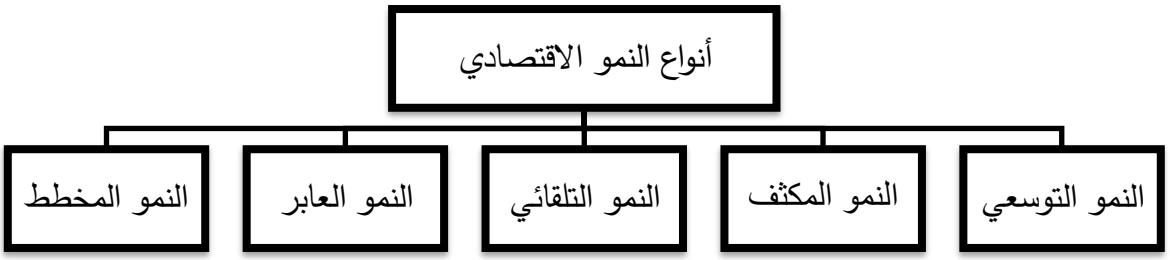

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مراجع أنواع النمو الاقتصادي

3.1 طرق قياس النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي ما هو الا تغير في الحاصل النشاط الاقتصادي , فيتم قياس هذا التغيير من خلال المقاييس التالية:

1.3.1.المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة.[2] ونميز ثلاث أنواع من المعدلات النقدية للنمو :

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، حيث يتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة

[1] مروة مومن, **"أثر التنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية فترة2000-2020 "**,(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث, تخصص: مالية وتجارة دولية, غير منشورة, قسم علوم تجارية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة 8ماي1945 قالمة,2023/2022) ,ص: 46.

[2] احمد ضيف, **"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)** " ,(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: نقود ومالية, غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر3, 2015/2014) , ص:12.

بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، إلا أن هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة؛

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الانتاج أو الدخل، مما يستلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد ازالة أثر التضخم، وذلك بقسمتها على الأرقام القياسية للأسعار، إلا أن هذا الأسلوب يعتمد عند قياس معدلات النمو الاقتصادي لفترة زمنية طويلة؛
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** لا يمكن استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد ازالة أثر التضخم إلى ما يعادلها من عملة موحدة دوليا عادة ما تكون الدولار الأمريكي، ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية.[1]

2.3.1.المعدلات العينية للنمو: يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني وكان هذا نتيجة الزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد استخدمت مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية .....الخ.[2]

3.3.1.معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط الدخل نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على الأرقام الصحيحة التي تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب، أن إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة, ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية: [3]

$$CMs = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \dots\dots (16)$$

[1] مروة مومن , **مرجع سبق ذكره** ,ص: 47.

[2] روضة جديدي وعثماني حياة, **أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس للفترة(1990-2017م)**, مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة, جامعة ابن خلدون, تيارت, الجزائر, المجلد:05, العدد02, جوان 2020, ص: 177.

[3] العربي طبيعة وعلي بن ساحة, **التنبؤ بالنمو الإقتصادي للجزائر باستخدام منهجية بوكس-جينكيز للفترة الزمنية (1980-2020)**, مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, جامعة زيان عاشور الجلفة, الجزائر, المجلد:08, العدد:02 , 2022, ص ص: 154- 155.

حيث: CMs معدل النمو , Y_t الدخل الحقيقي في الفترة الحالية , Y_{t-1} الدخل الحقيقي في الفترة السابقة .إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين ولا يصلح لقياس معدل النمو المركب ولحساب معدل النمو السنوي المركب تتبع الطريقة التالية:

$$Y_n = Y_0(1 + cm_s)^n \dots\dots (17)$$

$$(1 + cm_s)^n = \frac{y_n}{y_0}$$

$$(1 + cm_s) = \sqrt[n]{\frac{y_n}{y_0}}$$

$$cm_s = \sqrt[n]{\frac{y_n}{y_0}} - 1 \dots\dots (18)$$

حيث: CM معدل النمو المركب , n فرق عدد السنوات بين أو وآخر سنة في الفترة , Y_0 الدخل الحقيقي لسنة الأساس , Y_n المدخل الحقيقي لآخر فترة.

4.3.1.معادلة سنجر singer للنمو الاقتصادي:وضع الأستاذ سنجر * معادلة للنمو الاقتصادية في عام 1952 ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود– دومار، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دلالة لثلاث عوامل هي : [1]

- الإدخال الصافي Net Saving
- إنتاجية رأس المال Productivity of Capital
- معدل النمو السكاني Population Growth

وتأخذ هذه الدالة الشكل الآتي:

$$D = SP - R \dots\dots (19)$$

حيث: D معدل النمو السنوي لدخل الفرد, S معدل الإدخال الصافي, P إنتاجية رأس المال, R معدل نمو السكان السنوي.

5.3.1.مقارنة القوة الشرائية المكافئة: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط

* اقتصادي بريطاني من أصل ألماني, اشتهر بتحليله لعلاقات التبادل غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والنامية , وهو من أبرز واضعي فرضية سينجر-بريبيش التي تفسر تدهور شروط التبادل التجاري لصالح الدول الصناعية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون , **التنمية الاقتصادية "المفاهيم والخصائص –النظريات الإستراتيجيات –المشكلات"**, مطبعة البحيرة , أكتوبر 2008, ص ص: 107, 108.

بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى). [1]

2.نماذج النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:

إن التطور الملحوظ الذي شهده مفهوم النمو الاقتصادي جعله محط اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين, مما دفع العديد من المفكرين إلى التركيز على تفسيره وتحليله من خلال تطوير نماذج مختلفة, وكل نموذج يهدف إلى تقديم آليات لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز استدامته.

1.2.نماذج النمو الخارجية: تعتمد نماذج النمو الخارجية على العوامل الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي مثل: التقدم التكنولوجي, الاستثمار الاجنبي ...الخ, في دفع عجلة النمو وتعزيزه, ومنه سنتطرق فيما يلي لأهم هذه النماذج المتمثلة في :

1.1.2.نموذج هارود–دومار(Harrod – Domar Model) :نشر الاقتصادي البريطاني هارود Roy F. Harrod في عام 1939 مقالة بعنوان (Harrod,1939) An Essay in Dynamic Theory الذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو، ونفس الأفكار وضعت في وقت لاحق ، ولكن بشكل مستقل على يد الاقتصادي الأمريكي دومار Evsey Domar في مقالة له بعنوان Expansion and Domar 1947 Employment. ولذلك يرتبط ذلك النموذج باسمي الاقتصاديين "**هارود– دومار**"، والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث إن الاستثمار يولد الدخل – أثر الطلب – ويعزز الطاقة الانتاجية من خلال زيادة رصيد رأس المال–أثر العرض– كما بينا أهمية الادخار في زيادة الاستثمار. [2]

يعتبر نموذج (Harrod - Domar) توسعه دينامية لتحليلات التوازن الكينزيه (الستاتيكيه)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج الى استنتاج مفاده أن للإستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو. [3] يعطى في العلاقة التالية:

---

[1] احمد ضيف , **مرجع سبق ذكره** , ص: 13.

[2] عبد الحليم شاهين , **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي** ,سلسة دراسات تنموية , العدد: 73, المعهد العربي للتخطيط , الكويت, 2021 , ص ص:14-15.

[3] مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات),** دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, 2007 , ص: 75.

$$TC = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \dots\dots (20)$$

حيث يمثل TC معدل نمو الناتج الوطني(معدل النمو الاقتصادي) والذي يتحدد كما هو مبين من المعادلة طرديا بمعدل الادخار (s) وعكسيا بمعامل رأس المال(k) . وعليه فنموذج هارود دومار يبين أن تحقق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار.[1]

2.1.3.نموذج روبرت سولو(R M SOLOW Model) :في عام 1957 وضع الإقتصادي الأمريكي **(روبرت سولو)** نموذجه المعروف بإسمه والذي يعد إمتداداً النموذج **(هارود – دومار)** ، ولكن بإضافة عامل التطور أو التقدم التكنولوجي. ويمكن التعرف على متغيرات النموذج والعلاقات المتشابكة بينها من خلال المعادلة الآتية:[2]

حيث أن:

$$Y = A.e^{ut}.K^{\alpha}.L^{1-\alpha} \dots\dots (21)$$

Y الناتج المحلي الاجمالي (GDP) , A ثابت المستوى التكنولوجي , e ثابت معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوجي عبر الزمن, α مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال, $1-\alpha$ مرونة الانتاج بالنسبة للعمل

فإذا رمزنا المرونة الانتاج بالنسبة للعمل بالحرف B ، لكان:

$$\alpha + \beta = 1$$
$$\alpha = 1 - \beta$$

إن الفكرة الأساسية في نموذج (سولو) هي إن النمو الاقتصادي يخضع لقانون الغلة المتناقصة, لأن إنتاجية العمل وكذلك رأس المال تتناقص بالضرورة.

3.1.3.نموذج جيمس ميد (James Meade Model) : إن نموذج "ميد" يعتبر النموذج الأكثر اتساعا وشمولا من بين نماذج المدرسة الكلاسيكية المحدثة، حيث قام من خلاله بعرض بيان مبسط لكيفية عمل النظام الاقتصادي خلال عملية النمو المنتظم دون الاقتصار على الوضع الساكن،[3] ويوضح العالم ميد Meade أن معدل نمو الناتج (الدخل) عبارة عن محصلة لثلاث معدلات للنمو:[4]

- الأول معدل النمو في مخزون رأس المال k مرجح بالناتج الحدي لرأس المال u

---

[1] احمد ضيف , **مرجع سبق ذكره**, ص ص:23, 24.

[2] عبد الزهرة فيصل يونس , **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي** ,دار امجد للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , عمان ,الأردن, 2016, ص ص:36- 37.

[3] ليلى بعوني , **مرجع سبق ذكره** , ص:59.

[4] عبد العزيز نعوم, **"محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2020"** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : دراسات اقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الموسم الجامعي : 2024.2023) ، ص:127.

- الثاني معدل نمو العمل (نمو السكان) مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل Q
- والمعدل الاخير يتمثل في معدل النمو التكنولوجي r

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{v}{y} K\left(\frac{\Delta k}{k}\right) + \frac{w}{l} L\left(\frac{\Delta L}{L}\right) + \frac{\Delta Y}{y}$$
$$= \mu K + \varphi L + R \dots\dots (22)$$

بالنسبة لبناء النموذج فقد اعتمد على أن إنتاج مختلف السلع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية وهي: [1]

K المخزون الصافي أو الفعلي الرأس المال المتاح والمتحد في الآلات, L القدر المتاح من قوة العمل , Nالقدر المتاح للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى , T عامل الزمن المؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي خلال الفترة. كما يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$Y = F(K, L, N, T) \dots\dots (23)$$

Y يمثل الناتج الصافي أو الدخل الوطني, L يمثل قوة العمل, K المخزون الفعلى الرأس المال، Nالأرض والموارد الطبيعية, T الزمن المؤثر على التقدم التقني. ويعتبر ميد أن هناك علاقة إيجابية بين النمو والتكنولوجيا الخارجية.[2]

4.1.3.نموذج كالدور (Kaldor Model): يعتبر "نيكولاس كالدور" (Kaldor) أحد المفكرين الذين انتقدوا التفكير الكلاسيكي الجديد حول النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، وتدور الفكرة الرئيسية لنموذج لكالدور حول الادخار، حيث يرى أن معدل النمو يعتمد على معدل التراكم الذي يعتمد بدوره على الادخار، [3] حيث قدم أطروحته من خلال نموذجين هما كالتالي: [4]

- **النموذج الأول:** فرضيته الأساسية تعتبر أن نسبة (الادخار / الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك يعكس نموذج (هارود – دومار) الذي افترض ثباتها ، كما أن الادخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل الوطني وتوصل كالدور إلى نموذجه المشكل من معادلتين كالتالي:

$$S_w = \frac{P}{Y}(S_p - S_w) \dots\dots (24)$$

---

[1] محمد بوشمال, **"أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية –قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016** ", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه, تخصص: دراسات اقتصادية ومالية, غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة زيان عاشور الجلفة, 2020/2019) , ص:76.

[2] mini sethi,Lectures on Economic Growth Models: The James Meade Model ,On YouTube channel,On the following link:https://www.youtube.com/watch?v=2Djv6ZhfO9Y&t=170s, Viewing date:10.03.2025,On the hour: 09:00 AM

[3] عبد العزيز نعوم, **مرجع سبق ذكره**, ص: 124.

[4] ياسين سالمي , **"دراسة تحليلية قياسية مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعيةPanel Data لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية "**, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية, غير منشورة, قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة , 2020/2019), ص ص:88-89.

$$P = \frac{1}{S_p - S_w} - Y.\frac{S_w}{S_p - S_w} \dots\dots\dots (25)$$

حيث: I الاستثمار الكلي , W الأجور , Y الدخل القومي , P الأرباح والفوائد

- **النموذج الثاني:** افتراضه لتحقق العمالة الكاملة مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات، بالإضافة إلى اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال مع جملة فروض أخرى، عالج كالدور نموذجه الثاني في حالة تغير العديد من الظروف المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع حيث قسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان وعند زيادة الكثافة السكانية، فإضافة كالدور نموذجه الثاني بتحليله لمستقبل النمو وإدخال دالة التقدم التكنولوجي وبحثه في أثر التغيير الحركي للتقدم التكنولوجي وأثره على النمو.

رغم أن كالدور قدم مرتكزا مهما في عملية النمو الاقتصادي باعتماده على أهمية التراكم الرأسمالي مصحوبا بنموذجين شارحين لطرحه النظري, إلا انه تجد الإشارة إلى جوانب النقص التي أغفلها كالدور والتي من أهمها أنه لم يحاول أن يعطي أسبابا لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية.

2.3.نماذج النمو الداخلية: تركز نماذج النمو الداخلية على العوامل الداخلية مثل الاستثمار في المعرفة ورأس المال البشري في تحقيق النمو المستدام واعتبارها هي المحرك الاساسي لنمو, دون الاعتماد على العوامل الخارجية, ومنه سوف نتناول أهم هذه النماذج بداية مع نموذج رومر وصولا الى نموذج روبلوAK:

1.2.3.نموذج رومر(Romer Model) : قدم رومر في ورقته البحثية الأولى عن النمو الداخلي عام 1986 نموذجًا مختلفًا لنموذج **Arrow's** المعروف باسم التعلم عن طريق الاستثمار, و أخذ رومر ثلاثة عناصر رئيسية في نموذجه، وهي: العوامل الخارجية، وزيادة العوائد في إنتاج المخرجات، وتناقص العوائد في إنتاج المعرفة الجديدة.

يفترض رومر أن خلق المعرفة ناتج جانبي للاستثمار. يأخذ المعرفة كمُدخل في دالة الإنتاج بالشكل التالي:[1]

$$Y = A(R)f(R_iK_iL_i) \dots\dots (26)$$

حيث : Y هو الناتج الكلي , A هو المخزون العام للمعرفة من البحث والتطوير R, R_i هو مخزون النتائج من الإنفاق على البحث والتطوير من قبل الشركة i , و K_i وL_iهما مخزون رأس المال ومخزون العمالة للشركةi على التوالي. ويفترض أيضا أن الدالة F متجانسة من الدرجة الأولى في جميع مدخلاتها

[1] Learn Oikonomia, **Endogenous Growth Model: The Romer Model,**On the link: https://youtube.com/@learnoikonomia?si=gPNiZK21Iz7DhEeg, Visit date :9.04.2025, On the clock:14:00.

R_iوK_i وL_i، ويعامل R_i كسلعة منافسة. ووفقًا لرومر، فإن الآثار غير المباشرة لجهود البحث التي تبذلها شركة ما هي التي تؤدي إلى خلق معرفة جديدة من قبل شركات أخرى وبعبارة أخرى، تنتشر تكنولوجيا البحث الجديدة التي تبتكرها شركة ما على الفور في جميع أنحاء الاقتصاد في نموذجه، المعرفة الجديدة هي المحدد النهائي للنمو طويل الأجل والذي يتم تحديده من خلال الاستثمار في تكنولوجيا البحث.

2.2.3.نموذج لوكاس (Lucas Model) :أحدث لوكاس قفزة نوعية في دراسات النمو الاقتصادي، إذ عد النمو الاقتصادي في تراكم رأس المال البشري والمعرفة أحد المصادر الرئيسة لإحداث الفرق في مستوى الحياة بين الأمم والفوارق بين البشر، إذ يؤدي رأس المال المادي كعامل جوهري ومساعد في تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم ومراكز البحث والتطوير ومن خلال إنتاج السلع الجاذبة في التجارة.[1]

حسب لوكاس فإن الاستثمار في رأس المال البشري، يسمح للأفراد باستعمال التكنولوجيا المتاحة، وأن الأفراد سيفاضلون بين المنفعة الحاضرة والمنفعة المستقبلية، مع العلم أنه كلما زاد تكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه كلما زادت الإنتاجية والدخل مستقبلا. ويستغل الأفراد كذلك وقت الراحة من أجل الإنتاج أو متابعة التكوين، وعلاوة على ذلك وبالإضافة إلى المردودية الداخلية، فالتعليم هو مردود خارجي مرتبط بفعل الاستثمار في التكوين والذي يكون ريحه غير مباشر.

تكتب دالة الإنتاج التي اعتمد عليها لوكاس في تحليله على الشكل التالي:

$$Y_t = AK_t^{\beta}(u_t h_t L)^{1-\beta}\overline{h_t^{\gamma}} \dots\dots(27)$$

حيث: K_t هو محزون رأس المال المادي , $u_t h_t L$ هو عامل كفاءة العمل, u_t الوقت المخصص للإنتاج, h_t المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج , Lعامل العمل والذي يفترض بأنه ثابت, A يمثل المستوى التكنولوجي, $\overline{h_t^{\gamma}}$ المخزون المتوسط الرأس المال البشري المحسوب الجميع الأفراد, β يمثل معامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي، و $1-\beta$ تعني مرونة الإنتاج بالنسبة للعمال. [2]

3.2.3.نموذج AK : جاء هذا النموذج في مقال نشر لهذا الأخير بعنوان : "long-Run Policy Analysis and long-run growth"، حيث اعتبر فيه أن دالة الإنتاج الكلي تتغير وفقا لمتغيري رأس المال المادي ورأس المال البشري اللذان يتعرضان للاهلاك بنفس المعدل.

---

[1] ابراهيم خليل سلطان القصير , **"الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق"**,(أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية, غير منشورة, كلية الادارة و الاقتصاد, جامعة القادسية, العراق ,2021), ص: ؟.

[2] احمد ضيف , **مرجع سبق ذكره** , ص ص : 54, 55.

وعلى أن "سيرجيو روبلو" وان شابه تعريفه لماهية رأس المال البشري مع لوكاس في نموذجه الذي عرضناه سابقا، إلا أنه استبعد منه فرض الوفورات الخارجية واستخدام رأس المال المادي في إنتاج رأس المال البشري وان وقت الفرد مقسم بين ثلاث استخدامات هي: العمل المنتج الاكتساب الدخل – تراكم رأس المال البشري ووقت الفراغ الذي يتحدد بعوامل من خارج النموذج.[1]

ويعتبر نموذجAK ، مرجع نماذج النمو الداخلية، حيث يعتمد على إحلال عوائد ثابتة محل عوائد العوامل المتناقصة. كما يعتمد على عامل (عنصر) انتاج واحد رأس مال)، تأخذ دالة العوائد الثابتة لرأس المال الشكل التالي[2]:

$$Y_t = A_t K_t \dots\dots (28)$$

Y يمثل لا الناتج المحلي الإجمالي، K رأس المال و A مخزون المعرفة، مع $A > 0$ هو معدل نمو رأس المال وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي.

يفسر الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان باختيار المعلمات وبالتالي، في نموذجAK ، تلعب السياسة الاقتصادية دورا مهما، لأن أي سياسة مواتية لزيادة المدخرات وبالتالي رأس المال المادي سيكون لها تأثير إيجابي على النمو، على عكس النموذج الكلاسيكي الجديد، فإن تدابير السياسة الاقتصادية لها تأثيرات نمو دائمة على المدى الطويل ولن يحدث التقارب في ظل النمو الداخلي، نظرا لوجود عوائد قياسية متزايدة .

4.2.3.نموذج بارو(Barro Model) : يعتبر رواد النظرية النيوكلاسيكية للنمو أن العامل الوحيد هو رأس المال المنتج وأفضليته في حين ان الأوائل الذين اهتموا بالتحليل الخاص بالنمو باعتبار رأس المال العمومي هم " **اروز**" و" **كروز**" والذي ادخل رأس المال العمومي للمنشآت القاعدية في شرح مراحل النمو هو بارو.[3] ويفترض بارو أن دالة الإنتاج المؤسسة (1) تأخذ الشكل التالي:[4]

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha}.K_i^{\alpha}.G^{1-\alpha} \dots\dots (29)$$

حيث $G, 0 < \alpha < 1$ :: تعبر عن النفقات العمومية.

---

[1] إسماعيل بن قانة و باديس خلوة, **رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل)**, مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال, جامعة أحمد دراية , أدرار, الجزائر, المجلد: 01, العدد: 01, 2017,ص ص: 6 ,7.

[2] رشيد حجو, **"محددات النمو الاقتصادي في منطقة المينا (MENA)** ", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , تخصص:الاقتصاد الكلي المطبق, غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر3 , 2024/2023), ص:18.

[3] محمد الناصر حميداتو, **نماذج النمو**, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, جامعة الوادي, الجزائر, المجلد الثاني , العدد السابع , 2014, ص: 16.

[4] بلال مرابط, **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة قياسية للدول النامية خلال الفترة 1996-2015 "**, (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية, تخصص : العلوم المالية والمصرفية, غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر 3, 2019/2018), ص: 50.

شكل هذه الدالة يوضح أن عوائد الحجم لعوامل الإنتاج الخاصة L_i و K_i لكل مؤسسة ثابتة والخدمات العمومية مكملة لعناصر الإنتاج الخاصة والزيادة في G يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لـ L_i وK_i مع ثبات L. وبإفتراض أن الحكومة وحتى توازن ميزانيتها تفرض ضريبة على الناتج الإجمالي بمعدل ثابت (τ) ومنه يكون لدينا : $G = \tau Y$.

المطلب الثالث: أثر العجز التوأم (المزدوج) على النمو الاقتصادي

منذ القرن الماضي كان العجز التوأم محط اهتمام الاقتصاديين لما له من تأثير على النمو الاقتصادي ,حيث اختلفت التأثيرات الاقتصادية لعجز التوأم باختلاف المدارس الفكرية.

1. أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي:

قد أثار العجز الفيدرالي في ثمانينيات القرن العشرين المناقشة حول تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور معسكرين متميزين. المعسكر الأول هو المدرسة الكينزية التي يتلخص موضوعها الرئيسي في أن الأنظمة الاقتصادية لا تتجه بالضرورة إلى التشغيل الكامل للعمالة، ولكن المكونات المستقلة للطلب الكلي تؤثر على معدل نمو الاقتصاد. ومن الأهمية بمكان أن نذكر مجموعة معروفة إلى حد كبير باسم نموذج النمو الكينزي الجديد والتي تركز على المستهلكين الذين يُفترض أنهم يستهلكون كل دخلهم الحالي، بسبب قصر النظر، والافتقار إلى القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال، والخوف من الادخار، والخوف من فرص التجارة بين الأزمنة. الاستنتاج المركزي من أي شكل من أشكال الاقتصاد الكينزي هو أن العجز في الميزانية مفيد للنمو الاقتصادي.

وعلى النقيض من المنظور الكينزي بشأن تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي، فإن المنظور الكلاسيكي الجديد يزعم بقوة أن عجز الموازنة ضار بالنمو الاقتصادي وأنه من الضروري الإشارة إلى أن نموذج النمو لسولو (1956) يوفر قاعدة نظرية مثالية لعملية توليد البيانات التي أتبعها والتي تناسب بشكل جيد أسلوب التقدير الذي أتبعه في الأقسام اللاحقة. وبشكل عام، تزعم نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة أن عجز الموازنة ضار بالنمو الاقتصادي في الأمد البعيد.[1]

1.1.الاثار الايجابية لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي : من أهم الاثار الايجابية التي يخلفها:

1.1.1.**التحفيز الاقتصادي (في فترات الركود):** ممثل في:

- في أوقات الانكماش أو الركود الاقتصادي، يمكن أن يؤدي العجز إلى تعزيز الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي؛
- هذا قد يُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي مؤقتًا إذا تم توجيه الإنفاق نحو مشروعات إنتاجية.

[1] Elisha Mavodyo, **A revival of budget deficit and economic growth**, EERI Research Paper Series, No 04, Economics and Econometrics Research Institute (EERI), Brussels,2022,p:5.

2.1.1.الاستثمار في البنية التحتية: إذا استُخدم العجز في تمويل مشاريع بنية تحتية استراتيجية، فقد يؤدي ذلك إلى تحسين إنتاجية الاقتصاد على المدى الطويل؛[1]

3.1.1.تمويل التعليم والصحة: إذا استُخدم العجز لتمويل قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية، فإن ذلك يعزز رأس المال البشري ويُسهم في نمو مستدام طويل الأجل؛

4.1.1. خلق فرص عمل:الإنفاق الحكومي المرتفع يساهم في خلق وظائف مباشرة (في المشاريع العامة) وغير مباشرة (في القطاع الخاص)، مما يقلل البطالة ويزيد الدخل الوطني؛

5.1.1. تعزيز الثقة في قدرة الدولة على إدارة الأزمات: عندما تتدخل الدولة لتمويل العجز من أجل حماية الاقتصاد من الانهيار، فإنها ترسل إشارة قوية بالاستقرار للمستثمرين؛

6.1.1. زيادة الإنفاق الاستهلاكي: ارتفاع الإنفاق الحكومي يعني زيادة دخول بعض الأفراد (الموظفين، المقاولين، الموردين)، مما يزيد من الاستهلاك المحلي ويحفز الإنتاج؛

7.1.1. تحسين التوزيع الاجتماعي للدخل:إذا وجه العجز لتمويل برامج الحماية الاجتماعية أو دعم الفئات الفقيرة، فإنه يعزز العدالة الاجتماعية ويساعد في رفع مستوى المعيشة، وهو ما ينعكس إيجابًا على النمو؛

8.1.1. دعم القطاعات الحيوية والمؤقتة: في حالات الأزمات (مثل جائحة كورونا أو كوارث طبيعية)، يمكن لعجز الموازنة تمويل دعم مباشر للقطاعات المتضررة، مما يحول دون انهيارها ويحافظ على النشاط الاقتصادي.[2]

2.1.الاثار السلبية لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي : يمكن توضيح هذه السلبيات في الشكل التالي :

الشكل رقم (01-02): أهم الاثار السلبية لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي

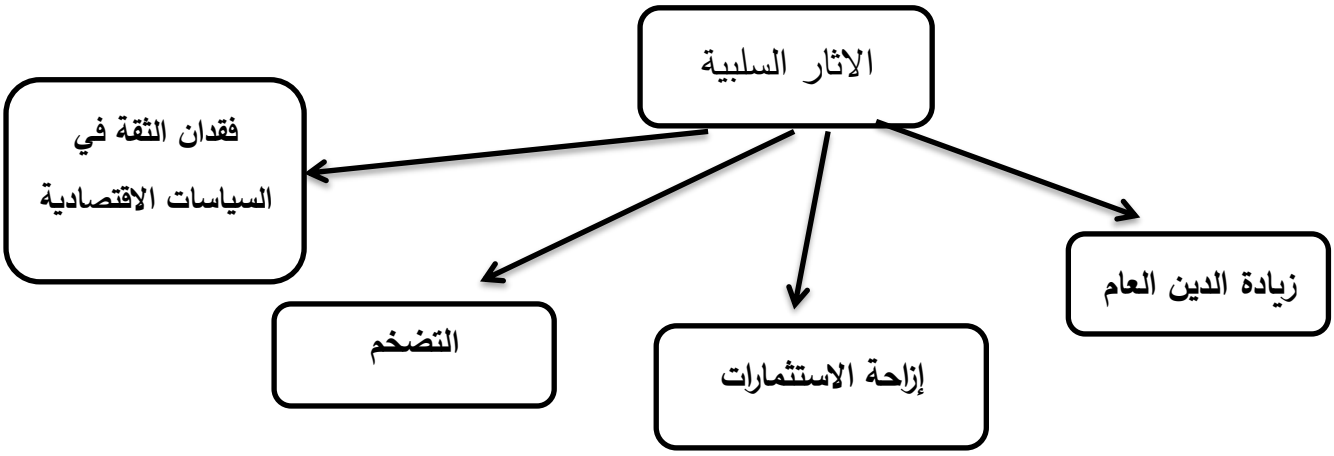

[1] عبد المجيد قدي, **مرجع سبق ذكره**, ص: 370.

[2] عبد المجيد قدي,**مرجع سبق ذكره**, ص ص: 371,370.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد:

– عبد المجيد قدي, **الموازنة العامة للدولة والسياسات الاقتصادية مناهج ,تحديد وإتجاهات معاصرة** , دار النشر الجامعي الجديد , تلمسان , الجزائر , 2022, ص: 371.

الشكل اعلاه يوضح أهم الاثار السلبية لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي وفق الجانب النظري واهمها:

- **زيادة الدين العام:** تلجأ الحكومة عادة إلى الاقتراض لتغطية العجز، مما يؤدي إلى ارتفاع الدين العام، بالإضافة ارتفاع الدين يستهلك موارد الدولة عبر مدفوعات الفوائد، مما يقلل من الإنفاق على القطاعات الإنتاجية كالتعليم والصحة والبنية التحتية؛
- **إزاحة الاستثمارات الخاصة** عندما تموّل الحكومة العجز من السوق المحلية (عن طريق إصدار سندات)، قد ترتفع أسعار الفائدة، وارتفاع الفائدة يثني القطاع الخاص عن الاقتراض والاستثمار، مما يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي؛
- **التضخم:** إذا لجأت الحكومة إلى التمويل بالعجز عن طريق طباعة النقود*، فقد يؤدي ذلك إلى تضخم، يؤثر على القوة الشرائية ويخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي؛
- **فقدان الثقة في السياسات الاقتصادية:** العجز الكبير والمستمر قد يثير القلق لدى المستثمرين المحليين والأجانب، مما يقلل من الاستثمارات ويضعف النمو.

2.أثر عجز الميزان التجاري على النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بانه النمو الذي يحدث في البلد المعني وشركائه التجاريين, حيث كلما ارتفع المستوى النسبي للدخل يتجه الحساب الجاري نحو التحسن أي وجود علاقة عكسية بين الدخل وحالة العجز في الحساب الجاري, بينما يترك النمو الاقتصادي اثرا سلبيا على الحساب الجاري, فبعد الحرب العالمية الثانية يصر الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك على ان ميزان المدفوعات والطلب ليس لهما اثر على النمو الاقتصادي على الأقل في الأمد البعيد, لان في نظرهم العرض يخلق الطلب وميزان المدفوعات يمتلك خاصية التعديل التلقائي, ويؤكدون على ان النمو الاقتصادي يقاد بعوامل العرض أي عناصر الإنتاج والتقدم التكنولوجي وهذه عوامل خارجية معطاة في نماذج التنظير الأولى, وبهذا التعبير يؤكد الاقتصاديين الكلاسيك على عدم وجود علاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والميزان التجاري باعتباره من اهم واكبر الحسابات المكونة للحساب الجاري فان أي خلل فيه يؤثر على الحساب الجاري وبالتالي على النمو الاقتصادي, لان التجارة الخارجية تعكس مستويات الدخول في البلد وقدرة ذلك البلد على الاستيراد وارتباط ذلك بما يملكه البلد من عملات الصعبة لان من المعروف ان التجارة الخارجية تتم بالعملة الصعبة فزيادة

* هذه الطباعة هي نقود حقيقية هذه الالية هي الية حديثة لسياسة النقدية الغير التقليدية تسمى **بالتمويل الغير التقليدي** هدفها تمويل عجز الموازنة العامة على غرار ، الأداة الثانية هي التسهيل او التيسير الكمي تقوم بخلق النقود الغير الحقيقية هدفها الحد من الازمات .

جانب الاستيرادات على الصادرات يجعل الميزان التجاري في حالة عجز وهذا سيؤدي الى خروج العملات الصعبة التي كان من الممكن استخدامها في مجالات تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي, فالتجارة الخارجية في البلدان ذات الاقتصادات شديدة الأحادية تؤدي فيها الزيادة في أسعار النفط الى زيادة الإيرادات النفطية وهذا من شانه ان يؤدي الى تطور مستوى معيشة الافراد, فالعجز في الحساب الجاري أي هناك خلل في الميزان التجاري يعني ذلك ان البلد يستثمر اكثر من مدخراته او ينفق اكثر مما ينتج في هذه الحالة تزداد حالة البلد الى الدين الخارجي فان ذلك يترك اثرا سلبيا على النمو الاقتصادي بسبب المشاكل الناتجة عن تحمل الدين الخارجي لذلك يشكل عجز الميزان التجاري تهديدا للإستقرار الاقتصاد والنمو المتوازن.[1]

1.2.الآثار الإيجابية المحتملة لعجز الميزان التجاري على النمو الاقتصادي: رغم أن عجز الميزان التجاري يُنظر إليه غالبًا بشكل سلبي، إلا أن له بعض الآثار الإيجابية في ظروف معينة:[2]

– **استيراد سلع رأسمالية وتقنية:** إذا كان العجز ناتجًا عن استيراد آلات وتجهيزات صناعية، فقد يُساهم في رفع الطاقة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي مستقبلاً؛

– **زيادة الاستهلاك والاستثمار:** في بعض الحالات، ارتفاع الواردات يعكس قوة الطلب الداخلي، مما يعزز النشاط الاقتصادي؛

– **دعم الصناعة المحلية على المدى الطويل:** استيراد المواد الأولية والمدخلات قد يدعم الصناعات المحلية، ويؤدي لاحقًا إلى تقليل العجز.

2.2.**الآثار السلبية لعجز الميزان التجاري على النمو الاقتصادي:** ومن أهم هذه الأثار مايلي :

– **استنزاف احتياطي النقد الأجنبي:** استمرار العجز يؤدي إلى نقص في العملات الأجنبية، ما يضعف قدرة الدولة على تمويل وارداتها ودعم عملتها؛

– **الضغط على سعر الصرف:** يؤدي العجز التجاري إلى تدهور العملة المحلية، مما يرفع تكلفة الاستيراد ويؤدي إلى التضخم؛

– **ارتفاع المديونية الخارجية:** تسعى الدول لتغطية العجز من خلال الاقتراض الخارجي، مما يزيد من عبء الديون وخدمة الدين؛

– **إضعاف القطاعات الإنتاجية:** الاعتماد الكبير على الواردات قد يؤدي إلى إهمال الإنتاج المحلي، خصوصًا إذا لم ترافقه سياسة دعم للقطاعات المنتجة؛

– **نقل أثر الصدمات الاقتصادية العالمية:** العجز يجعل الاقتصاد أكثر عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وتقلبات الأسواق العالمية.

---

[1] ناظم عبد الله المحمدي وأحمد عبد الصالح عطية الفهداوي, **قياس وتحليل العجز التوأم وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2018),** مجلة الدنانير, جامعة الفلوجة, العراق,العدد 24, جامعة الفلوجة, العراق,2021م ,ص:527-528

[2] عبدالغفار غطاس، **"أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1990-2006)"**، '(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2010) ،ص:137.

3.أثر العجز التوأم على النمو الاقتصادي:

يمكن أن يتجلى هذا التأثير في عدة جوانب :

1.3.**التأثير السلبي:** عند ارتفاع أسعار الفائدة تعاني الدولة من عجز في الميزانية, وقد تحتاج الى الاقتراض لتمويل هذا العجز وبذلك يزيد الطلب على الأموال, مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة, وبذلك يمكن أن يثبط الاستثمار والانفاق الاستهلاكي, مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي, وعند انخفاض قيمة العملة حيث اذا كان لدى الدولة عجز في الحساب الجاري فقد يؤدي ذلك الى زيادة المعروض من عملتها في سوق الصرف الأجنبي, مما يضغط على قيمتها ويؤدي الى انخفاضها, وبذلك يتسبب في أن يجعل الواردات أكثر تكلفة, مما يزيد من التضخم ويقلل من القدرة الشرائية للمستهلكين.

إن استمرار العجز التوأم يمكن أن يؤدي الى تراكم الديون الحكومية والخارجية, وبخدمة هذه الديون يمكن ان يستهلك جزءا كبيرا من موارد الدولة, مما يقلل من الانفاق على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة وهو ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.[1]

2.3.التأثر الإيجابي: إن في بعض الحالات قد يكون الانفاق الحكومي ضروريا لتحفيز النمو الاقتصادي خاصة خلال فترات الركود حيث يتم توجيه الانفاق الحكومي نحو المشاريع الاستثمارية ذات عائد مرتفع, فقد يؤدي ذلك الى زيادة الإنتاجية وتحسين البنية التحتية مما يدعم النمو الاقتصادي في المدى الطويل, كما أنه عند العجز في الحساب الجاري نتيجة الزيادة في الطلب المحلي على السلع والخدمات وهذا يمكن أن يحفز الإنتاج المحلي ويخلق فرص عمل مما يدعم النمو الاقتصادي.[2]

كما يمكن لسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة أن تلعب دورا كبيرا في تحديد تأثير العجز التوأم على النمو الاقتصادي مثلا إذا اتبعت الدولة سياسة مالية ونقدية حكيمة فقد تتمكن من تقليل الآثار السلبية للعجز التوأم, كما يمكن لهيكل الاقتصاد أن يكون له تأثير هام في التحكم في عجز بالحساب الجاري مثلا فيما يخص الدول التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات قد تكون أكثر عرضة للتأثير سلبا بالعجز في الحساب الجاري.

من هنا يمكن تحديد التأثير الدقيق للعجز التوأم على النمو الاقتصادي ولكن يمكننا القول أن استمرار العجز التوأم لفترات طويلة يمكن أن يشكل تحديا للاستقرار الاقتصادي والنمو.

---

[1] فاروق فتحي السيد, **تحديد سلوك العجز المزدوج في الاجل الطويل في مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردو والتباعد المزدوج 1995 -2019**,مجلة كلية السياسة والاقتصاد, جامعة طنطا ,العدد الحادي عشر, يوليو 2021, ص:27-28

[2] ناظم عبد الله المحمدي وأحمد عبد الصالح عطية الفهداوي, **مرجع سبق ذكره**, ص: 525.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

ستعرض بعضا من الدراسات الاجنبية والعربية بالإضافة إلى الدراسات المحلية التي ركزت على العجز التوأم والنمو الاقتصادي واستخراج أوجه التشابه والاختلاف بالنسبة للدراسة.

المطلب الأول: الدراسات الدولية

سوف يتم التطرق إلى الدراسات باللغة الاجنبية حسب الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

1. **دراسة(2013) Gurgul, Henryk and Lach, Łukasz**[1]: هدفت هذه الدراسة الى دراسة طبيعة التبعيات السببية بين النمو الاقتصادي والعجز في الموازنة والتجارة لعشرة أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي في مرحلة انتقالية من منطقة أوروبا الوسطى والشرقية في الفترة 2000–2009. وقد مكن الاختيار المحدد للمتغيرات من فحص تأثير السياسة المالية على عملية تقارب هذه الاقتصادات مع الدول الأعضاء القديمة المتقدمة للغاية في الاتحاد الأوروبي. ولفحص استقرار النتائج، أجريت أيضًا تحقيقات تجريبية على مجموعتين فرعيتين محددتين تم اختيارهما على أساس الاختلافات في مستويات أرصدة الموازنة في بلدان العينة. وتم استخدام ثلاث طرق لاختبار السببية جرينجر (إجراءان خارج العينة واختبار تقليدي للأهمية داخل العينة) . أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن العجز في الموازنة كان في الواقع سبباً في إبطاء معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ في حالة الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي التي تمر بمرحلة انتقالية من منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. وكان لهذا العجز آثار سلبية على عملية التقارب بين البلدان المدروسة والاقتصادات الأوروبية الغنية. ومن ناحية أخرى كانت الأدلة الداعمة لوجود علاقة سببية في الاتجاه المعاكس أضعف بشكل ملحوظ، وكما توصلا أيضا الى أدلة قوية نسبيا تؤكد وجود علاقة سببية سلبية أحادية الاتجاه في الفترة قيد الدراسة، تمتد من العجز في الموازنة إلى العجز التجاري. وهذا يعني ضمنا أنه في حالة اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية في مرحلة الانتقال، لم تصمد

[1]Gurgul, Henryk and Lach, Łukasz, **Two deficits and economic growth: Case of CEE countries in transition, Munich Personal RePEc Archive**, Department of Applications of Mathematics in Economics, AGH University of Science and Technology,2013.

فرضية العجز المزدوج في الفترة 2000–2009. بعبارة أخرى، كانت العلاقة السببية الإيجابية بين العجز في الموازنة والعجز التجاري في الفترة قيد الدراسة هي السببية الوحيدة.

2. دراسة(2021) Patrick Mugendi Mugo, Wafula Masai, Kennedy Osoro[1]:

بحثت هذه الورقة البحثية فيما إذا كانت العلاقة طويلة الأمد بين عجز الموازنة والعجز الخارجي تتبع مبادئ فرضية العجز المزدوج، أو فرضية التكافؤ الريكاردي، أو فرضية استهداف الحساب الجاري، أو روابط التغذية الراجعة. كما **قيمت** الورقة البحثية آثار عجز الموازنة والعجز التجاري على النمو الاقتصادي، وتم استخدام اختبارات روتين الوحدة، وتحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح خطأ المتجه الديناميكي، وتمثيل السببية جرانجر طويل الأمد متعدد المتغيرات لتودا–ياماموتو باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية لكينيا من عام 1980 إلى عام 2016. أظهرت النتائج وجود سببية أحادية الاتجاه تمتد من عجز الموازنة إلى العجز الخارجي لدعم فرضية العجز المزدوج. وعلى المدى الطويل كان لعجز الموازنة آثار إيجابية كبيرة، في حين كان لعجز التجارة آثار سلبية كبيرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبشكل عام أشارت النتائج إلى أن السلطات ينبغي لها أن تعزز السياسات التي تعمل على تعزيز الانضباط المالي، والحد من العجز في الموازنة من أجل تحقيق الاستقرار الخارجي والنمو الاقتصادي الطويل الأجل في كينيا. وأكدت الأدلة على الحاجة إلى المزيد من الدراسات الخاصة بكل دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

3.دراسة(2021) Abebe Aragaw[2]: هدفت هذه الورقة إلى دراسة فرضية العجز المزدوج وتأثيرها على النمو الاقتصادي في بلدان أفريقية مختارة باستخدام بيانات بانل التي تتراوح من عام 1988 إلى عام 2018. وذلك باستخدام اختبارات السببية جرانجر وتحليل العتبة الديناميكية لمعرفة عجز الموازنة والوضع الحالي العلاقات السببية لعجز الحساب الجاري وأثرها على النمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج اختبارات السببية نتائج مختلطة من بين 27 دولة، تدعم نتائج 16 دولة فرضية التكافؤ الريكاردي؛ وهذا وضح أنه لا توجد علاقة سببية لجرانجر تمتد من عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري والعكس صحيح، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج نموذج بانل الديناميكية أن العلاقة بين عجز الموازنة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليست خطية. وبالتالي، إن عجز الموازنة الذي يقل عن 0.152% له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، فإن المتنبئات المستقلة عن النظام مثل إن عجز الحساب الجاري والديون الحكومية لها تأثير سلبي كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكما أن الإنفاق الاستثماري، والنقود بمعناها الواسع، ومن ناحية أخرى، فإن الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي كبير.

[1]Patrick Mugendi Mugo, Wafula Masai, Kennedy Osoro, **The Twin Deficits Hypothesis: Evidence from Kenya**, International Journal of Novel Research in Marketing Management and Economics, Vol. 8, No 2,2021.

[2]Abebe Aragaw, **TheTwin Deficits and Economic Growth in Selected Countries**, Journal of Business Economics and Finance,Vol 10,No 2,2021.

4.دراسة(2024) Okekwu Ate Musa, Gaius Mashor Tokshik :[1] سعت هذه الدراسة إلى فحص الفرضية العجز المزدوج والنمو الاقتصادي في نيجيريا من عام 1986 إلى عام 2022 تجريبيا باستخدام نموذج تودا–ياماموتو و أرادو كشف التحليل عن علاقة ثنائية الاتجاه بين العجز في الميزانية والفجوات التجارية، مما يدعم الفرضية. فالاقتراض العام والنفقات المتضخمة قصيرة الأجل تعوق الناتج، في حين تعمل الحسابات الخارجية وأسعار الفائدة المحسنة على تعزيز النشاط. ومع ذلك، يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى إبطاء النمو في الأمد القريب. كما أن ضعف الميزانية والحساب الجاري المستدام على المدى الطويل، وارتفاع تكاليف الاقتراض، يثقل كاهل الناتج الوطني. ولكن العملة الأضعف ترفع القدرة التنافسية والنمو في الأمد البعيد. ولتمكين التوسع في الأمدين القريب والطويل، أكدت النتائج على أهمية الحصافة المالية والمواقف الخارجية البناءة. ولقد قدمت توصيات اساسية وهي كما يلي:

- اتباع الانضباط المالي من خلال ضبط الإنفاق والاقتراض للحد من عجز الموازنة نظرا لتأثيراته السلبية على النمو في الأمدين القريب والبعيد؛
- الحفاظ على المواقف الخارجية المواتية من خلال تعزيز الصادرات لدعم النمو على المدى القصير؛
- إدارة أسعار الفائدة بعناية لتحقيق التوازن بين التحفيز وتكاليف الاقتراض المفرطة؛
- الحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال التدخلات عند الحاجة لتشجيع الاستثمار والقدرة التنافسية.

المطلب الثاني: الدراسات في الدول العربية

سوف يعرض بعض الدراسات العربية التي اهتمت بموضوع العجز التوأم(المزدوج) والنمو الاقتصادي.

1. **دراسة إسلام محمد البنا(2020)** :[2] هدفت هذه الدراسة الى تحديد أسباب عجز الموازنة وتحليل تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي، واقتراح سياسة مناسبة للتغلب على عجز الموازنة والحد من أثارها التضخمية. وذلك باتباع طريقة تحليلية قياسية باستخدام تحليلا لارتباط لقياس تأثير العجز المالي على النمو الاقتصادي، مثل استخدام اختبار السببية بين متغيرات النموذج الرياضي، والتحليل المعياري لمتغيرات النموذج. وأظهرت نتائج وجود أربعة متغيرات لها تأثير كبير فقط على التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومتغيرين لكل منهما علاقة إيجابية معه، وهما المعروض النقدي وسعر الصرف. ومثلت أهم انعكاسات الدراسة على السياسة الاقتصادية، في أن استقرار المتغيرات الكلية، ووضع السياسات الدافعة على النمو الاقتصادي، يمكن ان تعمل فقط إذا ما تكاملت مع تقديم الحكومة للسلع

[1]Okekwu Ate Musa**, Gaius Mashor Tokshik, Twin Deficit Hypothesis and Economic Growth in Nigeria**, AMERICAN JOURNAL OF SOCIAL AND HUMANITARIAN RESEARCH,Vol 5 ,No 2,2024.

[2] إسلام محمد البنا, **أثر عجز الموازنة العامة للدولة على النمو الاقتصادي في مصر**, المجلة العلمية للبحوث التجارية,جامعة المنوفية ,مصر, العدد الثالث,2020 .

والخدمات العامة، خاصة التعليم والرعاية الصحية، وتوفير عناصر البنية الأساسية وتوفير نظام عدالة ناجح، ونظام قضائي قوي، وتحقيق العدالة الضريبية، وإدارات حكومية كفء لتحقيق فاعلية التكاليف وترشيد الإنفاق الحكومي، وكلها عوامل تعد شروطا مسبقة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المنشودة، من ناحية أخرى فإن مكونات الإنفاق العام ذات تأثير على النمو الاقتصادي، كما أن الإصلاح المالي الذي يخفض من الإنفاق العام غير المنتج، وحماية الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية قد برهنت على استدامتها, وأهميتها في تسريع النمو الاقتصادي.

2. **دراسة ناظم عبد الله عبد المحمدي و أحمد عبد صالح عطية الفهداوي(2021)** [1]: الغرض من البحث قياس وتحليل العجز التوأم وأثره على النمو الاقتصادي في العراق ودراسة الأسس النظرية للعجز التوأم (Twin Deficit) وتحليل وجهة نظر أهم مدارس الفكر الاقتصادي بشأن عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وأثارها على النشاط الاقتصادي ،حيث اعتمدت الدراسة منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل ، وتم استخدام البيانات السنوية للمدة (1995– 2018) لقياس وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين العجز التوأم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بـ (درجة الانكشاف الاقتصادي، الاستثمار، عرض النقد الواسع M2 ، الايرادات النفطية) والنمو الاقتصادي معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وتقدير سرعة الوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل في الاقتصاد العراقي. ووصلت النتائج إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وفق منهجية اختبار الحدود (Bound Test) ، وأثبتت النتائج التحليل القياسي ايضاً ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية إذ بلغت (1.11–) ، أي أن النمو الاقتصادي يتطلب ما يقارب إحدى عشر شهراً لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل وهي استجابة سريعة . وأكدت نتائج الاختبارات القياسية خلو النموذج من المشاكل القياسية كافة ومقدرته العالية على التنبؤ , كما اظهر اختبار معامل ثايل (Theil) استقرار الهيكلي المعاملات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل.

3. **دراسة ديما محمد شريف, محمد فرحات(2022)** :[2] هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في لبنان للفترة الممتدة من (1992– 2018), وكما سعت إلى توضيح العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي , حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج القياسي من خلال استخدام نموذج انحدار الخطي البسيط التوضيح طبيعة العلاقات بين المتغير المستقل عجز الموازنة والمتغيرات التابعة النمو الاقتصادي الدين العام، الناتج المحلي الاستثمار القوى

[1] ناظم عبد الله عبد المحمدي و أحمد عبد صالح عطية الفهداوي, **قياس وتحليل العجز التوأم وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2018)**, مجلة الدنانير, الجامعة العراقية, المجلد: 01 ,العدد : 24, 2021.

[2] ديما محمد شريف ومحمد فرحات, **أسباب عجز الموازنة في لبنان وأثره على النمو الاقتصادي(1992-2018)**,المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة للنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ), العدد: 54, 2022.

العاملة والزمن. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية ضعيفة جداً بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، وعلاقة طردية متوسطة وذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والزمن كذلك مع الدين العام والناتج المحلي وعلاقة عكسية شديدة التدني بين الاستثمار والقوى العاملة وليست ذات دلالة إحصائية . وختمت الدراسة بتقديم عدد من التوصيات أهمها تعزيز الشفافية والافصاح في المعاملات المالية الحكومية, والقيام بإصلاحات سياسية لإلغاء نظام المحاصصة الطائفي , أيضا القيام بإلغاء الدين الخارجي نتيجة لقرار سياسي , وكذلك أوصت ببعض الدراسات كدراسة أثر خصصه العديد من المشاريع بهدف استغلال الموارد الاقتصادية , ودراسة امكانية توجيه الانفاق الحكومي إلى المشاريع الاستثمارية المدرة للدخل محاولة تغطية العجز .

4. **دراسة نور شدهان عداي(2024)** : [1] هدفت الدراسة إلى بيان أثر العلاقة السلبية للعجز المزدوج في زيادة الاختلالات الهيكلية وتراجع النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة(2003–2022) ,وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي من خلال الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل بيانات ، بالإضافة الى الأسلوب الكمي التحليلي باستخدام نموذج (ARDL) لقياس أثر العجز المزدوج للموازنة العامة وعجز الميزان التجاري على الناتج المحلي الاجمالي. وقد وصلت الدراسة الى أن للعجز المزدوج يؤدي إلى انخفاض النمو الحقيقي وأن النمو في العراق ناتج عن ارتفاع الإيرادات النفطية. ووصت هذه الدراسة بضرورة إعادة النظر من قبل أصحاب القرار بالسياسات الحالية وإتباع سياسات اقتصادية متوافقة تتبنى الحث على الاستثمار الموجه نحو زيادة القاعدة الإنتاجية للاقتصاد لرفد الناتج المحلي الاجمالي، من ثم زيادة الصادرات السلعية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والنمو الاقتصادي الحقيقي.

المطلب الثالث: الدراسات المحلية(الجزائرية)

سوف يتناول بعض الدراسات المحلية التي درست العجز التوأم(المزدوج)والنمو الاقتصادي في الجزائر.

1. **دراسة عبد الحق بن تفات وآخرون,(2018)** :[2] هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009 – 2016) ، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات المستقلة المفسرة للنمو الاقتصادي كالاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات التضخم, وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة موجبة وضعيفة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي الجزائري، حيث كلما زاد عجر الموازنة زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وبما يتفق مع النظرية الكينزية, وفيما يخص معاملات الارتباط بين متغير عجز الموازنة والمتغيرات المدروسة الأخرى، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية وقوية نوعاً ما بين عجز

[1] نور شدهان عداي ,**أثر العجز المزدوج على تراجع النمو الاقتصادي في العراق**, مجلة دراسات محاسبية ومالية, العدد خاص, جامعة بغداد, 2024 .

[2] عبد الحق بن تفات وآخرون, **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)**, مجلة حوليات جامعة الجزائر1, جامعة الجزائر 1-بن يوسف بن خدة , العدد:32, الجزء الرابع,2018.

الموازنة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(r=0.742) حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى نقص معتبر في عجز الموازنة. وفي الأخير اقترح الباحثون التوصيات يذكر بعضها:

- ترشيد الانفاق العام من خلال الرقابة الصارمة عليه وتوجيهه نحو القطاعات التي يمكن أن تعزز الطلب الكلي والاستثمار والنمو الاقتصادي؛
- ضرورة تشجيع المستثمرين الأجانب من خلال منحهم الحوافز والتسهيلات من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؛
- تحسين أداء تحصيل الضرائب لتعويض نقص الموارد الناتج عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

2. **دراسة امحمد بن البار(2019) :**[1] هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، باستخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ، وتعتبر هذه التقنية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة, وبالاستعانة ببرنامج التحليل الاقتصاد القياسي (EVIEWS-10) . وأثبتت الدراسة وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرين المستقلين، من خلال قيمة الاحصائية F-stas المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية1% ,2%5. و 5% و 10%؛ و ووجود أثر ايجابي لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي، هذا بدل أنه كلما ارتفع عجز الموازنة العامة ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.825 % .قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

- ضرورة توجيه وترشيد الإنفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج من جهة، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني؛
- ضرورة العمل على استقرار سعر الصرف وبالتالي استقرار الاقتصاد وجذب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي
- ضرورة العمل على تخفيض معدلات التضخم؛
- بما أن دقة الدراسات القياسية تعتمد بشكل كبير على دقة وشمولية البيانات الإحصائية المتوفرة، ونظرا لتضارب البيانات المتحصل عليها فإننا توصى لمختلف الأجهزة الإحصائية المختصة بضرورة استكمال قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية.

[1] امحمد بن البار ,**قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**, مجلة الإستراتيجية والتنمية, جامعة عبد الحميد بن باديس , مستغانم,الجزائر,المجلد:09, العدد:16, 2019.

3. **دراسة صيفور فضيلة و بلعباس رابح(2020)** :[1] هدفت هذه الدراسة إلى اختيار وتحليل أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القريب والبعيد، وذلك باستخدام النموذج الديناميكي المتمثل في نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على سلسلة من البيانات السنوية لكل من عجز الموازنة والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1965 – 2016، حيث تم استخدام تقارير بنك الجزائر وبيانات البنك الدولي(WDI).وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل القريب يؤثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي تأثيرا طرديا خلال الأربع سنوات التي تشكل الأفق الزمني القريب الأجل للسياسة المالية، وكذلك إثبات فرضية التحليل الكينزي في الأجل القريب التي تدعي وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، ما يعني رفض فرضيات التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والتحليل النقدي.واحتوت الدراسة على مجموعة من التوصيات نوردها في:

- على السياسة الاقتصادية وخاصة السياسات المالية أن تأخذ بعدا اقتصاديا بعيدا عن الأبعاد السياسية والاجتماعية؛
- ترشيد النفقات العامة ومحاصرة مسببات الهدر والضياع المالي بالاعتماد على الوسائل الرقابية والتنظيمية المتاحة؛
- ضرورة البحث عن سبل أخرى لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة وكذلك وإعادة النظر في السلم الضريبي ومكافحة جميع أنواع التهرب الضريبي لتحسين حصيلة الضرائب والرسوم في الموازنة العامة؛
- تحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية الأسعار النفط عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة للثروة وتشجيع الصادرات.

4. **دراسة شرقرق سمير و صيد فاتح(2020)** :[2] هدفت هذه الورقة البحثية إلى قياس وتحليل علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000–2018)، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ودوال الاستجابة للصدمات. وتوصل الباحثون إلى عدم وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي، وأن حدوث صدعة ايجابية في عجز الموازنة سيكون لها أثر ايجابي على الحساب الجاري في المدى القصير وسلبيا في المدى المتوسط والطويل، ويؤثر ايجابيا في المدى القصير وسلبيا في المدى المتوسط والطويل في النمو الاقتصادي، كذلك فإن حدوث صدمة ايجابية في الحساب الجاري سيكون لها أثر ايجابي على العجز الموازني.

المطلب الرابع: تحليل مقارن للدراسات السابقة والفجوة البحثية:

---

[1] فضيلة صيفور و رابح بلعباس, **أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نموذجECM خلال الفترة1965-2016**, مجلة البشائر الاقتصادية,جامعة طاهري محمد , بشار,الجزائر,المجلد: 06, العدد :01, الجزائر, 2020.

[2] سمير شرقرق و فاتح صيد, **علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018**, مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف ,المسيلة,الجزائر,المجلد:13 , العدد :01 ,2020.

سيتم في هذا العنصر تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من أجل معرفة موقع الدراسة الحالية منها وتقييمها, حيث ترتكز أغلب الدراسات على أثر العجز التوأم على النمو الاقتصادي ,إلا أن لكل دراسة متغيرات الخاصة بها , كما أنها تختلف من حيث المكان والزمان وبرامج الاحصائية المستعملة.

1. تحليل مقارن للدراسات السابقة: توضيح أكثر أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة من أجل تقييمها و مقارنتها بالدراسة الحالية , تم ذلك في الجدول التالي:

الجدول(01-03) : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة	العينة	الطريقة النموذج والاختبارات المستخدمة	الإطار الزمني	أهم المتغيرات	أهم النتائج
Gurgul, Henryk and Lach, Łukasz,2013	10أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي	اختبار السببية جرينجر	2000-2009	-الناتج المحلي الإجمالي للفرد -عجز الحكومة العامة -صافي الصادرات -معدل التوظيف	أن العلاقة السببية الإيجابية بين العجز في الموازنة والعجز التجاري في الفترة قيد الدراسة هي السببية الوحيدة
Abebe Aragaw,2021	27 دولة افريقية	اختبارات السببية جرانجر وتحليل بانل الديناميكية	1988-2018	-الناتج المحلي الاجمالي -عجز الموازنة -عجز الحساب الجاري -الإنفاق الاستثماري -الدين الحكومي الإجمالي -النقود	أن العجز الموازني له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وأما العجز في الحساب الجاري له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي
ناظم عبد الله عبد المحمدي و أحمد عبد صالح عطية الفهداوي, 2021	دولة العراق	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	1995-2018	-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة -عجز الموازنة العامة -عجز الحساب الجاري	وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والعجز في الحساب الجاري وعلاقة سلبية بين كل من النمو الاقتصادي والعجز الموازنة العامة

				-درجة الانكشاف الاقتصادي -الاستثمار -عرض النقد الواسع -الإيرادات النفطية	
نور شدهان عداي,2024	دولة العراق	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	2003-2022	-الناتج المحلي الإجمالي -عجز الموازنة العامة -عجز الميزان التجاري	أن العجز المزدوج يؤدي إلى انخفاض النمو الحقيقي وأن النمو في العراق ناتج عن ارتفاع الإيرادات النفطية
امحمد بن البار,2019	دولة الجزائر	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	1990-2017	-النمو الاقتصادي -عجز الموازنة العامة -سعر الصرف -معدل التضخم -عدد السكان	وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي إذ أن زيادة عجز الموازنة العامة إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل
شرقرق سمير و صيد فاتح,2020	دولة الجزائر	نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM	2000-2018	- رصيد الموازنة العامة - الحساب الجاري - النمو الاقتصادي	وأن حدوث صدمة ايجابية في عجز الموازنة سيكون لها أثر ايجابي على الحساب الجاري و النمو الاقتصادي في المدى القصير وسلبيا في المدى المتوسط الطويل

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا على الدراسات السابقة

2. موقع إشكالية الدراسة الحالية بالدراسات السابقة :

تتميز الدراسة بمساهمات مهمة تزيد من قيمتها عن الأبحاث السابقة، خاصة في تحليل العلاقة بين العجز التوأم والنمو الاقتصادي:

- من النطاق الجغرافي: تركز على أربع دول عربية محددة (الجزائر، تونس، المغرب، الأردن)، مما يسمح بتحليل دقيق للتباينات في سياق اقتصادات متشابهة ولكن ذات خصائص مختلفة.
- الفترة الزمنية الطويلة: تغطي أكثر من أربعة عقود (1980–2023)، مما يوفر رؤى عميقة حول العلاقات طويلة الأجل وديناميكيتها عبر فترات اقتصادية متعددة.
- منهجية إحصائية متقدمة: تستخدم نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك (Bound Test)، مما يُمكنها من قياس العلاقات في الأجلين القصير والطويل بدقة عالية ومرونة في التعامل مع خصائص البيانات.وهذا ما يميزهاعن الدراسات التي تعتمد على طرق إحصائية أبسط.
- تحليل السببية: تُجري اختبار السببية من نوع Granger لتحديد اتجاه العلاقة بين العجز التوأم والنمو، مما يُقدم فهمًا أوضح للعلاقات الديناميكية.
- نتائجها متباينة وغنية: تظهر النتائج اختلافًا في تأثير العجز التوأم بين الدول (علاقة سلبية وإيجابية في تونس والمغرب، وضعفها في الجزائر والأردن). هذا التباين يُبرز أهمية الخصائص الهيكلية لكل اقتصاد ويسمح بتقديم توصيات أكثر دقة وواقعية. فالدراسة قوية بفضل نطاقها الشامل، عمقها الزمني، ودقة منهجيتها القياسية، وتقدم نتائج مُفصلة تبرز التباينات في تأثير العجز التوأم، مما يُعزز فهمنا لهذه الظاهرة.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل سلط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالعجز التوأم، والذي يتمثل في تزامن عجز الموازنة العامة مع عجز الميزان التجاري، وما يترتب عليها من اختلالات مالية تؤثر على استقرار الاقتصادي، حيث التطرق الى مفهوم وأسباب كل من العجز المالي والتجاري وبالإضافة إلى استراتيجيات المتبعة لمعالجتهما مثل الاقتراض، ضبط الانفاق وتعزيز الصادرات كما نوقشت النظريات الاقتصادية التي تفسر هذه الظاهرة كالمنهج الكينزي ونموذج **موندیل–فلیمنج** وإلى جانب فرضية التكافؤ لريكاردو. والتطرق الى المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ،الذي يعني الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي على مدى فترة زمنية معينة وتوضيح الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أنواع النمو مثل النمو التوسعي زيادة المدخلات والنمو المكثف،وكما استعراض طرق قياس النمو بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ونصيب الفرد من الناتج ومؤشر القوة الشرائية، وأيضا اشير إلى أهم النماذج الاقتصادية التي تفسر النمو الاقتصادي بداء من النماذج الخارجية مثل **هارود–دومار** ونموذج **سولو**، وصولا إلى نماذج النمو الداخلية مثل **رومر** ، **لوكاس** و **روبلو** . كمانوقش تأثير العجز التوأم على النمو الاقتصادي وكيف يؤثر كل من عجز الميزانية وعجز الميزان التجاري على معدلات النمو. ثم تم استعراض الدراسات السابقة التي بحثت في تأثير العجز التوأم على النمو الاقتصادي مع تحليل نتائجها ومقارنتها بالدراسة الحالية.

وفي الختام يهدف هذا الفصل إلى تقديم فهم متكامل لكيفية تأثير العجز التوأم على النمو الاقتصادي ,مما يساعد في تحديد السياسات المناسبة لتحقيق التوازن المالي والتجاري وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لاختبار فرضية العجز التوأم وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة 1980-2023

المبحث الأول: التحليل الاقتصادي والإحصائي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج نماذج الدراسة

تمهيد:

تشهد العديد من الدول العربية اختلالات اقتصادية متزايدة، من أبرزها تزامن عجز الميزانية العامة مع عجز الحساب الجاري، وهي الظاهرة المعروفة بالعجز التوأم. هذا الوضع يعكس هشاشة البنية الاقتصادية، ويُظهر محدودية السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق التوازن بين الإنفاق العام والموارد المتاحة، وكذا ضعف القدرة التصديرية خارج قطاع المحروقات بالنسبة لبعض الدول. ومع استمرار هذه الاختلالات، يصبح النمو الاقتصادي معرضًا لضغوط متزايدة، لا سيما في ظل تقلبات الأسواق العالمية وارتفاع فاتورة الواردات.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العجز التوأم والنمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال الاستعانة بنموذج إحصائي رياضي يتم تقديره من واقع البيانات الفعلية وتوظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، الذي يتميز بمرونته في التعامل مع متغيرات مدمجة بدرجات مختلفة، وقدرته على قياس العلاقات في الأمدين القصير والطويل. كما يُعد هذا النموذج أداة قياسية فعالة لتحديد طبيعة التأثيرات الديناميكية بين المتغيرات، خاصة في سياقات اقتصادية تتميز بعدم الاستقرار، كما هو الحال في العديد من الدول العربية.

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة تم تبويب هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

- **المبحث الأول: التحليل الاقتصادي والإحصائي لمتغيرات الدراسة**
- **المبحث الثاني: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج نماذج الدراسة**

المبحث الأول: التحليل الاقتصادي والإحصائي لمتغيرات الدراسة

يعد التحليل الاقتصادي والإحصائي من الأدوات الأساسية لفهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، وفي ضوء أهمية موضوع فرضية العجز التوأم وتأثيره على النمو الاقتصادي، ارتكز هذا المبحث على بيان المنهجية التي سوف تتبعها الدراسة، وتحديد المجتمع محل الدراسة، بالإضافة إلى عرض لأهم مصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها، والأدوات المستخدمة في التحليل الكمي.

المطلب الأول: الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة

يشكل تحديد المنهجية العلمية والأدوات الإحصائية أمرًا أساسياً لضمان دقة التحليل وموضوعية النتائج. وبالنظر إلى أهمية اختبار فرضية العجز التوأم وتأثيرها على النمو الاقتصادي، يركز هذا الجزء على عرض منهجية الدراسة، وتحديد مجتمعها، ومصادر البيانات المعتمدة.

1.مراحل اختيار العينة ومصادر بياناتها

يشمل مجتمع الدراسة على 22 دولة عربية، وإن الاختيار المبدئي لفترة الدراسة (1980-2023) تحت شرط وهو ضروري خاصة فيما يتعلق باختبار فرضية العجز التوأم، أو من الجانب القياسي كل ما كانت الفترة أطول كانت النتائج أفضل ومنطقية. اعتمدنا الوحدة مليار دولار أمريكي وتم اختيار العينة حسب توفر البيانات.

1.1..اختيار عينة الدراسة: سنحاول اختيار هذه العينة لاختبار فرضية العجز التوأم من مجموع المجتمع N=22 دولة، سيتم اختيار هذه العينة عبر مراحل:

1.1.1.المرحلة الأولى: مجموع الدول العربية موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم(02-01): مجموع الدول العربية

الدول العربية	الجزائر، السعودية، قطر، الكويت، الامارات العربية المتحدة، عمان، مصر، فلسطين، البحرين، ليبيا، العراق، السودان، الأردن، اليمن، تونس، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، جزر القمر، سوريا، لبنان، المغرب.

المصدر: من اعداد الطالبتين

تم استبعاد بعض الدول من عينة الدراسة بسبب عدم توفر البيانات والمعطيات الإحصائية بشكل كافٍ يغطي فترة الدراسة، خاصة في عقد الثمانينات. فبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، لم تتوفر بيانات متكاملة لتلك الفترة، مما حال دون إدراجها ضمن العينة. أما السودان، فقد تم استبعاده لسببين رئيسيين: أولاً، غياب التصريح بالبيانات الرسمية قبل سنة 1990، وثانيًا، حالة عدم الاستقرار السياسي التي أثّرت على دقة وموثوقية البيانات. وبخصوص الدول الأخرى مثل الصومال، جيبوتي، اليمن، لبنان، فلسطين،

موريتانيا، سوريا، وجزر القمر، فقد تم الاستغناء عنها نظرًا لعدة اعتبارات، من بينها ضعف الشفافية، وصعوبة الوصول إلى البيانات الرسمية، بالإضافة إلى التحديات السياسية والأمنية مثل النزاعات المسلحة، والحروب، فضلًا عن الأوضاع الاجتماعية المتدهورة كارتفاع معدلات الفقر، والمجاعات، مما ينعكس سلبًا على جودة البيانات واستقرار المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في التحليل.

2.1.1.المرحلة الثانية: أخذنا اثنا عشرة دولة كعينة للدراسة القياسية, N2=12, حيث قمنا بحساب نسبة السنوات التي كان فيها عجز، إما (عجز مالي أو عجز في الميزان التجاري أو العجز المزدوج) ، من عدد سنوات الدراسة (1980-2023).

الجدول رقم(02-02): العينة الأولية للدراسة حيث N=12

البلد	الرمز	نسبة السنوات التي فيها عجز مالي من بين سنوات الدراسة ككل (%)	نسبة السنوات التي فيها عجز في الميزان التجاري من بين سنوات الدراسة ككل (%)	نسبة السنوات التي فيها العجز المزدوج من بين سنوات الدراسة ككل (%)
الجزائر	ALG	59.09	38.64	38
تونس	TUN	95.45	97.73	93.18
ليبيا	LBY	25	13.64	13.64
المغرب	MAR	86.36	100	86.36
مصر	EGPT	75	100	75
العراق	IRQ	70.45	43.18	40.90
الاردن	JOR	97.73	100	97.73
البحرين	BHR	70.45	4.55	4.55
سلطنة عمان	OMN	38.64	6.82	4.55
الكويت	KWT	15.90	13.64	6.82
السعودية	SAU	65.90	18	18
قطر	QAT	65.90	0	0

المصدر: من اعداد الطالبتين

3.1.1.المرحلة الثالثة: من خلال نتائج الجدول رقم (02) يمكن أن نستنتج أكثر الدول التي لديها نسبة سنوات عجز توأم (عجز مالي+ عجز في الميزان التجاري) خلال فترة الدراسة, واستخدمنا بيانات سنوية مختلفة لاقتصاد كل دولة على حدى و كانت محصورة بين(1980-2023) ,وتمثلت هذه الدول في مايلي:

الجدول رقم(02-03): العينة الثانوية للدراسة حيث N=6

البلد	الرمز	نسبة السنوات التي فيها العجز المزدوج من بين سنوات الدراسة ككل (%)	سنوات الدراسة المتبعة
الجزائر	ALG	38	2019-1983
العراق	IRQ	40.90	2023-1980
مصر	EGPT	75	2023-1980
المغرب	MAR	86.36	2019-1985
تونس	TUN	93.18	2019-1983
الاردن	JOR	97.73	2023-1980

المصدر: من اعداد الطالبتين

4.1.1. المرحلة الرابعة: من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن العينة النهائية للدراسة (الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، مصر، العراق) تم الاستغناء في بناء النموذج على دولتي (مصر والعراق)، وهذا راجع الى عدم استقراريه المتغيرات المتعلقة والمرتبطة بالنمو الاقتصادي والتضخم. ومن الناحية الاقتصادية:

- **بالنسبة لدولة العراق:** يرجع الى الأسباب أهمها: حرب العراق – إيران (1979-1988)، وأيضا فترة التسعينات حرب الخليج الأولى والثانية، بالإضافة الى السبب الآخر وهو عام 2003 سقوط النظام العراقي وعدم الاستقرار السياسي والأمني في الفترة بين (2003-2021)، هذه الأسباب الاخيرة اثرت على الجانب الاحصائي وعدم توفر البيانات وتضاربها خلال هذه الفترة.
- **أما بالنسبة لدولة مصر :** في الحقيقة بالرغم أنها عانت في معظم سنوات الدراسة من عجز مزمن في كل من الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري ، الا أن السبب الرئيسي هو سبب اقتصادي بحت الذي أثر على السلسلة الزمنية و بناء النموذج الاحصائي ، من خلال الفوائض خلال فترة الدراسة .

من خلال الدول التي تم اختيارها لبناء نموذجها القياسي تم تحديد دولة نفطية **(الجزائر)** ودول غير نفطية **(تونس ، المغرب ، الاردن)** للفترات المبينة في الجدول رقم(03) ، وسبب اختيار هذه الفترات الغير موحدة لهذه الدول هو:

- **من الناحية الاقتصادية:** اختيار هذه العينة راجع الى وجود أكبر عجوزات مزدوجة لهذه الدول.
- **من الناحية القياسية:** عند زيادة أو خفض فترة زمنية تؤدي الى عدم استقراريه وصلاحية النموذج على المدى القصير. من هنا يمكننا تحديد عينة الدراسة النهائية المتمثلة في ما يلي:

الجدول رقم(02-04) : العينة النهائية للدراسة حيث N=4

البلد	الرمز	نسبة السنوات التي فيها العجز المزدوج من بين سنوات الدراسة ككل (%)	سنوات الدراسة المتبعة
الجزائر	ALG	38	2019-1983
المغرب	MAR	86.36	2019-1985
تونس	TUN	93.18	2019-1983
الاردن	JOR	97.73	2023-1980

المصدر: من اعداد الطالبتين

يمكن توضيح أكثر للمراحل مما سبق وكيفية اختيارعينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01) : مراحل اختيار عينة الدراسة

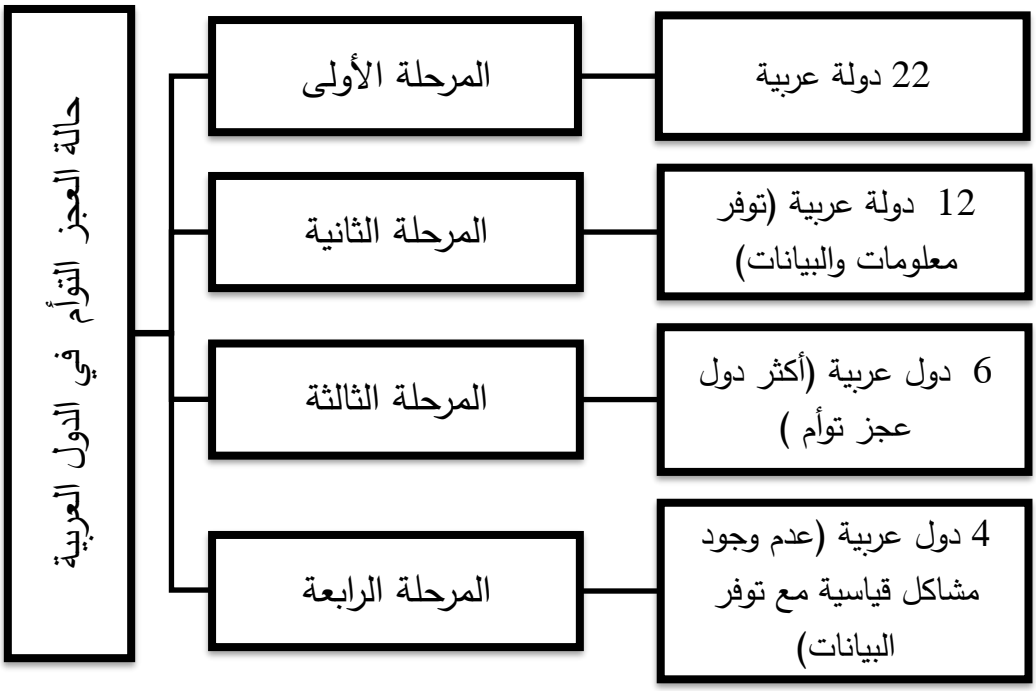

المصدر: من اعداد طالبيتين بالاعتماد على ما سبق في تحديد عينة الدراسة

2.1.مصادر الحصول على البيانات: وتم الحصول على البيانات عن طريق ثلاث مصادر هي:

1.2.1.مصادر محلية(بيانات محلية): بالنسبة لبيانات دولة الجزائر كانت من الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، وبنك الجزائر.

2.2.1 مصادر إقليمية: تقارير صندوق النقد العربي بأبوظبي, وتقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات بدولة الكويت....

3.2.1.مصادر دولية: وتتمثل في :

قاعدة بيانات عالمية ، منظور عالمي أداة تعليمية حول الاتجاهات العالمية الرئيسية منذ عام 1945، الصادرة عن كلية السياسة التطبيقية[1] ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية k جامعة شير بروك، كيبيبك، دولة كندا.

- موقع اقتصاد الدول :[2]هو منصة إلكترونية تقدم بيانات اقتصادية واجتماعية ديموغرافية محدثة لمختلف دول العالم. يشمل الموقع مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، التضخم، الدين العام، أسعار الفائدة، والعديد من المؤشرات الأخرى ، يعتمد الموقع على مصادر رسمية وموثوقة، منها: صندوق النقد الدولي (IMF) ، البنك الدولي ، يوروستات (Eurostat ، البنك المركزي الأوروبي....الخ).
- مجموعة البنك الدولي.[3]
- منصة الأبحاث الرائدة للمستثمرين على المدى الطويل.[4]

2. توصيف النموذج ومتغيراته:

أدرج في دراسة أهم المتغيرات التي تعتقد النظريات الاقتصادية أنها تساهم في تفسير مؤشرات النمو الاقتصادي ولدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، نستخدم نموذج انحدار خطي لدراسة دالة النمو التي نود اختبارها. وتمثلت متغيرات الدراسة في ما يلي:

1.2.المتغير التابع: يتمثل في ما يلي:

1.1.2. النمو الاقتصادي (GDP) : سوف يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر معبر عن النمو الاقتصادي وهو عبارة عن الزيادة في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويُعد من أهم المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد ومستوى نشاطه.

2.2. المتغيرات المستقلة: والمتمثلة في:

1.2.2عجز الموازنة العامة (FD): يشير عجز الموازنة العامة إلى الحالة التي تتجاوز فيها النفقات الحكومية الإيرادات العامة خلال سنة مالية محددة. ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم مدى كفاءة السياسة المالية للدولة، كما أن استمراره لفترات طويلة قد يشير إلى ضغوط تمويلية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي

2.2.2. عجز الميزان التجاري (TD): يعبر عجز الميزان التجاري عن الفارق السلبي بين قيمة الصادرات والواردات من السلع، بحيث تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات.

[1] https://www.usherbrooke.ca/politique-appliquee

[2] https://countryeconomy.com/countries/compare/tunisia/jordan

[3] https://data.albankaldawli.org/about/get-started

[4] https://www.macrotrends.net

3.2.2. معدل التضخم(INF): يعرف معدل التضخم بالارتفاع العام والمستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. ويُعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في القوة الشرائية للعملة، كما أن له انعكاسات مباشرة على الاستهلاك والاستثمار.

4.2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI): يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق رؤوس الأموال من خارج الدولة بهدف إنشاء مشروعات جديدة أو الاستحواذ على حصص في شركات قائمة. ويُعد من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي لما يوفره من فرص عمل ونقل للتكنولوجيا وزيادة في الإنتاجية.

حيث يكون الشكل الرياضي للنموذج كالتالي:

$$GDP = F(FD\ , TB, INF\ , FDI) \qquad (30)$$

أما الشكل القياسي للنموذج كما يلي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 FD_t + \beta_2 TB_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 FDI_t + \varepsilon_t \qquad (31)$$

حيث أن : **GDP** النمو الاقتصادي، **FD** العجز المالي ، **TB** العجز الميزان التجاري **INF** معدل التضخم ، **FDI** الاستثمار الأجنبي المباشر ، $\boldsymbol{\beta_0\ \beta_1\ \beta_2\ \beta_3\ \beta_4}$ تمثل معلمات النموذج ، $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ الحد الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: أساسيات حول نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)

يعد نموذج (ARDL) أحد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة اذ يقدم هذا الأنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في الانموذج. [1] تم تطوير منهجية نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL من قبل كل من Pesaran (1997)و Shinand and Sun (1998) و(2001) et Pesaran Al ، حيث أن هذه النماذج تمزج بين نموذج (AR) ونموذج الإبطاء الموزع المحدود، وفي هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستويات I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين ولكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) . [2]

ويتميز نموذج (ARDL) بأنه يأخذ عدد كافية من فترات الإبطاء الزمني ويعطي نتائج أفضل للمعلمات في الأجل الطويل، وتستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات

[1] خضير عباس حسين الوائلي, **"استعمال أسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق"** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية, قسم الاقتصاد , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة كربلاء,2017), ص:106.

[2] ياسمين محمد علوي علي سقاف , **أثر الدخل القومي المتاح والاستثمار الإجمالي على الاستهلاك الكلي في اليمن دراسة قياسية باستخدام منهج ARDL خلال الفترة (1991-2017)** , مجلة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية , جامعة عدن ,اليمن, المجلد: 04, العدد: 01, 2023 , ص:68.

المستقلة على المتغير التابع كما أن هذه المنهجية تتميز بوجود اختبارات تشخيصية يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.[1]

ويمكن اتباع الخطوات الأتية لتقدير نموذج (ARDL)

1. **اختبار جذر الوحدة (The Unit root of stationarity):** نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك, و من أهم الاختبارات اختبار ديكي فولر المطور(Dicky Fuller Augmented) واختبار فيليبس– بيرون (Philips-perron)لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية في جميع المتغيرات محل الدراسة:[2]

1.1.اختبار ديكي فولر المطور (Dicky Fuller Augmented): يعد اختبار "ديكي فولر" المطور (ADF) أدق من "ديكي فولر" البسيط (DF)؛ حيث أن الأول يأخذ بعين الاعتبار الحالات التي يكون فيها الارتباط الذاتي لسلسلة الأخطاء، والمعالجة هذه المشكلة تم إدراج عدد مناسب من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k)، وبالتالي تصبح معادلة اختبار حذر الوحدة كالآتي:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset \Delta Y_{t-j-1} + e_t \qquad (32)$$

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset \Delta Y_{t-j-1} + c + e_t \qquad (33)$$

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{k} \emptyset \Delta Y_{t-j-1} + c + \beta_t + e_t \qquad (34)$$

يتم تحديد العدد المناسب من فترات الإبطاء للمتغير التابع وفق معياري (Akaike) أو (Schawre) أو غيرها من المعايير، وذلك بأخذ أقل قيمة لهذه المعايير.[3]

2.1.اختبار فيليبس– برون(Philips-perron): فرض مهم في اختبار DF خاص بمقادير الأخطاء ، حيث يفترض أنها مستقلة وموزعة بشكل متماثل. اختبار ADF يعتبر تعديلاً لاختبار DF حتى يمكن التعامل مع حالة الارتباط المتسلسل المحتمل في مقدار الخطأ عن طريق إضافة فروق الفترات الزمنية المتأخرة إلى المتغير المنحدر عليه. Phillips و Perron استخدما طرقا إحصائية لا معلمية ليتعاملا مع مشكلة الارتباط المتسلسل في مقادير الأخطاء بدون إضافة مقادير الفروق في الفترات الزمنية المتأخرة.

---

[1] رضا بهياني و بختي فريد , **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1970-2016)** , مجلة رؤى الاقتصادية , جامعة الشهيد حمه لخضر , الوادي, المجلد :11, العدد :01 , 2021, ص : 61.

[2] بدر الدين طالبي وإبراهيم برقوقي ,**نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL خلال الفترة(1980-2014)** , مجلة رؤى الاقتصادية ,جامعة محمد خيضر , بسكرة,الجزائر,العدد: 09, 2016,ص:13.

[3] ياسمين مصطفاوي , **" أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) "**, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , تخصص: تقنيات كمية , غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-, 2020/2019), ص:219.

وبما أن التوزيع التقاربي لاختبار PP هو نفس التوزيع الخاص بإحصاء ADF، فإننا لن نتعمق أكثر من ذلك في هذه النقطة.[1]

2.اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds Test) : بعد التأكد من درجة استقرارية متغيرات البحث نقوم بإجراء اختبار الحدود, ومن خلال تقدير النموذج بعدد فترات الابطاء المحددة مسبقا[2], وفق معايير فترة اختبار فترة الابطاء لجميع متغيرات النموذجحيث يأخذ النموذج الذي لدينا الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \, \Delta X_{t-i} + \beta_1 x_{t-i} + \beta_2 y_{t-1} + \mathcal{E}_t \qquad (35)$$

حيث تكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة.

β :تمثل معلمات علاقة المدى الطويل, γ :تعبر عن معلمات الفروق الأولى (معلمات الفترة القصيرة) .

C :الحد الثابت, $\mathcal{E}_t$:حد الخطأ العشوائي، p : فترة لإبطاء للمتغير التابع، q:فترة لإبطاء للمتغير المستقل.

تكون فرضية الاختبار باستعمال اختبار **(Wald Test أو Bounds Test)** من الشكل التالي:[3]

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_{K+1} = O$$
$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots . \neq \beta_{K+1} \neq O$$

وحساب إحصائية فيشر (F- Stat) لاختبار فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود تكامل مشترك) مقابل الفرضية البديلةH_1 , التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات(وجود تكامل مشترك) , لكن قبل تقدير النموذج ينبغي تحديد فترات الإبطاء الزمني، حيث تستخدم تقنية ARDL مجموعة من المعايير لاختيار مدد التباطؤ من أهمها معيار شوارز (criteria Schwarz) و معيار أكايك (criteria Akaike) وسنستعمل معيار (Aic) الذي يحدده برنامج (Eviews13) آليا. ويتطلب اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود القيام بأربع خطوات و هي :

- اختيار مدد الإبطاء المثلى لقيم المتغيرات في النموذج، و ذلك باستخدام نموذج الانحدار غير المقيد مع وجود الحد الثابت
- تقدير المتغيرات في حالتها الأولية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية .
- اختبار المعنوية المشتركة للمتغيرات المبطأة زمنيا بواسطة اختبار فيشر F.

---

[1] دامودار جوجارات , ترجمة: هند عبد الغفار عودة , **الاقتصاد القياسي** , دار المريخ للنشر, الجزء الثاني, الرياض, المملكة العربية السعودية, ص:1052.

[2] أقاسم قادة و شهرزاد عبان , **الآثار الطويلة والقصيرة الاجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ,المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية , جامعة الجزائر3 , العدد: 07,2016, ص:25 .

[3] فاطمة محمد علي الصمدي , **المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية**, مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية,جامعة سبها ليبيا, ,مجلد: 20 , العدد: 04 , 2021 ,ص: 165 .

– مقارنة قيمة فيشر F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة فيشر Fالمحسوبة، و لابد من الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت كافة المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) فإن المقارنة تتم مع الحدود العليا لقيم فيشر F و بالمثل إذا كانت كافة المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0),فإن المقارنة تتم مع الحدود الحرجة الدنيا لإحصائية فيشر F .[1]

3.تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM): بعد التأكد من تحقق الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة, مع وجود علاقة تكامل مشترك, والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الآتية:[2]

$$\Delta(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta\, X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1\, \Delta(Y_{t-1}) + \sum_{i=1}^{m} \alpha_2\, \Delta(X_{t-1}) + \mu t \qquad (36)$$

حيثΔ :تمثل الفرق الأول لقيم المتغير, C : الحد الثابت , α_2,α_1 : معلمات الاجل القصير , n, m:الحدود العليا لمد الابطاء الزمني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع, λ : معلمة تصحيح الخطأ β : معلمات النموذج الطويل الاجل, i: الزمن ,μt :حد الخطأ العشوائي.

نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحليل وتشخيص معامل سرعة تحديد العلاقة , حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطين أساسيين هما: سلبية ومعنوية هذا المعامل.

4.تشخيص النموذج: للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية نستخدم عدة اختبارات هي كمايلي:

1.4.اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Heteroskedasticity Test Autoregressive conditional : وهو اختبار فرضية عدم ثبات حد الخطأ باستخدام ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي و يتبين من خلال هدا الاختبار إمكانية قبول فرضية العدم H0 التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج مقابل الفرضية البديلة H1 التي تنص على وجود اختلاف التباين أو (عدم ثبات التباين) و هو يتبع توزيع χ^2 .

2.4 .مشكلة الارتباط التسلسلي للاخطاء (LM Test, Lagrange Multiplier) :عن طريق اختبار « Breush-Godfrey » وهو اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية, الذي يستدل به على وجود

[1] حليمة عز الدين , **أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971-2016) -دراسة اقتصادية قياسية-**, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية , تخصص: اقتصاد كمي, غير منشورة , قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة الجزائر 3 , 2018/2017) , ص :138

[2] عز الدين حيدر وزين العابدين نجدت نصره , **استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL لدراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل التضخم في سورية خلال الفترة 2000-2022** ,مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية , جامعة تشرين , سوريا,المجلد: 46, العدد:2024,01 ,ص:139.

مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي الناتجة عن تقدير نموذج ،ARDL ويطلق عليه (LM-Test) وهو يتبع توزيع χ^2 **(chi square2)** لاختبار فرضية العدم H0 التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار مقابل الفرضية البديلة H1 التي تقر بوجود الارتباط ذاتي للأخطاء.[1]

3.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (TEST DE NORMALITE) : قدم هذا الاختبار كل من جارك وبيرا سنة 1987، ويستخدم في اختبار المشاهدات والبواقي للتحقيق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، وبخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي البواقي المعادلة وفق هذا الاختبار، وذلك يرفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار، فنرفض الفرض العدم إذا كانت قيمة إحصائية JB أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع مربع x^2 والعكس بالعكس , ويتم احتسابه كما يلي : [2]

$$JB = \frac{n}{6}\left(S^2 + \frac{(k-3)^2}{4}\right) \qquad (37)$$

4.4.1.اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات Stability Test:يستخدم هذا الاختبار للتأكد من خلو البيانات من وجود تغيرات هيكلية و يستخدم لذلك اختبارين هما المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة(CUSUM of Squares)المقترح من طرف كل من (Brown، Evans وDublin- 1975) ومن خلال الاختبارين يتضح وجود أي تغير هيكلي في البيانات، و قد أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات تكون دائما مصاحبة لمنهجيةARDL حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من (CUSUM) و(CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.[3]

5.4.1.اختبارRamsey TEST: يشير اختبار **(Ramsey)** ومن خلال اختبار **F** الى معرفة مدى ملائمة (صحة) الشكل الدالي المستخدم في النموذج حيث تنص فرضية العدم H0 على عدم وجود مشكلة خطأ التحديد في النموذج أي ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج مقابل الفرضية البديلة H1 التي تعني وجود مشكلة في تحديد النموذج أي عدم ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

5.اختبار العلاقة السببية لغرانجرGranger :

[1] حليمة عز الدين , **نفس المرجع السابق**, ص: 139.

[2] عايشة خليف , **"أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)"** , (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , تخصص:اقتصاد مالي تطبيقي , غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد خيضر-بسكرة- , 2023/2022), ص:165.

[3] حليمة عز الدين , **نفس المرجع السابق** , ص:141.

اقترح Granger (1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت الا و لا سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن ، وكانت السلسلة لا تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة ، في هذه الحالة تقول أن لا تسبب ولا، إذن تقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع المتغيرة أخرى.[1]

وبهدف اختبار وجود علاقة سببية بين متغيرين، يتم استخدام اختبار غرانجر للسببية وفق الصيغة:

$$Y_t = \sum \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum \beta_j \Delta X_{t-t} + U_t \quad \left(\text{انحدارغيرمقيد} : UR\right) \qquad (38)$$

$$Y_t = \sum \alpha_i \Delta Y_{t-1} + U_t \quad \left(\text{انحدارمقيد}: R\right) \qquad (39)$$

X,Yالمتغيران المراد اختبار علاقتهما السببية, U_t: الخطأ العشوائي, i,j:عدد فترات التباطؤ الزمني.

وبالتالي تكون الفرضية العدمية للاختبار هي أن: " المتغير (X) لا يؤثر في المتغير (Y)". ويتم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (F).[2]

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لتطور مسار متغيرات نماذج الدراسة

تبنت الدول العربية مناهج تنموية مختلفة لتحسين المناخ الاقتصادي الداخلي وتحقيق التوازن فيه، من خلال عدة متطلبات مختلفة من بينها الموازنة العامة ووضع الميزان التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم، ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم باجراء تحليل المتغيرات الاقتصادية لدول المختارة خلال فترات محددة.

1.التحليل الاقتصادي لمتغيرات دولة الجزائر خلال الفترة (1983-2019):

في هذا العنصر سنحاول تحليل وصفي نظري لأداء متغيرات الدراسة في الجزائر، في ظل النظام الاشتراكي واقتصاد السوق، ومرحلة برامج التنموية التي جسدتها الجزائر في بداية القرن الواحد والعشرون وتسليط الضوء على تغيرات هذه المؤشرات من خلال التحليل التالي:

1.1.تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1983-2019): هنا سيتم تحليل أداء النمو الاقتصادي عبر المراحل التي مربها الاقتصاد الجزائري للفترة.

الشكل رقم(02-02) : تطور النمو الاقتصادي في دولة الجزائر خلال الفترة(1983-2019)

[1] خالد محمد السواعي , **أساسيات القياس الاقتصادي باستخدامEViews** , دار الكتاب الثقافي , أربد , 2011, ص:227 .

[2] أحمد زغودي , **محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية** , مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد وتسيير المؤسسة , تخصص: اقتصاد نقدي ومالي, 2025/2024, ص:01 .

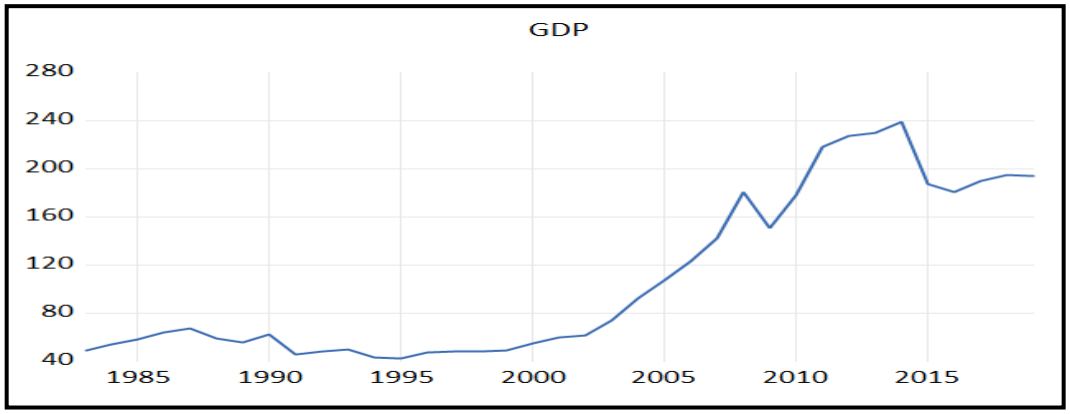

المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (01) ومخرجات Eviews 13

من خلال الشكل رقم(02) نلاحظ أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي) للجزائر خلال الفترة(1983-2019) في تزايد مستمر، حيث سجل في سنة 1986 مقدار 64 مليار دولار حتى وصل سنة 1999 الى49 مليار دولار أي هناك انخفاض طفيف في النمو الاقتصادي. وفي سنة 2000 سجل ارتفاعا كبير وبشكل متسارع حتى سنة 2014 حيث تميزت بفائض في الموازنة والميزان التجاري، ونمو اقتصادي قوي بفضل ارتفاع أسعار النفط، وتدخل الدولة عبر تبنيها لبرامج الإنعاش الاقتصادي الذي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية. حيث سجلت أعلى قيمة منذ الاستقلال في سنة 2014 وكانت بمقدار 239 مليار دولار.[1] أما في الفترة بين (2014-2019) اتسمت بعجز مزدوج (في الموازنة والميزان التجاري) ونمو اقتصادي متباطئ نتيجة الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة وضعف التنوع الاقتصادي، وفي سنة 2015 حقق تذبذبا كبيرا الى غاية 2019.[2]

2.1.تحليل تطور أداء العجز المالي في الجزائر خلال الفترة(1983-2019): يوضح الشكل مسار العجز المالي في الجزائر، من خلال تتبّع تطوراته عبر المراحل الاقتصادية المختلفة التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال الفترة المعنية:

الشكل رقم(02-03) تطور العجز المالي في دولة الجزائر خلال الفترة(1983-2019)

[1] محمد الناصر حميداتو ,**أهمية التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر باستخدام نماذج ARIMA دراسة تطبيقية على الفترة (1960-2030)**, مجلة اقتصاد المال والاعمال, جامعة الشهيد حمه لخضر , الوادي ,الجزائر,المجلد:09 ,العدد:02 , 2024,ص:340.

[2] سمير بن عبد العزيز, العيد طاهري, **أثر التنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة(1990-2021)**, مجلة مجاميع المعرفة, جامعة الشهيد حمه لخضرالوادي,الجزائر, المجلد: 09, العدد:02, 2024, ص:146 .

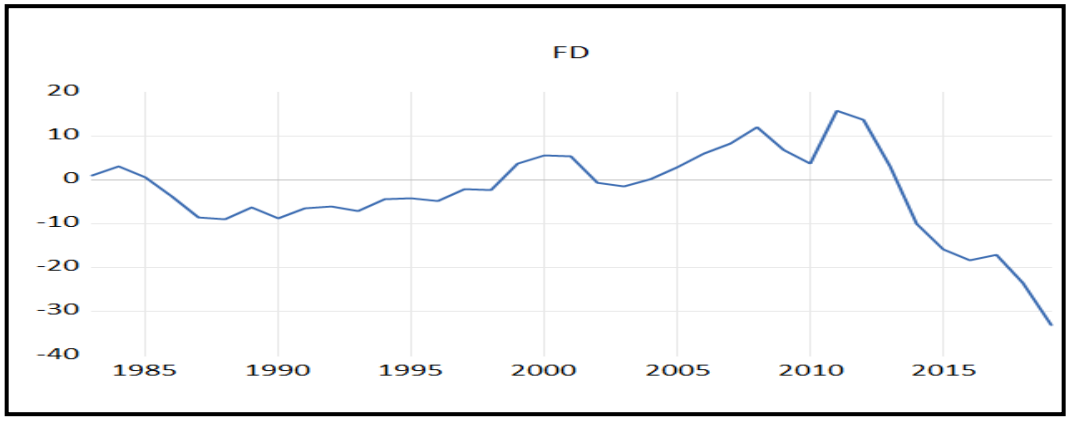

المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (01) ومخرجات Eviews 13

من خلال الشكل رقم(03) نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة سالبا تقريبا خلال كامل فترة التسعينات وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول خاصة سنة 1986 الذي كان 23.19 دولار للبرميل سنة 1990 ليصل 16.75دولار للبرميل سنة 1995 وينخفض الى11.91 دولار للبرميل سنة 1998، اما في سنة 2000 هناك فائض في الموازنة العامة راجع ذلك الى ارتفاع الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع في أسعار البترول من 16.56 دولار للبرميل سنة1999 إلى27.39 دولار للبرميل سنة 2000،اما في الفترة الممتدة بين (2001-2004) شهدت هذه السنوات تذبذبًا في الميزانية العامة. في عام 2001، تحقق فائض بلغ 184,498 مليون دينار جزائري (4.3% من الناتج الداخلي الخام) نتيجة ارتفاع الإيرادات بوتيرة أسرع من النفقات. إلا أن هذا الفائض تحول إلى عجز في عام 2002 بقيمة 117,846 مليون دينار جزائري (2.6% من الناتج الداخلي الخام)، واستمر العجز في الزيادة ليصل في عام 2003 إلى 235,018 مليون دينار جزائري (5% من الناتج الداخلي الخام).[1] كما كان لدعم النمو والانتعاش الاقتصادي دور كبير في حدوث عجز الموازنة العامة بزيادة النفقات بنسبة 13% مقابل انخفاض الإيرادات بنسبة 3.7%، سببه تراجع أسعار النفط إلى 19 دولارًا للبرميل. في عام 2004، استمر العجز ولكن بوتيرة أقل حدة مقارنة بعام 2003. أما في الفترة ما بين (2000-2010) شهدت زيادة ملحوظة في النفقات العامة، حيث ارتفعت من 830,085 مليون دينار جزائري في عام 2000 إلى 3,446,000 مليون دينار جزائري في عام 2010، يُعزى ذلك إلى الجهود المبذولة لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وزيادة نفقات التجهيز. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة تراجعًا في وتيرة الإنفاق العام مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفعت النفقات من 4,807,332 مليون دينار جزائري إلى 4,591,842 مليون دينار جزائري، نتيجة الأزمات الاقتصادية المتمثلة في الازمة المالية العالمية سنة2008,التي كان لها تأثير مباشر على انخفاض الاستثمارات العالمية ومنه انخفاض

[1] نريمان رقوب ,**معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الانفاق العمومي وضرورة استدامة مصادر التمويل**, مجلة معارف , جامعة البويرة ,الجزائر,العدد:22 , 2017,ص:163.

أسعار المحروقات، مما أثر على الإيرادات وأدى إلى مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية لتبني إصلاحات اقتصادية ومالية . أما في الفترة ما بين (2011-2019) استمرت النفقات العامة في الارتفاع، تُظهر البيانات زيادة في نفقات التسيير، حيث ارتفعت من 2,544,204 مليون دينار جزائري في عام 2013 إلى 7,798,520 مليون دينار جزائري بعد سنة 2019، هذا الارتفاع المستمر في النفقات، خاصة نفقات التسيير، يشير إلى تحديات في التحكم في الإنفاق العام، مما قد يؤثر على التوازنات المالية للدولة.[1]

3.1. تحليل تطور أداء عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1983-2019): هنا سيتم تتبع ديناميكية عجز الميزان التجاري في الجزائر، واستعراض أبرز التحولات التي طرأت عليه في سياق التطورات الاقتصادية التي شهدها البلد خلال الفترة المدروسة".

الشكل رقم(02-04) تطور عجز الميزان التجاري في دولة الجزائر خلال الفترة(1983-2019)

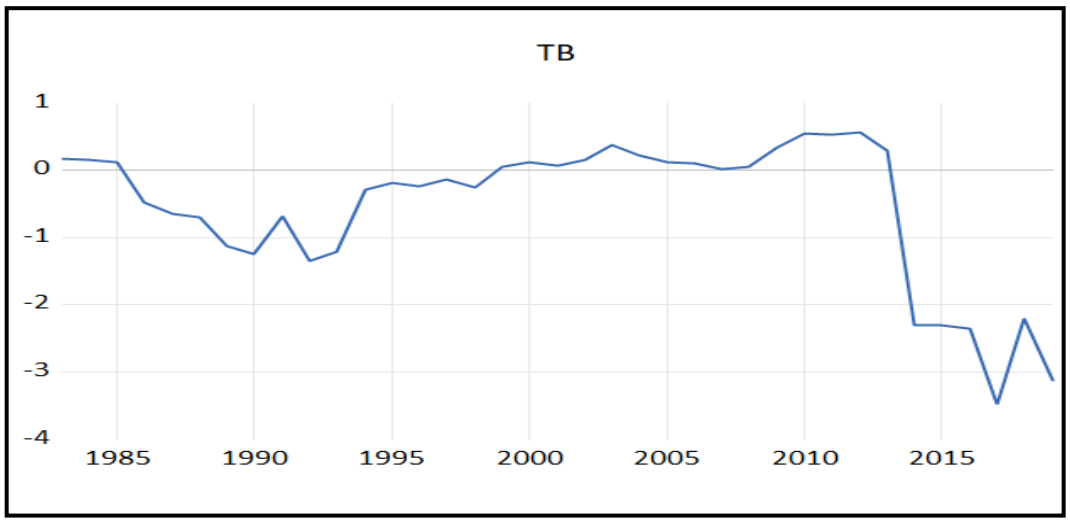

المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (01) ومخرجات Eviews 13

من خلال الشكل رقم(04) نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري كان سالبا تقريبا خلال فترة[2] (1983-1990) وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول بداية من 23.19 دولار للبرميل سنة 1986الى 16.75 دولار للبرميل سنة1990 مما سبب نقص في عائدات الصادرات ,أما في الفترة ما بين(1991-1995) كان رصيد الميزان التجاري موجبا ثم بدأ بالانخفاض حتى أصبح سالبا في سنة 1995 وهذا نتيجة انخفاض صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول،وبين سنتي1999و2000 كان هناك تحسن في الميزان التجاري ويرجع ذلك الى تحسن في أسعار النفط وتصاعد صادرات المحروقات. في الفترة من 2001 إلى 2014: حققت الجزائر فائضاً تجارياً إيجابياً، حيث تراوح هذا الفائض بين الارتفاع والانخفاض. وكان لأزمة

[1] أحمد ضيف وميلود وعيل, **مرجع سبق ذكره** ,ص:51,52.
[2] أحمد ضيف وميلود وعيل, **مرجع سبق ذكره**, ص:51 .

الرهون العقارية سنة 2008[1] تأثير على رصيد التجاري الذي تراجع سنة 2009 ليعود للارتفاع سنة 2010 واستثمار الدولة لهذه الفوائض في بالبرامج التكميلية لدعم النمو وكذلك البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) ومحاولاتها في تحسين مناخ الاستثمار وانتعاش الصناعة الوطنية وترقية الصادرات خارج المحروقات. أما في الفترة بين 2015 و2019، سُجل عجز في الميزان التجاري، وكان أسوأها سنة 2016 بقيمة قدرت ب 17 مليار و64 مليون دولار ويعزي ذلك الى انخفاض قيمة صادرات النفط بعد أزمة 2014 مع تزايد فاتورة الواردات، وسجلت جائحة كوفيد19 أثر على تراجع حركية النشاط الاقتصادي العالمي بما في ذلك الجزائر فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بعد سنة 2019 إلى أكثر من 13 مليار دولار بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية جراء انكماش الطلب الناجم عن إجراءات الاغلاق الاقتصادي.

4.1. تحليل تطور أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(1983-2019): الشكل التالي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واستكشاف أبرز العوامل التي أثرت في حجمه وتوجهاته خلال مختلف المراحل الاقتصادية التي مر بها البلد في الفترة المدروسة:

الشكل رقم(02-05) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(1983-2019)

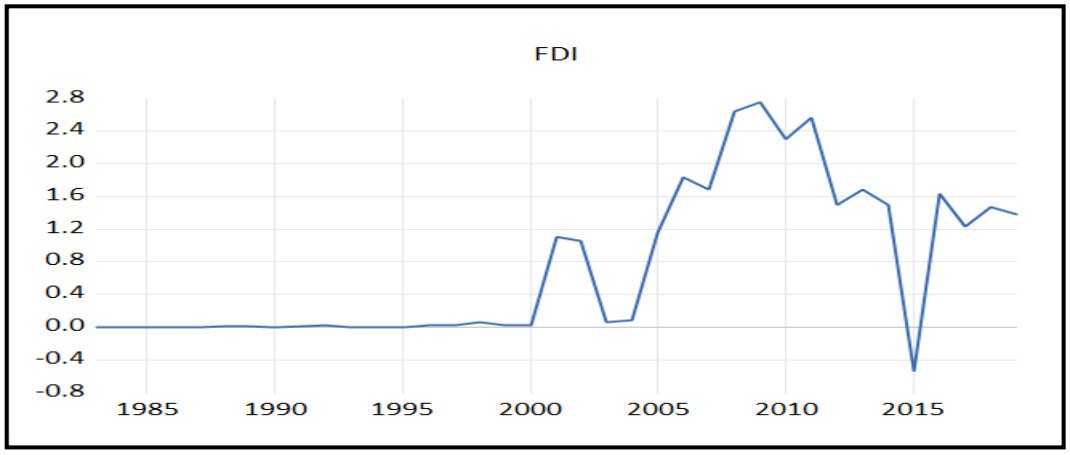

المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (01) ومخرجات Eviews 13

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ أن هناك قيم صغيرة جدا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين (1983-2000) وهذا راجع لدور الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد، ومع بداية سنة2000 عرفت الجزائر تطور ملحوظ في حجم التدفقات مقارنة بالسنوات الماضية نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية والسياسية للبلاد حيث ارتفع المعدل من 0.02 سنة 2000 الى 1.11 سنة2001 وهذا راجع الى خوصصة مركب الحجار وبالإضافة الى العقود المبرمة بين شركات سوناطراك والعديد من الشركات البترولية الأجنبية. ثم انخفض في عام 2003 بنسبة40%.أما في الفترة بين(2008-2012) فقد عبرت تدفقات الاستثمار

[1] خديجة سعيدي, **مرجع سبق ذكره**,ص:184.

الأجنبي المباشر في كل سنة المليار دولار إلا سنة 2012 نلاحظ تراجع كبير وذلك نتيجة تطبيق قاعدة 51\49 حيث أصبحت التدفقات في حدود 1499 مليون دولار بمعدل 1.50 بعد ما كانت 2580 مليون دولار بمعدل 2.57 عام 2011. وفي عام 2015 سجلت سقوط حر ب587 مليون دولار بمعدل-0.54 ويعود ذلك الى تراجع أسعار البترول، ثم يرتفع بعد ذلك ليسجل تدفقا بلغ حوالي 1637 مليون دولار سنة 2016 وبلغ 1506 مليون دولار سنة 2018.[1]

5.1. تحليل تطور اداء معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1983-2019): يعرض الشكل أدناه تطور معدل التضخم في الجزائر عبر الفترة المدروسة، مما يسمح بتحديد الاتجاهات الرئيسية للتغيرات السعرية وتحليل المراحل التي شهدت ضغوطًا تضخمية حادة:

الشكل رقم(02-06) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1983-2019)

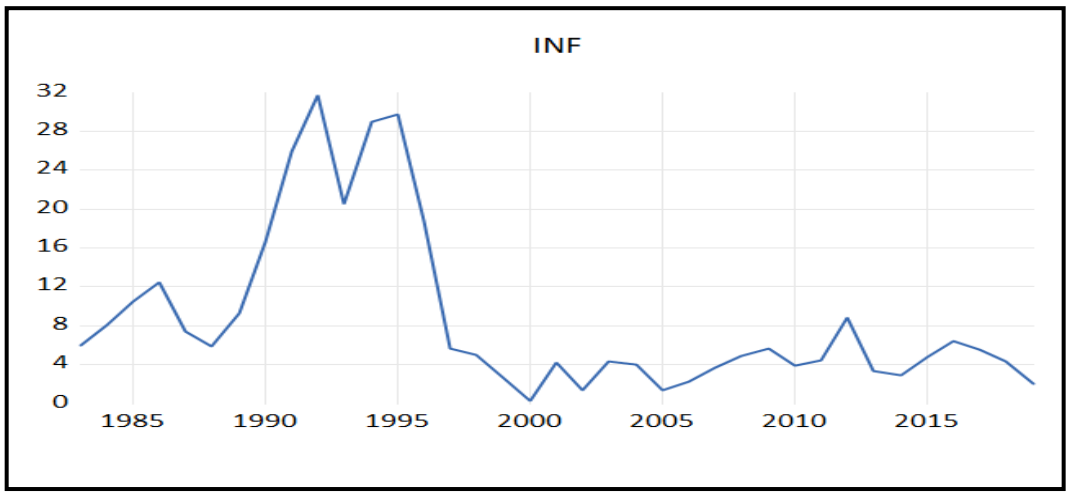

المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (01) ومخرجات Eviews 13

من خلال الشكل رقم (06) عرفت فترة الثمانينات تذبذب في معدلات التضخم حيث كانت بين5.9 % سنة 1988 و16.7%في سنة 1990ثم ارتفع سنة 1992 بمقدار 31.7%، وهو أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة، هذا راجع الى الاحتياجات الملحة لتمويل الاستثمار، الإضافة الى تخفيض العملة الوطنية ما ترتب عنه ارتفاع تكاليف الواردات، مع دعم السلطات النقدية للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية، مما أدى الى حدوث عجز موازني. أما في سنة1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب 20.5% لكن سرعان ما عاد للارتفاع في سنتي 1994و1995بمقدار 29%و29.8% على التوالي،ثم يعود للانخفاض سنة 1996 بمقدار 18.7% ليصل سنة1999الى 2.6%، يرجع ذلك الى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وابرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية،

[1] عقبة ريمي و آخرون , **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية لحجمه, توزيعه القطاعي والجغرافي (1995-2018)**, المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي, الصادرة عن: جامعة الشهيد حمه لخضر المجلد:02 العدد:01,2020, ص:55 .

اعتماد الدولة سياسة نقدية انكماشية، في اطار الإصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي, نتج عنه تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي [1].أما في الفترة بين(2000-2019) يبدأ معدل التضخم في الانخفاض ليصل الى0.3% سنة2000, هذا راجع الى نجاعة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و سرعان ما عاد الى الارتفاع سنة 2003بمقدار4.3% هذا راجع لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل36.29%. ثم واصل في الانخفاض سنة 2004 بمعدل قدره 4% ، بسبب ارتفاع أسعار البترول التي وصلت الى 51.1 دولا للبرميل نتج عنه الارتفاع في الاجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%,وفي سنة 2009 قفز الى 5.7% كان ذلك بسبب حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية الطازجة على إثر التضخم المستورد الذي حدث سنة 2008 من جراء الازمة المالية التي أدت الى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي, خاصة وأن 60% من واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي ، مع تراجع أسعار البترول من 94.45دولار للبرميل سنة 2008 الى 61.06 دولار للبرميل سنة 2009. [2] في سنة 2012بلغ معدل التضخم ذروته خلال هذه الفترة حيث بلغ 8.9%, كان بسبب تزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة[3]، ثم سجل 2.9 سنة 2014 ليصل سنة 2016 الى 6.4%، أما خلال 2017-2019 بالرغم من نمو الكتلة النقدية ب 8.38% و11.10% في سنتي 2017 و2019 على التوالي, وتبني الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي والاعتماد على الاقتصاد الريعي إلا أن معدل التضخم تراجع الى 4.3% سنة 2018 والى2.0%سنة 2019 رجع ذلك الى انخفاض بعض أسعار المنتجات الفلاحية.[4]

2.التحليل الاقتصادي لمتغيرات دولة تونس خلال الفترة بين (1983-2019): والشكل الموالي يوضح التحليل النظري لدولة تونس :

الشكل رقم(02-07) : تطور متغيرات الدراسة لدولة تونس خلال الفترة (1983-2019)

[1] حسان بخيت، **قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)** ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف,الجزائر ,المجلد: 15العدد: 20 , 2016 ،ص227-228

[2] حسان بخيت، **مرجع سبق ذكره**, ص: 228.

[3] بنك الجزائر, تقرير حول: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر-التقرير السنوي 2013** , نوفمبر 2014, ص: 178

[4] بنك الجزائر, تقرير حول: **التطور الاقتصادي والنقدي-التقرير السنوي 2023**, جوان 2024,ص : 4,3.

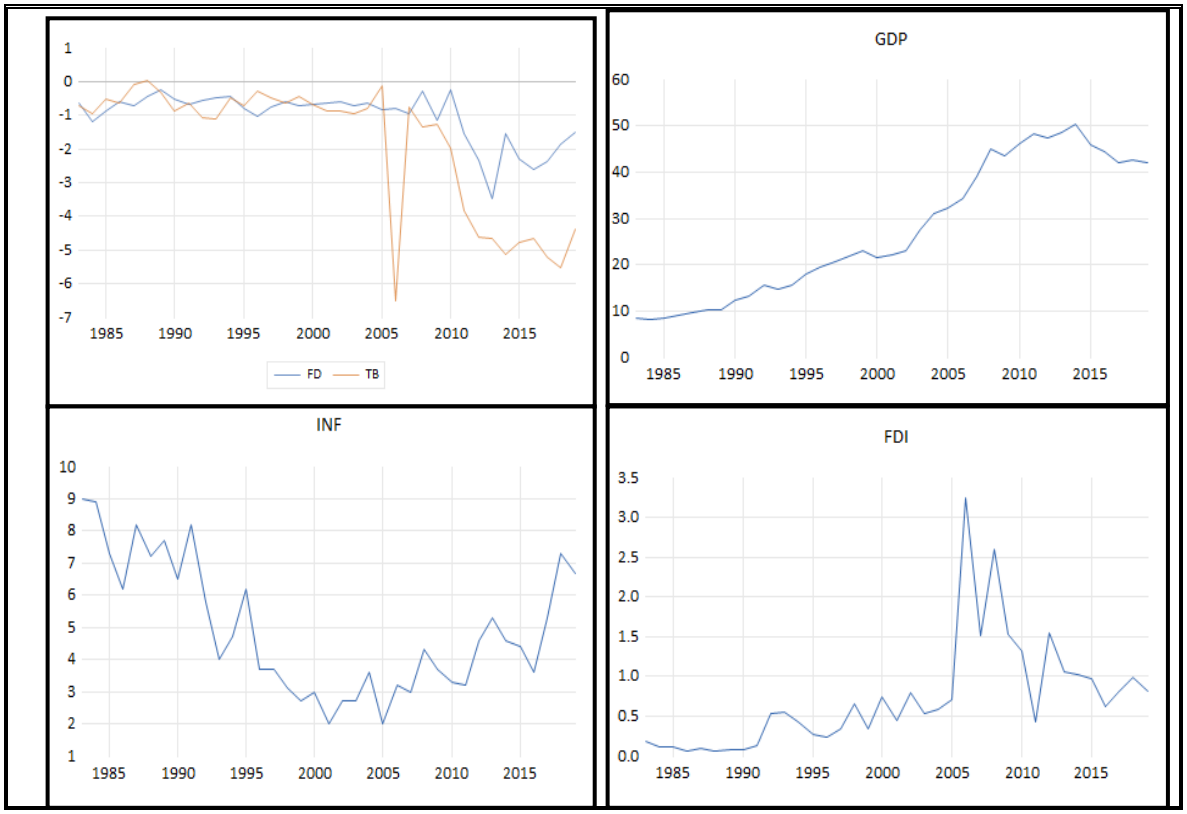

المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (02) ومخرجات Eviews 13

1.2.تحليل أداء النمو الاقتصادي لدولة تونس خلال الفترة بين(1983-2019): من خلال بيانات الشكل رقم(07) يتبين ان معدلات النمو في الاقتصاد التونسي متباطئة في الفترة بين (1983-1990) ,حيث قدرت ب8% و12% على التوالي، ثم سرعان ما تسارعت الى سنة 2000 التي قدرفيها ب21%،وواصل في النمو حتى سنة 2011 الذي وصل الى 46% وهذا راجع الى سياسة الدولة المتبعة آن ذلك. لكن منذ 2011-2019 بدأ النمو في تذبذب حيث كان في 2011 بمقدار 48% الى ان وصل سنة 2019 الى 42% ,وهذ يرجع الى تعرض الاقتصاد التونسي الى ضربات عديدة على مدي هذه الفترة منها الاضطرابات السياسية , الهجمات المسلحة التي ضرت بالقطاع السياحي وصولا الى أزمة جائحة كرونا.[1] تعيش تونس منذ 2011 بما يتجاوز امكانياتها حيث تدفقت القروض والمساعدات الخارجية بعد الانتفاضة في الفترة (2010-2011) لدعم عملية التحول الديمقراطي. حيث بدأت القدرة الإنتاجية تتراجع بفعل غياب الاستقرار السياسي وانعدام توازن الاقتصاد الكلي.[2]

2.2.تحليل أداء العجز المالي وعجز الميزان التجاري لدولة تونس خلال الفترة بين(1983-2019):

[1] تقرير البنك الدولي, تقرير حول:**النمو الاقتصادي في تونس وآفاق نظامها الجبائي**,11ديسمبر 2024,على الرابط: https://www.albankaldawli.org , تاريخ الإطلاع: 17 ماي 2025 , على الساعة :11:30 .

[2] حمزة المؤدب وآخرون ,**تراكم العوامل المؤدية الى الازمة: التوترات الحالية والسيناريوهات المستقبلية لتونس**, مركز كارنيغي للشرق الأوسط, 2024 , ص: 1.

من خلال معطيات الشكل رقم (07) يتضح لنا أن الاقتصاد التونسي يعاني من العجز المالي والعجز في الميزان التجاري خلال الفترة بين (1983-2005) حيث تراوح عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة بين (0 و-1.1) والعجز المالي بين (-0.3 و -1.2) ، وفي عام 2006 صار هناك عجز كبير في الميزان التجاري بلغ ذروته خلال هذه الحقبة نتيجة نمو الواردات عن الصادرات وكان ذلك بسبب تداعيات الاتفاقية بين تونس وتركيا ,اتفاقية التجارة الحرة في 25 نوفمبر اتشرين الثاني سنة 2004-2005 , حيث أصبحت جميع المنتجات الصناعية بالكامل معفاة من الرسوم الجمركية[1] .انخفض العجز في الميزان التجاري سنة 2007 الى -0.7 , ثم عاد من جديد الى التذبذب من جديد خلال الفترة بين (2010-2019) حيث تراوح بين (-2.0 و-4.4) ،حيث سجل متوسط العجز التجاري مستويات قياسية قدرت ب 5.3 مليار دولار مما ضغط على الاحتياطات النقدية للبلاد التي بلغت سنة 2016 نحو 4.3 مليار دولار، ويجمع المحللون الاقتصاديون على ان نمو الواردات كان سببه السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة وهو ما أدى الى تسويق حصة كبيرة من السلع المهربة في السوق المحلية.[2] خلال العامين 2013 و2016 توصلت تونس الى اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي وذلك لتمويل العجز المالي , حيث منح صندوق النقد الدولي مبالغ كبيرة في الأعوام 2017 و2019 بلغت بين 200 و300 مليون دولار وأكثر من 700 مليون دولار بين عامي 2018 و2020 .[3]

3.2.تحليل أداء الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة تونس خلال الفترة بين(1983-2019): يتضح من بيانات الشكل رقم (07) أن الاستثمار الأجنبي المباشر تراوح بين 0.6% و0.79% خلال السنوات التالية (1983-2005) ثم بلغ أعلى متوسط له قدر ب 3361.30 مليون دينار تونسي في الربع الثالث من سنة 2006, قدرت التدفقات سنة 2006 ب 2.35 مليار يورو ،[4] ثم تراجع في سنة 2011 حيث وصل الى معدل قدره 0.43% نتج ذلك عن أوضاع البلاد في تلك الفترة , من مشاكل سياسية وأمنية .كما شهدت سنة 2018 تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر قدر ب 2.7 مليار دينار تونسي وهو اعلى مستو تحققه خلال الفترة 2010-2019 .[5]

4.2.تحليل أداء معدل التضخم لدولة تونس خلال الفترة بين(1983-2019): من خلال بيانات معدلات التضخم لدولة تونس في الشكل رقم (07) يتبن لنا خلال الفترة (1983-1995) أن معدلات التضخم

---

[1] فاطمة البدري, **لهذه الأسباب...تونس تراجع التبادل التجاري الحر مع تركيا**, عروبة 22 ,سبتمبر 2023 ,على الرابط: https://ourouba22.com/article/837 , تاريخ الاطلاع: 15ماي 2025, على الساعة 19:30.

[2] تقرير البنك الدولي ,النمو الاقتصادي في تونس وآفاق نظامها الجبائي , نفس المرجع السابق.

[3] حمزة المؤدب وآخرون , **مرجع سبق ذكره** ,ص ص:11-22 .

[4] محمد العيد بيوض, **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية, دراسة مقارنة: الجزائر و تونس ,المغرب**, مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة , الصادرة عن: جامعة ابن خلدون, المجلد :01 , العدد:01 , 1جامعة ابن خلدون , تيارت , الجزائر , 2016,ص: 64.

[5] محمد صالح الجنادي, **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس** , مجلة دراسات الاقتصادية , الصادرة عن: جامعة تونس ,العدد:05 , جامعة تونس,2018 , https://tafnied.com/members/muhamedsalehalganady

تتراوح بين (4.0و9.0%) ,ثم في الفترة بين (1996-2010) كانت المعدلات بين (2.0 و3.3%), نلاحظ أن هناك ازمة تضخم كبيرة خلال هذه الفترات, مع وجود تحسن ملحوظ . كل هذا راجع الى الحالة المالية للبلاد حيث في الحقبة بين (1983-2006) كان هناك عجز مالي وعجز في الميزان التجاري الذي بلغ ذروته سنة 2006.منذ سنة 2011 [1]هناك أزمة في الاقتصاد الكلي، بدءً من العجوزات المالية وصولا الى المفاوضات الصعبة مع صندوق النقد الدولي، وتدفق القروض والمساعدات الخارجية بعد الانتفاضة الشعبية (2010-2011) لدعم عملية التحول الديمقراطي. قام البنك المركزي التونسي بتبني سياسة التضخم المستهدف لادارة السياسة النقدية واستمر مدة عامين مايو2011 ومايو 2013 وذلك في إطار التعاون بين البنك المركزي التونسي والبنك المركزي الفرنسي، حيث تراوحت معدلات التضخم فيها بين (3.2 و5.3%) و تلقى هنا البنك دعما ماديا قدره 1.1 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي. أطلق البنك المركزي عام 2015 برنامج التوأمة الثاني الهادف الى تحديث الاطار التشغيلي للسياسة النقدية. شهدت الفترة بين (2011-2019) معدلات تضخم بين (3.2 و6.7 %) ، وهذا راجع الى الاضطرابات السياسية، الهجمات المسلحة التي ضرت بالقطاع السياحي وصولا الى أزمة جائحة كرونا، وتأخر الإصلاحات ووقوع أزمات خارجية. بعد عام 2017 باشرت تونس عملية توحيد المالية العامة وقلصت عجزها. كما شهد سوق النقد الأجنبي ضغوطات كبيرة لمحدودية توفر العملة الأجنبية نتيجة ارتفاع عجز الميزان التجاري الذي بلغ 3.6 مليار دولار خلال الأشهر الأحد عشرة الأولى من عام 2017، ويعزي ذلك الى ارتفاع عجز الميزان التجاري "للطاقة" الذي وصل الى 30% من اجمالي الميزان التجاري، أدى ذلك الى تأثر مصادر السيولة بالعملة الأجنبية في سوق الصرف، وتراجع سعر صرف الدينار التونسي مقابل اليورو والدولار الأمريكي بنحو 13% و16% على التوالي. كما تبنى البنك المركزي التونسي سياسة نقدية تقييدية في ظل ارتفاع معدل التضخم ، حيث شهد عام 2018 رفعين لأسعار الفائدة أعقبها رفع ثالث لسعر الفائدة خلال الربع الأول من عام 2019 . [2]

3.التحليل الاقتصادي لمتغيرات دولة المغرب خلال الفترة (1985-2019): الشكل أدناه يوضح تطور اتجاهات ومتغيرات الدراسة للملكة المغربية

الشكل رقم(02-08) : تطور متغيرات الدراسة لدولة المغرب خلال الفترة (1985-2019):

[1] حمزة المؤدب وآخرون , **مرجع سبق ذكره** , ص22 .

[2] هبة عبد المنعم والوليد طلحة , **دراسة اقتصادية: استهداف التضخم , تجارب عربية ودولية** , دراسات اقتصادية, صندوق النقد العربي , العدد: 62 , 2020 , ص: 51,52.

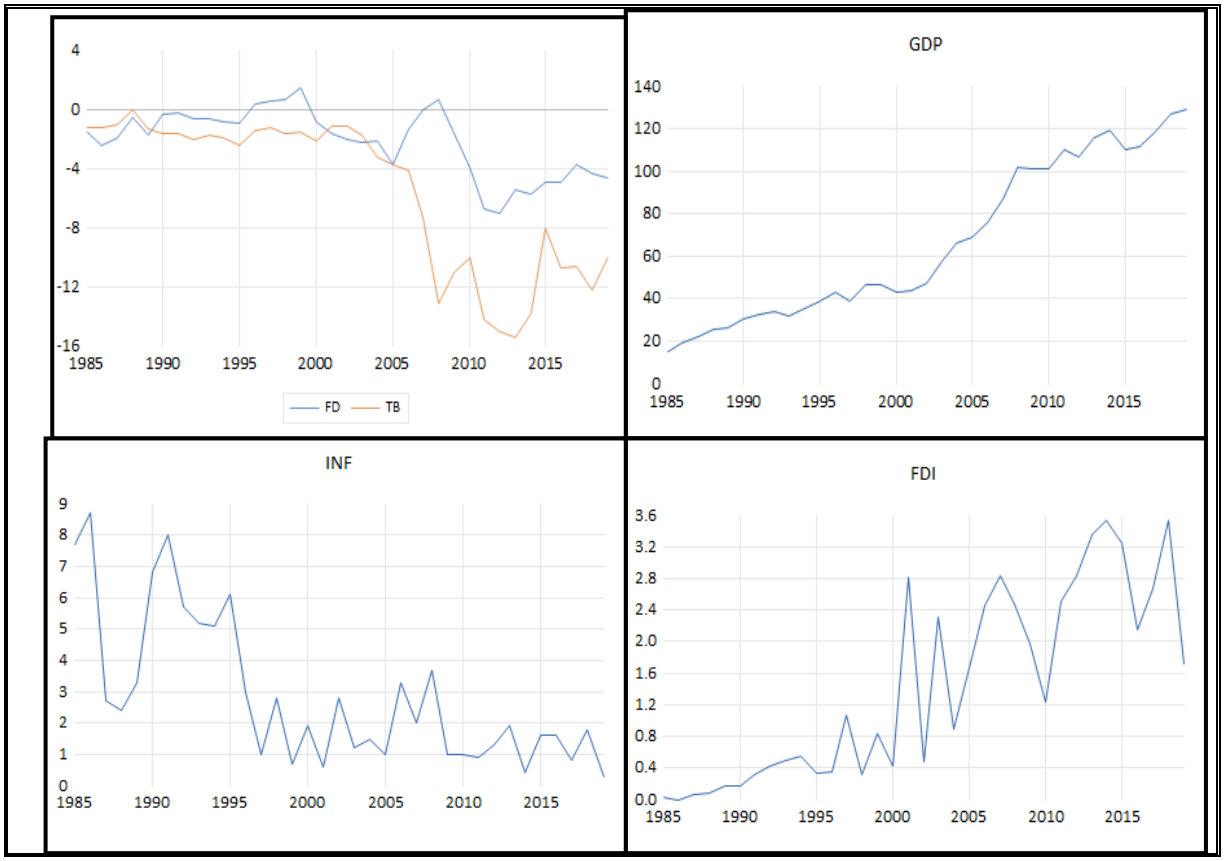

المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (03) ومخرجات Eviews 13

1.3.تحليل تطور النمو الاقتصادي لدولة المغرب خلال الفترة بين (1985-2019): من خلال بيانات الشكل رقم (08) يتضح لنا أن المغرب يتمتع باقتصاد مستقر نسبيا مع نمو مستمر خلال فترة الدراسة حيث قدر خلال الفترة بين (1985-1999) ب(15%-46%) على التوالي ,وكان معدل النمو خلال الفترة بين (2000-2019) ب (43%-129%) على التوالي, رغم الازمات المتوالية خلال تلك الحقبة .حيث تمكن المغرب في المرحلة الأولى من تفادي الازمة المالية سنة 2008،بفضل متانة المنظومة البنكية واندماجه المحدود في الأسواق المالية الدولية ،لكنه تأثر بها في النصف الثاني من السنةوكان من خلال قطاعات التصدير،الأنشطة السياحية ،تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفق الاستثمارات الأجنبية .مما نجم عنه تفاقم العجز التجاري .كما شهدت سنة 2009 انفراجا لآثار الازمة بفعل نتائج الموسم الفلاحي وتحسن الطلب الداخلي .[1] وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي الذي صدر في يوليو \ تموز 2008، أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب 5.5% خلال السنوات (2009-2013) .

[1]Royal Institute for Strategic Studies (IRES), **Rabat on : Morocco facing the global financial and economic crisis: Challenges and orientations of public policies**, ,Kingdom of Morocco , Available at: https://www.ires.ma/fr/publications , Date of access:16May2025, On the hour : 10:00,p:01.

2.3.تحليل أداء عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري لدولة المغرب خلال الفترة بين (1985-2019): نلاحظ من بيانات الشكل رقم (08) أن حالة العجز المالي وعجز الميزان التجاري لدولة المغرب في الفترة بين (1985-2000) تراوح بين (-1.5، -0.9)% بالنسبة للعجز المالي على التوالي،اما العجز في الميزان التجاري تراوحت بين (-1.2، -2.2)% على التوالي ،حيث يتمتع القطاع المالي المغربي بمكانة ومرونة في مواجهة الصدمات . أما الفترة بين (2001-2010) شهدت تغيرات عديدة بالنسبة في القطاع المالي أو بالنسبة للصادرات، حيث انخفض العجز في الميزان التجاري سنة 2001 الى -1.2% وهذا راجع الى سعي الحكومة الى زيادة الصادرات من 1.27 مليار دولار أمريكي عام 2001 الى 3.29 مليار دولار أمريكي عام 2010 وقد رفعت هذا الرقم الى 5.5 مليار دولار أمريكي سنة 2019. كما تمكن القطاع المالي من استيعاب الظروف الصعبة (ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية كالنفط والطاقة)، و تم تطهير المالية، بدليل التقليص المتواصل من العجز الموازني وانخفاض نسبة المديونية الخارجية من 26.4% من الناتج المحلي الداخلي الخام سنة 2003 الى 19.8% سنة 2007.[1][2]

3.3.تحليل أداء الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة المغرب خلال الفترة بين (1985-2019):

من خلال بيانات الشكل رقم (08) تتضح هناك تدفقات محتشمة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة (1985-1989)، تراوحت بين (0.02% و 0.17%) على التوالي، لكن بعدها سعت الى تنويع هيكلها الاقتصادي لجأت الى التموقع في إطار يجعلها جاذبة للاستثمارات الأجنبية. وفي الفترة بين (1990-2005) كانت تدفقات الاستثمار مقدرة بين (0.17 و 0.89) % حيث استقطب قطاع الاتصالات الجزء الأكبر من الاستثمارات قدر ب 59.3%، مع خوصصة اتصالات المغرب. استمرت هذه الهيمنة حتى سنة 2005، أما القطاع الصناعي فكان له جزء معتر من التدفقات الواردة نتيجة لعمليات الخوصصة للعديد من المؤسسات مثل: شركة التبغ و شركة الاسمنت CIO وشركة **السيارات** SOMACA . شهد القطاع البنكي عمليات خوصصة مما حفز الشركات الأجنبية على الاستثمار، خاصة سنة 2005 اشترى القرض التعاوني الفرنسي 10% من أسهم SMA. وفي سنة 2006 تبنى المغرب مخطط "**انبثاق**" الذي يركز على القطاعات المفتاحية ذات المزايا التنافسية التي ستقود 70% من النمو الصناعي الى غاية 2015, حيث يولد 8.2 مليار أورو كناتج داخلي خام إضافي و400 ألف منصب شغل جديد، وتخفيض عجز الميزان التجاري الى النصف سنة 2013. اما في سنة 2009 تم ترسيخ الانبثاق الصناعي " **انبثاق 2**" (2009-2015)، حيث خصصت له ميزانية قدرت ب 1.1 مليار أورو، وخصصت 34% منها للتركيز على تكوين الموارد البشرية و24% لتحفيز الاستثمار. تراجع تدفق الاستثمار خلال الفترة 2008 الى 2010 هذا راجع الى أزمة 2008 التي سببت الضرر الكبير الذي لحق بسوق العقار، والقطاع البنك

[1] تقرير صندوق النقد الدولي ,تقرير حول:**تباطؤ الاقتصاد العالمي وتضخم المتزايد** , مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي, واشنطن, الولايات المتحدة الامريكية , يوليو 2008 , ص .

[2]Royal Institute for Strategic Studies (IRES),**Reference previously cited**,p:11.

والقطاع الصناعي، وهي الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية في المغرب تراوحت تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة بين (1.97 و 3.53) % ،كما حقق قطاع الخدمات تدفقات معتبرة بفضل مخططات تطوير الفنادق والنقل ،حيث أهل مخطط أزير المغرب لتكون من أهم الوجهات السياحية . [1] وبلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 856 مشروع يتم تنفيذها من قبل 622 شركة عربية وأجنبية، وكانت تكلفة هذه المشاريع حوالي 63 مليار دولار .[2]

3.3.تحليل أداء معدلات التضخم لدولة المغرب خلال الفترة بين (1985-2019): من بيانات الشكل رقم(08) نلاحظ خلال الفترة بين (1985-1995) كانت معدلات التضخم متقلبة جدا حيث تراوحت بين (2.4 و 8.7)% , وهذا راجع لأداء السياسة النقدية في تلك الحقبة , أما في الفترة بين (1996-2019), حيث تراوحت المعدلات فيها بين (0.3 ,و3.7)% , تميزت بتحسن ملحوظ على ما كانت عليه في فترة التسعينات , التي يعود ذلك الارتفاع فيها الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية , لكن سرعان ما بدأ بنوع من الاستقرار سنة 1996, يرجع تراجع معدلات التضخم في السنوات بين (1997-2009) الى اتباع الدولة لسياسة تقشفية صارمة بهدف وقف تدهور عجز الموازنة , إضافة الى تخفيض النفقات الحكومية , وإعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية.[3] شهد أداء السياسة النقدية تغيرا ملحوظا عام 2006 ,حيث استهدفت السياسة النقدية ضمنيا تحقيق الاستقرار السعري من خلال استهداف معدل نمو المعروض النقدي استنادا الى توقعات الأسعار السائدة في السوق [4]. وفي عام 2006، حصل بنك المغرب على منصب جديد، تم إدراجه في القانون 76-03، والذي يهدف رسميًا إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، حيث نصت المادة 27 من القانون على أنه "لا يجوز للبنك توفير التمويل للدولة، أو العمل كضامن لالتزاماته". وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2007 والركود الذي أعقبها، وخاصة في أوروبا، خفضت البنوك المغربية حجم إقراضها بسبب أزمة القطاعات المتأثرة بالأزمة. حيث قام بنك المغرب بضخ السيولة بشكل متزايد لتمكين البنوك من مواصلة الإقراض تم استخدام هذه الأموال في شراء سندات الخزينة بمعدل 3.5٪، ليتم دفعها لبنك المغرب بمعدل 3.25٪ بعد شهر أو ثلاثة أشهر. بسبب عجز الموازنة ، يقابلها تضييق النفقات العامة وحرمان المغاربة من الخدمات العامة لسداد الديون. الدولة ملزمة بدفع أسعار فائدة أعلى مما كانت ستدفعه لو تم تمويلها مباشرة من البنك المركزي. وبالتالي، فإن المادة 27 من هذا النظام الأساسي لبنك المغرب تشكل عبئًا حقيقيًا على ميزانية الدولة. منع الدولة من اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل نفقاتها، يفتح الطريق أمام الأسواق المالية والبنوك للاستثمار في الدين العام، مما يرفع تكلفة خدمة

[1] محمد العيد بيوض, **مرجع سبق ذكره**, ص ص: 56 ,58, 61.

[2] عماري إسحاق و لخضاري تقي الدين , **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في دول المغرب العربي "**, (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكادمي علوم اقتصادية , تخصص : مالية وتجارة دولية, غير منشورة , قسم العلوم التجارية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الشهيد حمة لخضر ,الوادي , الجزائر ,2022/2021), ص: 53 .

[3] نعيمة برودي وجميلة وجدي , **سياسة استهداف التضخم : دراسة قياسية لحالة المغرب خلال الفترة 1980-2018** , مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادي , جامعة القدس المفتوحة,فلسطين, المجلد:05 , العدد:14 , ص ص :115,114.

[4] هبة عبد المنعم والوليد طلحة , **مرجع سبق ذكره**, ص: 55.

الدين. يتم تخفيض الضرائب على الشركات والمستثمرين معفون منها. [1] يتبنى المغرب سنة 2018 آلية لإصلاح سعر الصرف من خلال التحول التدريجي الى سياسة سعر الصرف المرن , تم في إطارها توسيع نطاق تحرك سعر صرف الدرهم المغربي مقابل سلة من العملات حيث يشكل اليورو المكون الأكبر لها عند نطاق يبلغ نحو (∓2.5)% عوضا عن (∓0.3)% في السابق.[2]

4.التحليل الاقتصادي لمتغيرات دولة الأردن خلال الفترة بين (1980-2023) : يوضح الشكل الموالي تحليل متغيرات الدراسة للمملكة الهاشمية الأردنية :

الشكل رقم(02-09) : تطور متغيرات الدراسة لدولة الأردن خلال (1980-2023):

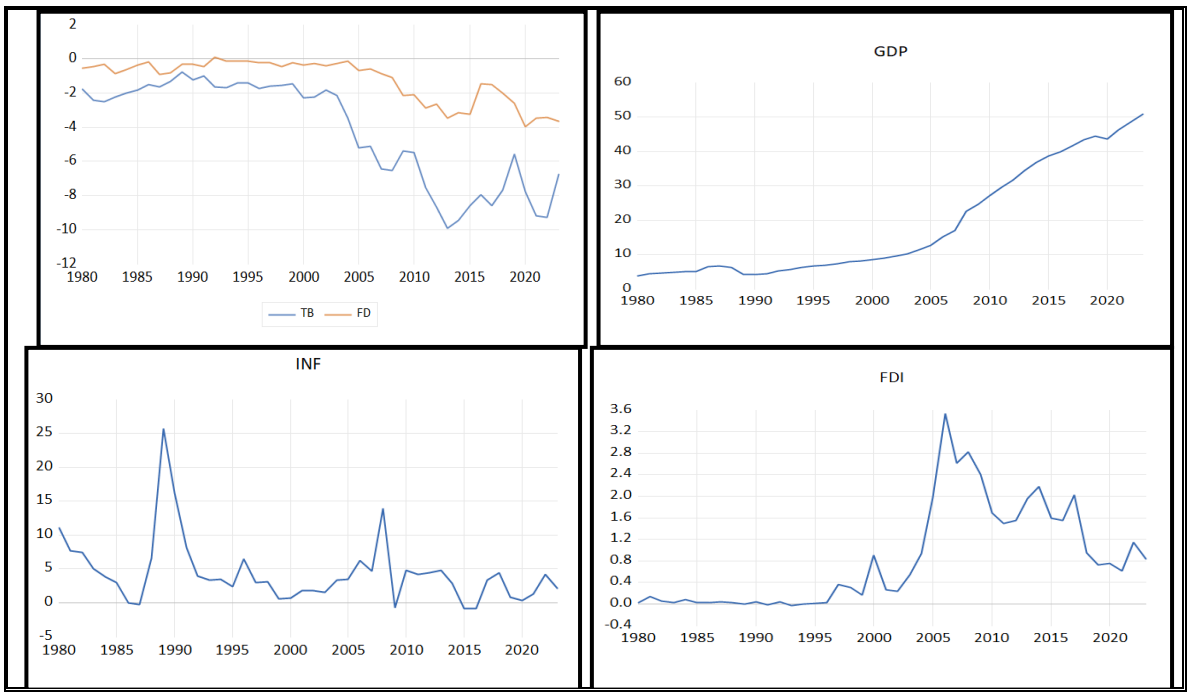

المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (04) ومخرجات Eviews 13.

1.4.تحليل أداء النمو الاقتصادي لدولة الأردن خلال الفترة بين (1980-2023): من خلال بيانات الشكل رقم (09) يتضح لنا أن الفترة بين 1980 – 1999كانت صعبة على الاقتصاد الأردني, تراوح فيها معدل النمو الاقتصادي من 4% الى 8%, بسبب أزمة الكويت وطرد الأردنيين من الكويت بسبب موقف الأردن الداعم للعراق، وما ترتب عليها من تقلص تحويلات المغتربين، وتقلص المساعدات الدولية في إطار السياسة الأمريكية لتسريع الخصخصة وتغطية الإنفاق الحكومي بالضرائب، كما ترافقت مع اتفاقية أوسلو وإتفاقية وادي عربة. وهكذا بدأ الأردن عقداً من الانكماش الاقتصادي. كان سبب الازمة المالية في البلاد بين عامي 1988-1989 هو الإنفاق الحكومي المتزايد على مدى سنوات طويلة الذي خلف مديونية

[1] نعيمة برودي وجميلة وجدي , **مرجع سبق ذكره**,ص:115,114.
[2] هبة عبد المنعم والوليد طلحة , **مرجع سبق ذكره** ,ص:56 .

عالية على الخزينة، واستمرار وزراء المالية المتتابعين للاقتراض من البنك المركزي. خلال تلك الازمة، أدى الانخفاض الفعلي الاسمي للدينار بنسبة 40% إلى زيادة الدين القومي الأردني وتخفيض مستوى معيشة الأردني العادي بمقدار النصف تقريباً. ولتلبية أحد أهم المتطلبات الرئيسة للتحول نحو اقتصادات السوق الحر تبنى الأردن برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كوسيلة لإزالة الاختلالات ، و اعادة التوازن الداخلي والخارجي إلى الاقتصاد، ولتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي من دون تضخم، طبق الأردن ثلاث مراحل من برامج التصحيح الاقتصادي بدأت في عام 1989التي كان فيها معدل نمو اقتصادي قدرب(4%) وانتهت في عام 2004 حيث قدر النمو فيها بمعدل (11%) ,و أسفرت هذه البرامج عن جملة من النتائج الإيجابية منها :[1]

- السيطرة على التضخم عند حدود (4.4%) سنويا خلال الفترة ،91/1997 والسيطرة على عجز الموازنة عند حدود(5%) من الناتج المحلي الإجمالي وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وميزان الحساب الجاري.

تباطأ النمو الاقتصادي في الأردن في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية. وفي عام 2010 باشر النمو في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية كما اعلنت الحكومة الأردنية عن عدد كبير من الحوافز الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية مثل الإعفاءات الضريبية وإنشاء مناطق حرة جديدة. كما سجلت سنة 2012 نمو سالبا بنسبة3.1% كان بسببها العديد من الاحداث الاقتصادية الهامة التي واجهت اقتصاد الاردن, مثل أحداث الربيع العربي وما رافقه من انقطاع للغاز المصري بسبب ارتفاع فاتورة الطاقة , وأزمة دول الخليج مع قطر , والحرب التجارية بين الصين وأمريكا ,كما صاحبها انشار فيروس كرونا في 2019 وأخيرا الحرب الروسية الاوكرانية التي ساهمت في تضرر سلاسل التوريد ارتفاع معدلات التضخم نتج عن ذلك تباطىء النمو الاقتصادي ليسجل بالمتوسط 1.6% خلال (2016-2022)[2], وسجل نمو الناتج المحلي الاجمالي 2,4% في عام 2022 ثم تسارع الى 2,7% في النصف الاول من عام 2023.

2.4.تحليل أداء العجز المالي وعجز الميزان التجاري لدولة الاردن خلال الفترة بين (1980-2023): من خلال الشكل رقم(09)نلاحظ أن اقتصاد الأردن يتسم بعجز توأم مزمن (عجز مالي وعجز ميزان التجاري) وهما السبب الرئيسي في تدهور النمو الاقتصادي , حيث بلغت نسبة العجز الى الانفاق 9%و 5% و 6% في حجم الناتج المحلي الاجمالي للفترات 1980 و1981 و1990 و(عجز مالي وعجز في الميزان التجاري) على التوالي بقدر(-0.6 ,-1.8) و(-0.4 ,-2.4) و(-0.3 ,-1.2) , وهنا تراجع حاد في الحساب الجاري خلال الثمانينات على ما كان عليه في السبعينات إذ بلغ متوسط العجز السنوي السالب

[1] زياد محمد زريقات وآخرون, **تأثير تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال (1980-2009)** , المجلة العربية للإدارة , جامعة الدول العربية, مجلد: 35 , العدد:01 , جوان 2015 , ص: 7.

[2] البنك المركزي الأردني , مجلة بحثية سنوية لموظفي البنك المركزي في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية, العدد: 03 ,ط-البنك المركزي الأردني , جوان 2023, ص11.

في صافي الميزان التجاري حوالي 50.1 مليون دينار خلال الثمانينات مشيرا الى ضعف النمو الاقتصادي واستنزاف احتياطات الدولة إلى أن وصل الى أزمة مالية سنتي (1988-1989)وكان كل من العجز المالي والعجز في الميزان التجاري بقدر(-0.8 ,-1.3) و(-0.3,-0.8) على التوالي ,كان سبب الأزمة هو فشل الحكومة بالوفاء بالتزاماتها نحو الديون أدى ذلك الى انخفاض قيمة الدينار الاردني .[1] أما خلال الفترة (2001-2010) بلغ العجز السنوي المتوسط في صافي الميزان التجاري حوالي 1423 مليون دينار خلال السنوات بين 2005 و2010 حيث كان(العجز المالي وعجز الميزان التجاري) يقدر ب(-0.7 ,-5.2) و(-2.1 ,-5.5) على التوالي, نتج ذلك عن ارتفاع في الواردات بدءً من عام 2003 حتى عام 2009 حيث نمت ب17% مقابل الصادرات ب14% ومع تراجع تحويلات العاملين في الخارج بذلك يعود عجز الحساب الجاري الى انخفاض صافي الأصول الأجنبية بعد عام 1989 وتدهور فجوة الصرف الأجنبي في الأردن.[2] بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات الخارجية (ديون خارجية) في نهاية عام 2018 ب 737 مليون دولار مقارنة مع 439 مليون دولار سنة 1980 أي بنسبة نمو 67% . كما يلاحظ ان الحكومة عانت من ارتفاع العجز منذ عام 2009 حتى عام 2018 حيث تذبذب العجز خلال تلك الفترة إذ وصل الى 2128 مليون دولار عام 2009 بنسبة نمو 346% ثم تراجع الى نحو 737 مليون دولار سنة 2018بنسبة نمو بلغت -30% ، ويعود هذا إلى تذبذب الى المساعدات الخارجية .[3] ثم حصل ارتفاع في كل من العجزين العجز المالي وعجز الميزان التجاري في الفترة بين(2019-2023) حيث بلغ (-5.6 ,-2.6) سنة 2019 و(-3.7,-6.7)سنة 2023 , حيث يرجع السبب الى تداعيات جائحة كرونا وانخفاض المنح الأجنبية مع الانخفاض الملحوظ في عجز الميزان التجاري بسبب تحسين الإيرادات الغير ضريبية , وتعافي إيرادات السفر .

3.4.تحليل أداء الاستثمار الاجنبي المباشر لدولة الاردن خلال الفترة بين (1980-2023): نلاحظ من خلال بيانات الشكل رقم (09) أن الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الاردن في الفترة بين(1980/)كانت قيمة تدفق الاستثمار بين 280 مليون دينا الى 859 مليون دينار, ونمت تدفقات الاستثمار في الفترة (1990-1999) وزادت قيمتها من 906.7مليون دينارسنة1990 الى 1575.3مليون دينار سنة 1999, وفي سنة 2009 ارتفعت قيمة التدفقات الى أعلى مستوى بلغت 14719,8 مليون دينار , ثم ارتفعت خلال الفترة (2010-2013)من 15526.1مليون دينار الى 17565.5 مليون دينار سنة 2012.[4] وأنه خلال الفترة بين (1990-2017) هناك علاقة طردية وأثر إيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

[1] خالد محمد السواعي وأنور أحمد العزام , **مرجع سبق ذكره** , ص: 98.
[2] نفس المرجع السابق, ص: 99.
[3] محمد البنا وآخرون , **أثر الدين العام الخارجي على عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة بين (1980-2018)** ,المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية, جامعة مدينة السادات ,المجلد:08 ,العدد: 02 , ديسمبر 2020 , ص:08 .
[4] خالد محمد السواعي , **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني**, المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال , مركز رفاد للدراسات والأبحاث ,المجلد:03 ,العدد:01 , ي20222017 ,ص:9.

الاقتصادي الأردني حيث كان التأثير محدود بنسبة 14% خاصة في الاجل الطويل. ويفسر ذلك بعدم توافر بيئة استثمارية مواتية تساعد على جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال تقديم الحوافز والميزات التي تشجع وتدعم تحقيق النمو الاقتصادي[1] . إن المملكة الاردنية واحدة من أنجح البلدان في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوزت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي 80 ٪ في عام ،2020 وهي نسبة عالية مقارنة بالاقتصادات الاخرى. في عام ،2014 تبنت الحكومة قانونًا حديثًا الاستثمار (القانون رقم 30 الصادر في تشرين الاول/أكتوبر 2014) شكلت المشاريع الاجنبية المسجلة لدى هيئة الاستثمار الاردنية ٪50 من إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة بين عامي 2000 و2020 ,كما أنها تمثل ٪40 من جميع المشاريع المسجلة لدى هيئة الاستثمار الاردنية، والباقي يتكّون من مشاريع محلية. انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاردن بنسبة ٪18 في عام .2021.[2] لتصل الى معدل 1.14 سنة 2022 والى 0.84 سنة 2023, كل هذا راجع للأوضاع آن ذاك في المنطقة.

4.4. تحليل أداء التضخم لدولة الاردن خلال الفترة بين (1980-2023): من خلال بيانات الشكل رقم(09) عرفت معدلات التضخم خلال سنوات الثمانينات والتسعينات عدة تقلبات حيث كان معدل التضخم في السنوات(1980,1987,1989,1990) هو على التوالي (11.1% ,- 0.2 %16.2,25.7,%) . حيث كان للعجز الموازني في دولة الأردن دور كبير في تفاقم معدلات التضخم في هذه الحقبة ,وبسبب توسع الحكومة في الحصول على قروض داخلية وخارجية لتمويل العجز أدى ذلك الى زيادة حادة في حجم السيولة المحلية التي أدت الى تعزيز الضغوط التضخمية, وفي سنة1988 حدثت أزمة سعر صرف الدينار سبب ذلك ارتفاع الأسعار وموجات حادة من التضخم حيث بلغ ذروته سنة 1989 قدر ب 25.7%.[3]وانخفاض الرقم القياسي للتكاليف المعيشة سنة 2012 ليصل الى (115.5) نقطة , مقابل (116.4) نقطة خلال عام 2015 بنسبة انخفاض قدرت ب 0.8%بعد ما كان مرتفعا عام 2014 بنسبة 2.9%. كما بلغ معدل التضخم 0.3% سنة 2020 مقارنة ب 0.8%سنة 2019,حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 100.8 ليصل الى101.1 .وقد جاء هذا الارتفاع في معدل التضخم مدفوعا بارتفاع اسعار معظم مكونات سلة المستهلك, وفي عام ،2019 حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 100.8 ليصل إلى 101.1. بلغ معدل التضخم 0.3% خلال عام 2020 مقارنةً مع عام ،2019 باستثناءً بارتفاع أسعار

[1] إبراهيم يحي سليمان الحلايمة و وفاء بسيوني السيد شحاته ,**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة(1990-2017)** ,المجلة العلمية للبحوث التجارية , جامعة المنوفية , مصر,المجلد: 44 العدد:01 , 2022 , ص: ؟.

[2] OECD , **FDI Qualities Review of Jordan: strengthening sustainable investment**, OECD Publishing, Paris, , Available at: https://doi.org/10.1787/736c77d2-en , Date of access:16 May2025, On the hour : 11:00 p:16.

[3] الفاروق احمد العزام, **أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن**, مجلة البلقاء للبحوث والدراسات , جامعة البلقاء التطبيقية ,عمان ,الأردن , المجلد:11 , العدد :01 , 2005, ص: ؟ .

معظم مكونات سلة المستهلك خلال عام 2020 مقارنة وقد جاء هذا الارتفاع في معدل التضخم مدفوعا بند الملابس والاحذية الذي انخفض بنسبة ،0.8% وبند المساكن الذي انخفض بنسبة 1.8% وبند النقل الذي انخفض بنسبة .2% بلغ معدل التضخم 3.71%خلال الأشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة بسنة 2022,حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 104.48 ليصل الى 108.476.[1]

المبحث الثاني: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج نماذج الدراسة

تعد الدراسة القياسية مرحلة محورية في البحث الاقتصادي، حيث يتم من خلالها الانتقال من الطرح النظري إلى التحليل الكمي للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات. وتهدف هذه المرحلة إلى اختبار الفرضيات النظرية باستخدام بيانات واقعية وأدوات إحصائية ملائمة مع التحليل الإحصائي ومدى ملائمتها ومطابقتها مع النظرية الاقتصادية. وفي إطار هذا المبحث، سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

المطلب الاول: اختبار الاستقرارية , تحديد فترة الإبطاء المثلى واختبار التكامل لدول المختارة

[1] دائرة دراسات-جمعية البنوك, **التقرير الاقتصادي الشهري** ,الأردن , شباط2021 , على الرابط : https://abj.org.jo/wp-content/uploads , تاريخ الاطلاع: 17ماي2025 , على الساعة :12:00 , ص : ؟ .

يعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية خطوة ضرورية لضمان صحة النماذج القياسية. سنحاول هنا التحقق من درجة تكامل المتغيرات باستخدام اختبارات مناسبة، مع تحديد فترة الإبطاء المثلى. كما يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. ويمثل ذلك أساسًا لتحليل العلاقات طويلة الأجل.

1.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يتم في المرحلة الأولية من الدراسة فحص استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات بهدف تحديد درجة تكاملها ومن أجل تطبيق نموذج ARDL يجب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة أو ولتحديد درجة تكامل هذه المتغيرات سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على اختبار ديكي-فولر المعزز المطور (ADF) واختبار فلييبس-برون (PP).

1.1.اختبار الاستقرارية لنموذج دولة الجزائر: ترتكز هذه المرحلة على اختبار استقرارية المتغيرات الخاصة بالجزائر باستخدام اختبار ديكي-فولر المطور(ADF) و اختبار فيليبس-برون(PP), و النتائج المحققة في اختبار الاستقرارية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (02-05): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج دولة الجزائر

المتغيرات	اختبار ADF				اختبار PP				درجة التكامل
	عند المستوى		عند الفرق الاول		عند المستوى		عند الفرق الاول		
	الاتجاه العام	الحد الثابت	الاتجاه العام	الحد الثابت	الاتجاه العام	الحد الثابت	الاتجاه العام	الحد الثابت	
GDP	-1.5979 (0.7740)	-0.3816 (0.9018)	-5.3453 (0.0006)	-5.3854 (0.0001)	-1.7271 (0.7183)	-0.4904 (0.8816)	-5.3681 (0.0005)	-5.4111 (0.0001)	I(1)
FD	0.1927 (0.9970)	-0.7507 (0.8204)	-4.2132 (0.0110)	-3.7680 (0.0071)	-0.0049 (0.9946)	-0.2449 (0.9233)	-3.8066 (0.0281)	-3.7664 (0.0071)	I(1)
TB	-1.2025 (0.8949)	-0.9203 (0.7702)	-3.4978 (0.0566)	-6.6603 (0.0000)	-1.2702 (0.8794)	-1.0307 (0.7317)	-6.6943 (0.0000)	-6.6286 (0.0000)	I(1)
INF	-2.1938 (0.4785)	-1.6554 (0.4447)	-5.0252 (0.0014)	-5.0747 (0.0002)	-2.3232 (0.4114)	-1.8105 (0.3696)	-5.0320 (0.0013)	-5.0802 (0.0002)	I(1)
FDI	-3.1286 (0.1152)	-2.1873 (0.2141)	-8.0807 (0.0000)	-8.2056 (0.0000)	-3.1795 (0.1045)	-2.0633 (0.2600)	-8.0807 (0.0000)	-8.2056 (0.0000)	I(1)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات برنامج EViews13

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 5 % إلا أن بعد أخذ الفرق الأول, أصبحت السلاسل مستقرة عند المستوى الأول مما يشير إلى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) , بناء على هذه النتائج يتبين أن النموذج الأنسب لمعالجة إشكالية الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

2.1.اختبار الاستقرارية لنماذج الدول العربية المختارة : تهدف هذه المرحلة إلى فحص استقرارية المتغيرات الاقتصادية لكل دولة باستخدام اختبار ديكي-فولر المطور(ADF) واختبار فيليبس- برون (PP), وتعرض نتائج اختبار الاستقرارية في الجدول التالي:

- **الجدول(02-06) : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نماذج الدول العربية المختارة**

المتغيرات	اختبار ADF				اختبار PP				درجة التكامل
	عند المستوى		عند الفرق الاول		عند المستوى		عند الفرق الاول		
	الاتجاه العام	الحد الثابت	الاتجاه العام	الحد الثابت	الاتجاه العام	الحد الثابت	الاتجاه العام	الحد الثابت	
تونس									
GDP	-0.7237 (0.9634)	-0.8557 (0.7906)	-4.4375 (0.0062)	-4.4201 (0.0013)	-1.4903 (0.8144)	-0.8794 (0.7833)	-4.4863 (0.0055)	-4.4877 (0.0010)	I(1)
FD	-3.2942 (0.0834)	-2.3830 (0.1534)	-8.2806 (0.0000)	-8.3783 (0.0000)	-3.2154 (0.0975)	-2.2865 (0.1816)	-12.5882 (0.0000)	-10.4564 (0.0000)	I(1)
TB	-4.4782 (0.0054)	-1.0035 (0.7412)	- -	-10.2318 (0.0000)	-4.5200 (0.0045)	-2.1322 (0.2338)	- -	-15.1718 (0.0000)	I(0)
INF	-0.4030 (0.9984)	-2.3731 (0.1562)	-6.3638 (0.0000)	-7.4338 (0.0000)	-1.5541 (0.7911)	-2.2933 (0.1795)	-16.6918 (0.0000)	-7.4186 (0.0000)	I(1)
FDI	-2.0592 (0.5496)	-1.7732 (0.3871)	-10.9700 (0.0000)	-11.1107 (0.0000)	-3.8987 (0.0224)	-2.9394 (0.0507)	-12.7570 (0.0000)	-12.7176 (0.0000)	I(1)
المغرب									
GDP	-1.7204 (0.7200)	0.2304 (0.9706)	-5.2621 (0.0008)	-5.2555 (0.0001)	-1.7800 (0.6922)	0.2304 (0.9706)	-5.2636 (0.0008)	-5.2555 (0.0001)	I(1)
FD	-3.3061 (0.0834)	-1.3869 (0.5770)	-4.7994 (0.0026)	-4.8146 (0.0005)	-2.4233 (0.3618)	-1.6199 (0.4617)	-4.8298 (0.0025)	-4.8029 (0.0005)	I(1)
TB	-2.0797 (0.5382)	-1.0588 (0.7204)	-5.5453 (0.0004)	-5.6517 (0.0000)	-2.0797 (0.5382)	-1.0077 (0.7393)	-5.5408 (0.0004)	5.6622 (0.0000)	I(1)
INF	-3.8882 (0.0240)	-3.0869 (0.0374)	- -	- -	-3.8369 (0.0265)	-2.8403 (0.0633)	- -	-11.7715 (0.0000)	I(0)
FDI	-6.0613 (0.0001)	-1.3222 (0.6074)	- -	-11.0234 (0.0000)	-6.0828 (0.0001)	-2.2948 (0.1793)	- -	-27.6792 (0.0001)	I(0)
الأردن									
GDP	-0.9674 (0.9380)	1.0060 (0.9959)	-4.4306 (0.0054)	-2.0398 (0.2694)	-1.0405 (0.9272)	2.1379 (0.9999)	-4.3748 (0.0062)	-3.1114 (0.0333)	I(1)
FD	-2.2486 (0.4518)	-0.6547 (0.8472)	-7.1847 (0.0000)	-7.1215 (0.0000)	-2.1935 (0.4809)	-0.4185 (0.8967)	-8.5167 (0.0000)	-7.3440 (0.0000)	I(1)
TB	-2.0483	-1.0051	-5.2764	-5.3855	-1.9741	-0.9646	-4.2694	-4.4482	I(1)

	(0.0009)	(0.0082)	(0.7574)	(0.5985)	(0.0001)	(0.0005)	(0.7431)	(0.5589)	
I(0)			−3.8432	−3.8683			−4.0293	−4.2119	**INF**
	−	−	(0.0051)	(0.0222)	−	−	(0.0031)	(0.0094)	
I(1)	−6.5051	−6.4509	−1.3792	−2.0416	−6.5049	−6.4510	−1.7136	−1.8426	**FDI**
	(0.0000)	(0.0000)	(0.3792)	(0.5625)	(0.0000)	(0.0000)	(0.4174)	(0.6663)	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات برنامج EViews13

- **بالنسبة لدولة تونس:** من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (الخاص بتونس)، بالاعتماد على منهجية ديكي فولر المطور (ADF) وفيليبس بيرون (PP)، نجد بأن متغيرات الدراسة المعبر عنها بسلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى لأن قيمة احتمالية أكبر من 0.05، باستثناء المتغير TB، كما أنه أقل من 0.05 عند الفرق الأول لكل المتغيرات، وبهذا يمكننا القول بأن السلاسل الزمنية المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) والمتغير TB مستقر عند المستوى I(0).

بالنسبة لدولة المغرب :استنادًا إلى نتائج اختبارات ديكي–فولر المطور (ADF) وفيليبس–بيرون (PP) الموضحة في الجدول (الخاص بالمغرب)، نجد بأن متغيرات الدراسة المعبر عنها بسلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى لأن قيمة احتمالية أكبر من 0.05، باستثناء المتغيرين INF و FDI، كما أنه أقل من 0.05 عند الفرق الأول لكل المتغيرات، وبهذا يمكننا القول بأن السلاسل الزمنية المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) والمتغيران INF و FDI مستقران عند المستوى I(0) .

بالنسبة لدولة الأردن: بناءً على نتائج اختبارات ديكي–فولر المطور (ADF) وفيليبس–بيرون (PP) الواردة في الجدول (الخاص بالأردن)، نجد بأن متغيرات الدراسة المعبر عنها بسلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى لأن قيمة احتمالية أكبر من 0.05، باستثناء المتغير INF، كما أنه أقل من 0.05 عند الفرق الأول لكل المتغيرات، وبهذا يمكننا القول بأن السلاسل الزمنية المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) والمتغير INF مستقر عند المستوى I(0).

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات نموذج كل دولة عربية (تونس، المغرب، الأردن) يتبين أن النموذج الأنسب لمعالجة إشكالية الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

2.تحديد فترة الإبطاء المثلى:

بعد التحقق من درجة تكامل المتغيرات، يمكن الانتقال إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). حيث تعد أولى خطوات تقديره هو تحديد فترة الإبطاء المثلى (Lag Length Selection)، ويتم ذلك بالاعتماد على نتائج برنامج EViews13 من خلال تطبيق أحد معايير المفاضلة،

مثل معيار أكايكي للمعلومات (AIC)، حيث يُعتبر النموذج الذي يُسجّل أدنى قيمة لهذا المعيار هو النموذج الأنسب لاعتماده في التقدير.

1.2.تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج دولة الجزائر: يعرض الرسم التالي نماذج مختلفة حسب معيار AICمن أجل تحديد أفضل نموذج يعبر بدقة عن فترة الابطاء المثلى في نموذج الجزائر :

الشكل رقم(02-10): نتائج أفضل فترة إبطاء لنموذج دولة الجزائر

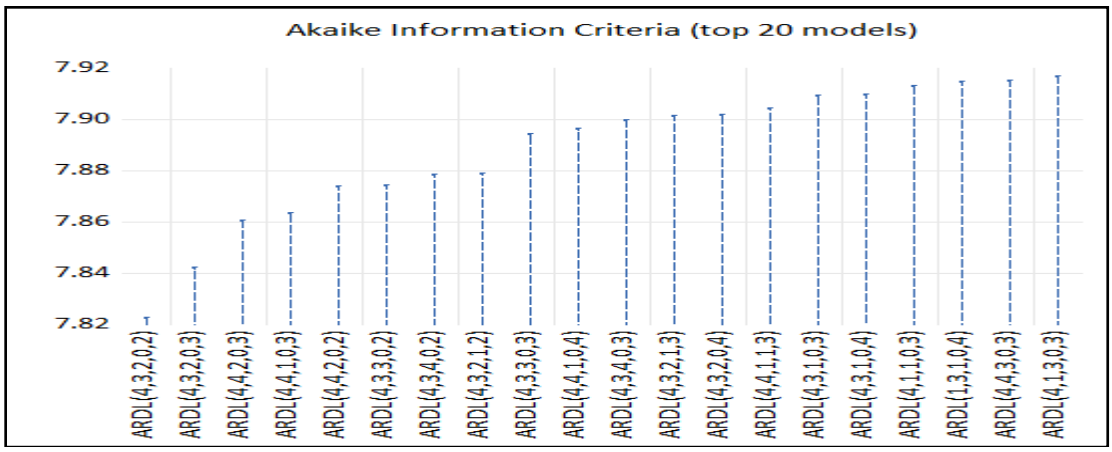

المصدر: مخرجات EViews13

يتبين من خلال مخرجات الشكل إلى أن النموذج ARDL(4,3,2,0,2) أخذ على أساس أكبر قيمة بالنسبة لمعيار معامل التحديد المصحح وأقل قيمة بالنسبة لمعيار AIC هو النموذج الأنسب من بين 20 نموذجا , ومنه سوف يتم اختبار الحدود انطلاقا من هذا النموذج.**2.2.تحديد فترة الإبطاء المثلى لدول العربية المختارة :** يوضح الجدول التالي نتائج أفضل فترة الإبطاء المثلى حسب معيار AIC لثلاث دول عربية هي تونس , المغرب , الأردن :

الجدول رقم (02-07) نتائج الفترة المثلى للإبطاء لنماذج الدول العربية المختارة

الدول	فترة الإبطاء المثلى
تونس	(3,0,3,4,4)
المغرب	(4,4,4,4,4)
الاردن	(2,4,2,4,2)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews13

من خلال الجدول، يتضح أن فترة الإبطاء المثلى تختلف من دولة عربية إلى أخرى، مما يعكس تباين ديناميكيات العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في كل حالة. فقد تم تحديد النموذج (3,0,3,4,4) كأفضل نموذج يعكس فترة الإبطاء المثلى في دولة **تونس**. أما في حالة دولة **المغرب**، فقد تم التوصل إلى النموذج

(4,4,4,4,4)، في حين أن دولة **الأردن** اعتمد على النموذج (2,4,2,4,2)، وذلك بالاعتماد على أقل قيمة لمعيار AIC.[1]

3. اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الحدود(Bounds Test)

يقوم هذا الاختبار على تحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات أم لا حيث أنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة كما في الاختبارات التقليدية للتكامل المتزامن لذلك يعفي هذا الاختبار من شرط التكامل المتشابه بين المتغيرات وهو ما يعد من مميزات نماذج ARDL.

1.3.اختبار الحدود التكامل المشترك لنموذج دولة الجزائر : يعرض الجدول التالي نتائج اختبار حدود التكامل المشترك بهدف تحديد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الاقتصاد الجزائري :

الجدول (02-08) : نتائج اختبار الحدود Bounds Test لنموذج دولة الجزائر

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	6.451638

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
35	2.460	3.460	2.947	4.088	4.093	5.532
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات EViews13

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة F-stat=6.45 تفوق قيمة الجدولية العليا I(1) عند مختلف درجات معنوية 1% , 5% ,10% , مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل .وبناء عليه يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام منهجية ARDL.

2.3.اختبار الحدود التكامل المشترك لنماذج الدول العربية المختارة :

الجدول رقم(02-09) : نتائج اختبار الحدود Bounds Test لنماذج الدول العربية المختارة

الدول	فيشر المحسوبة F.statistic	حجم العينة K	قيمة F الجدولية وفقا لتقديرات (PSS)	مستوى المعنوية		
				%1	%5	%10
تونس	F=6.0645	33	I(0)	4.280	3.058	2.525
			I(1)	5.840	4.223	3.560
المغرب	F=27.4792	31	I(0)	4.280	3.058	2.525
			I(1)	5.840	4.223	3.560

[1] انظر للملحق رقم(05),(06),(07)

الاردن	F=10.5737	40	I(0)	3.967	2.893	2.427
			I(1)	5.455	4.000	3.395

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم الإحصائية F المحسوبة لكل من **دولة تونس** (F = 6.0579) و **دولة المغرب** (F = 27.6813) و **دولة الاردن** (F = 10.5714) تفوقت على القيم الجدولية العليا I(1) عند مختلف مستويات الدلالة 1%،5%،و10%.مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل في جميع الدول الثلاث. وبناءً عليه، يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام منهجية ARDL لكل حالة على حدة.[1]

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، سيتم في هذا الجزء تقدير نتائج التكامل المشترك، وتحديد العلاقة طويلة الأجل، بالإضافة إلى تحليل العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

1.تقدير نموذج ARDL لدولة الجزائر:

يعدّ تقدير نموذج ARDL خطوة أساسية لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، خاصةً بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها.

1.1.تقدير معلمات نموذج دولة الجزائر في الأجل الطويل: تم توضيح نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-10) : نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج دولة الجزائر

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = GDP(-1) - (-12.533006*FD(-1) + 123.696524*TB(-1) - 0.654362*INF + 172.585483*FDI(-1) + 72.355224)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD(-1)	-12.53301	12.38563	-1.011899	0.3203
TB(-1)	123.6965	128.2286	0.964656	0.3430
INF	-0.654362	1.597033	-0.409736	0.6851
FDI(-1)	172.5855	83.10455	2.076727	0.0471
C	72.35522	30.75100	2.352939	0.0259

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات EViews13

[1] انظر للملحق رقم(08),(09),(10)

من خلال نتائج أعلاه المتعلقة بنتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لحالة الجزائر, هنا سنحاول تقييم النتائج من جانبين أو دلالتين:

الدلالة الإحصائية: أظهرت نتائج معاملات الأجل الطويل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يحمل أثرًا إيجابيًا ومعنويًا على الاقتصاد، حيث بلغ معامل التأثير 172.5855 بقيمة احتمالية 0.0471، مما يشير إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تسهم في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وإن كانت الدلالة الإحصائية عند مستوى 5%. في المقابل، أظهرت نتائج كل من الميزان التجاري (TB) ومعدل التضخم (INF) تأثيرًا غير معنوي، حيث بلغت قيمة معامل TB نحو 123.6965 ومعامل INF حوالي 0.6543-، وبقيم احتمالية 0.3430 و0.6851 على التوالي، أما متغير العجز المالي (FD)، فقد سجل معاملًا سلبيًا قدره 12.5330- بقيمة احتمالية 0.3203، مما يعكس علاقة عكسية غير معنوية مع النمو الاقتصادي. وقد بلغ الثابت في النموذج (C) قيمة 72.3552 وكان معنويًا إحصائيًا (p = 0.0259)، مشيرًا إلى وجود تأثير مستقل في المعادلة.

الدلالة الاقتصادية: أن أغلب النتائج المتوصل إليها (معالم النموذج) لا تتنافى أو لا تتعارض مع النظرية الاقتصادية بإستثناء معلمة الميزان التجاري الموجب بمقدار(TB=123.6965) يمكن إرجاع تفسيرها وسببها إلى العلاقة الوثيقة بين معالجة التضخم (إنخفاض التضخم) وما له من آثار مباشرة على الصادرات الإجمالية خاصة في ظل البرامج التنموية خلال الفترة2001-2009 (زيادة القدرة التنافسية للمنتوج المحلي الوطني) مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على المنتوج الوطني مما يعني زيادة الصادرات الوطنية الجزائرية وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري وقد ينتقل إلى ميزان المدفوعات.

2.1.تقدير معلمات نموذج دولة الجزائر في الأجل القصير: يعرض الجدول التالي نتائج تقدير نموذج معلمات الأجل القصير:

الجدول رقم (02-11) : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج دولة الجزائر

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 05/09/25 Time: 16:13
Sample: 1987 2019
Included observations: 33
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): FD TB INF FDI
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 2500
Selected model: ARDL(4,3,2,0,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.173661	0.024536	-7.077787	0.0000
D(GDP(-1))	-0.370176	0.137619	-2.689849	0.0134
D(GDP(-2))	-0.386281	0.144943	-2.665066	0.0141
D(GDP(-3))	-0.484659	0.180697	-2.682171	0.0136
D(FD)	0.802871	0.541383	1.482998	0.1523
D(FD(-1))	1.367146	0.567200	2.410342	0.0247
D(FD(-2))	1.458579	0.494718	2.948307	0.0074
D(TB)	-15.24536	4.708071	-3.238134	0.0038
D(TB(-1))	-14.19589	4.494526	-3.158485	0.0046
D(FDI)	13.45482	3.050460	4.410752	0.0002
D(FDI(-1))	-16.05468	3.681115	-4.361363	0.0002

R-squared	0.798788	Mean dependent var	3.932424
Adjusted R-squared	0.707328	S.D. dependent var	16.85022
S.E. of regression	9.115831	Akaike info criterion	7.519104
Sum squared resid	1828.164	Schwarz criterion	8.017940
Log likelihood	-113.0652	Hannan-Quinn criter.	7.686947
F-statistic	8.733742	Durbin-Watson stat	1.776637
Prob(F-statistic)	0.000013		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات EViews13

النتائج المحققة في الجدول (11) توضح تقدير معلمات الأجل القصير لدولة الجزائر, أما تفسيرها على المستوى الإحصائي والاقتصادي يكون كما يلي:

- **التفسير الإحصائي:** بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) نحو0.1736-، كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة له بلغت (0.0000)، بصورة أخرى توضح قيمة المعامل وجود تكامل مشترك بين مؤشرات المتغيرات المستقلة (FD, TB, INF, FDI) وهي دالة إحصائياً عند مستويات معنوية مقبولة، مما يدل على تحقق الشرطين الأساسيين: أن يكون المعامل سالبًا ومعنويًا إحصائيًا.

التفسير الاقتصادي: يعبر اقتصاديا معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) عن سرعة التكيف بين الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهذا يستلزم أن يكون سالبا ومعنويا وتظهر قيمة معامل التصحيح الخطأ سالبة 0.17 مما يعني أن اختلال التوازن يصحح خلال 17% من الاختلال يُصحَّح في كل فترة وهو يعني أن 17% من الفجوة بين المستوى الحالي والمستوى التوازني يصحح ويعدل في الفترة القادمة ويلاحظ إذا قريبا من الصفر في التعديل البطيء وهذا ما ينطبق مع حالة الجزائر ويشير معامل تصحيح الخطأ إلى السرعة التي يعود بها المتغير التابع(الناتج المحلي الإجمالي) إلى طويل الأجل بعد حدوث صدمات مؤقتة أو انحرافات عن هذا التوازن. مما يشير إلى وتيرة بطيئة نسبيا في العودة إلى المسار التوازني للناتج المحلي الإجمالي عند حدوث أي صدمة مؤقتة

2.تقدير نموذج ARDL للدول العربية المختارة :

يعدّ تقدير نموذج ARDL خطوة أساسية لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، خاصةً بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها.

1.2.تقدير معلمات النماذج في الأجل الطويل للدول العربية المختارة: تقدم الجداول التالية تقديرات المعلمات في الأجل الطويل للدول العربية، مما يساعد في فهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي المستدام لهذه الدول:

الجدول رقم(02-12) : نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج دولة تونس

Variable	Coeffcient	Std.Error	t-Statistic	Prob
FD	0.823403	1.491261	0.552152	0.5952
TB(-1)	-4.709029	0.786925	-5.984089	0.0000
INF(-1)	-2.216726	0.282417	-7.849120	0.0000
FDI(-1)	7.426595	1.706636	4.351600	0.0002
C	25.26124	2.317983	10.89794	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

في الجدول (12) أشارت النتائج المبدئية على وجود علاقة طويلة الأجل لدولة تونس سواءا من الناحية الإحصائية أو الاقتصادية ولتفسير ذلك يكون كالتالي:[1]

الدلالة الإحصائية: تشير نتائج معاملات الأجل الطويل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يحمل أثرًا إيجابيًا ومعنويًا على الاقتصاد التونسي، حيث بلغ معامل التأثير 7.426595 بقيمة احتمالية 0.0002، مما يدل على أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد على المدى الطويل. في المقابل، أظهر كل من الميزان التجاري (TB) والتضخم (INF) تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا، حيث بلغت قيمة معامل الميزان التجاري 4.709029- والتضخم 2.216726-، وكلاهما بقيمة احتمالية (0.0000)، ما يعكس أن تفاقم العجز التجاري وارتفاع معدلات التضخم يضعفان الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ. أما متغير FD فقد بلغت معاملته 0.823403، لكنها غير معنوية إحصائيًا (p = 0.5952)، كما بلغت قيمة الثابت (C) في النموذج 25.2612 وهي معنوية للغاية (p = 0.0000)، ما يشير إلى وجود تأثير مستقل وثابت في النموذج

- **الدلالة الاقتصادي:** إن التفسير الاقتصادي للمعالم المقدرة مناسبة وملائمة للفكر الاقتصادي , بإستثناء متغيرة العجز المالي والملاحظ أنها فائض (FD=0.8234) , من المنظور الكلاسيكي الجديد هذا الفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل الحاجة للاقتراض الحكومي ومما يقلل من الضغط مع أسعار الفائدة خاصة في حالة دولة تونس مع اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من جهة وعدم الاستقرار السياسي من جهة آخرى من خلال التعديلات الوزارية بعد الثورة , كما أن هذا الفائض يشجع على

[1] انظر للمحلق رقم(11)

الاستثمار الخاص ويرجع من ..الاقتصاد وعلى المدى الطويل باعتبار أن الفائض يتحقق عبر تخفيض الاستثمار العام وقد يقلل من النمو المستقبلي.

الجدول رقم(02-13) : نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج دولة المغرب

Variable	Coeffcient	Std.Error	t-Statistic	Prob
FD(-1)	-1.122885	2.435695	-0.461012	0.6486
TB(-1)	-0.414044	1.583693	-0.261442	0.7958
INF(-1)	-5.571771	1.949426	-2.858160	0.0083
FDI(-1)	25.56144	7.239381	3.530887	0.0016
C	70.52775	15.74291	4.479970	0.0001

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

يوضح الجدول (13) أن النتائج الأولية تشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل في حالة دولة المغرب، سواء من الجانب الإحصائي أو من الجانب الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:[1]

الدلالة الإحصائية: أظهرت نتائج نموذج التكامل المشترك للأجل الطويل لدولة المغرب أن هناك تأثيرًا متفاوتًا للمتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي. فقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو العامل الأكثر تأثيرًا إيجابيًا، حيث بلغ المعامل 25.5614 وكان ذا دلالة إحصائية قوية ($p = 0.0016$)، ما يؤكد على أهمية تعزيز بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لدعم النمو الاقتصادي في المغرب. من جهة أخرى، أظهرت معدلات التضخم (INF) تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي، حيث بلغ المعامل 5.5717- واحتمالية ($p = 0.0083$)، مما يشير إلى أن ارتفاع التضخم يحد من قدرة الاقتصاد على النمو، ويؤكد الحاجة إلى سياسات نقدية فعّالة لضبط الأسعار. أما متغيرا الميزان التجاري (TB) و(FD)، فقد أظهرا معاملات غير معنوية إحصائيًا أكبر من 0.05، ما يعني أن أثرهما على المدى الطويل غير مؤثر ضمن هذا النموذج , وبلغت قيمة الثابت (C) في النموذج 70.5277 وهي معنوية للغاية ($p = 0.0001$)، ما يدل على وجود تأثير مستقل وثابت في النموذج.

- **الدلالة الاقتصادية:** نتائج تقدير العلاقة الطويلة الاجل تتلائم وتتطابق مع الفكر الاقتصادي خاصة فيما يتعلق باختبار فرضية العجز الثنائي ، وهذا راجع ان الاقتصاد المغربي حقق تحولات كبيرة، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية سنة 1983 والاصلاح الاقتصادي سنة 1999 ، واصلاح اقتصادي سنة 2013 من خلال رؤية إقتصادية تنموية للمخططين الأزرق والاخضر للنهوض بالسياحة والفلاحة في المملكة المغربية ، "آفاق "2020مما أثر والنمو المعتدل، وزيادة في الاستثمار الأجنبي

[1] انظر للمحلق رقم (12)

المباشر، وهو موضح في معلمة تقدير تميزت هذه الفترة بتسارع النمو، وزيادة في الصادرات وانخفاض عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية .

الجدول رقم(02-14) : نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج دولة الأردن

Variable	Coeffcient	Std.Error	t-Statistic	Prob
FD(-1)	96.18788	257.1870	0.3740000	0.7107
TB(-1)	-48.34311	113.7823	-0.424874	0.6735
INF(-1)	-2.733631	6.894943	-0.396469	0.6942
FDI(-1)	56.17058	157.4756	0.356694	0.7235
C	5.304067	35.61475	0.148929	0.8825

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

تشير النتائج الواردة في الجدول (14) إلى وجود علاقة طويلة الأجل بالنسبة لدولة الأردن، وذلك من حيث الدلالة الإحصائية والمعنى الاقتصادي، ويُفسر ذلك على النحو التالي:[1]

الدلالة الإحصائية: تُظهر نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لدولة **الأردن**، وفقًا لمخرجات نموذج التكامل المشترك، أن جميع المتغيرات الاقتصادية (FD، TB، INF، FDI) لا تؤثر على النمو الاقتصادي، حيث تجاوزت القيم الاحتمالية (Prob) عتبة 0.05 لكل المتغيرات. فعلى الرغم من أن معامل العجز المالي (FD) بلغ 96.1878 والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغ 56.1705، إلا أنه ليس ذو الدلالة الإحصائية ($p = 0.7107$ و$p = 0.7235$ على التوالي) يعكس أن هذه المتغيرات لا تمارس تأثيرًا معنويًا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وينطبق الأمر ذاته على الميزان التجاري والتضخم، اللذين أظهرا أيضًا عدم معنوية في التأثير. وكما بلغت قيمة الثابت (C) في النموذج 5.3040 وهي معنوية للغاية ($p = 0.0000$)، ما يشير إلى عدم وجود تأثير مستقل وثابت في النموذج.

- **الدلالة الاقتصادية:** الملاحظ من خلال النتائج الاحصائية انها غير معنوية وغير مستقرة الا ان التحليل الاقتصادي متطابقة مع النظرية الاقتصادية باستثناء اشارة الموازنة العامة الموجبة والتي تتتلائم مع فرضية الاختبار المزدوج ، باعتبار ان الاقتصاد الأردني فترات من النمو الاقتصادي والركود خلال فترة الدراسة ، في مؤشرات اقتصادية التي شهدت نموًا ملحوظًا والبعض الآخر الذي أثرت عليه الأزمات او خاصة فيم يتعلق بالعجز الاحادي في الميزان التجاري وهذه بسبب الديون الخارجية، خلال المساعدات والديون وحوالات العاملين في الخارج، الذين كانوا قد هاجروا للعمل في الدول النفطية تحديدًا بعد أن ضاقت بهم السبل في الأردن خلال عقد التسعينيات ت بسبب نسب التضخم العالية التي

[1] انظر للمحلق رقم (13)

جلبها نهج الانفاق الاستهلاكي بالأخص على المستوردات الترفيهية وحتى الأساسية التي رفعت من الطلب عليها وبالتالي رفعت أسعارها هي والسلع المحلية الشبيهة. خلال المساعدات والديون وحوالات العاملين في الخارج، الذين كانوا قد هاجروا للعمل في الدول النفطية تحديدًا بعد أن ضاقت بهم السبل في الأردن خلال عقد التسعينيات ت بسبب نسب التضخم العالية التي جلبها نهج الانفاق الاستهلاكي بالأخص على المستوردات الترفيهية وحتى الأساسية التي رفعت من الطلب عليها وبالتالي رفعت أسعارها هي والسلع المحلية الشبيهة.

2.2.تقدير معلمات النماذج في الأجل القصير للدول العربية المختارة: تعرض الجداول التالية تقديرات المعلمات في الأجل القصير للدول العربية، مما يساعد في فهم التغيرات الاقتصادية السريعة التي تحدث في هذه الدول :

الجدول رقم (02-15) : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج دولة تونس

$D(GDP)=0.84\,.\,d(GDP(-1))+0.21\,.\,d(GDP(-2))-1.81\,.\,d(TB)+0.89\,.\,d(TB(-1))-0.50.\,d(TB(-2))$ $(8.22)^{***}$ $(2.72)^{**}$ $(-9.02)^{***}$ $(3.74)^{***}$ $(-3.60)^{***}$ $+0.15\,.\,d(INF)+1.24\,.\,d(INF(-1))+0.22\,.\,d(INF(-2))+0.58\,.\,d(INF(-3))-2.95\,.\,d(FDI)-2.42.$ (1.14) $(6.60)^{***}$ (1.17) $(3.53)^{***}$ $(-7.64)^{***}$ $(-3.21)^{***}$ $d(FDI(-1))-2.06\,.\,(FDI(-2))-3.07\,.\,(FDI(-3))-\mathbf{0.48\,.\,CointEq(-1)}$ $(-2.98)^{***}$ $(-5.82)^{***}$ $(-7.02)^{***}$			
$R^2 = 0.9216$	$F = 17.2016$ Prob=0.0000	$DW = 1.98$	$n = 33$
ملاحظة : تمثل * , **, ***, تمثل المعنوية الإحصائية عند5%،10%،1% على التوالي و القيم التي بين قوسين تمثل إحصائية ستودنت.			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

تُظهر النتائج الواردة في الجدول (15) تقدير معلمات الأجل القصير للاقتصاد التونسي، ويمكن تفسير هذه النتائج من الجانبين الإحصائي والاقتصادي كما يلي:[1]

- **التفسير الإحصائي:** تم تقدير قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) حوالي 0.48-، وتشير القيمة الاحتمالية المصاحبة والتي بلغت (0.0000) إلى دلالة إحصائية قوية، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وتدل هذه النتيجة على تحقق الشرطين الضروريين لوجود التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة (FD، TB، INF، FDI)، وهما أن يكون معامل التصحيح سالبًا ودالًا إحصائيًا عند مستويات المعنوية المقبولة.

[1] انظر للمحلق رقم (14).

التفسير الاقتصادي: يمثل اقتصاديا معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) من الناحية الاقتصادية عن سرعة انتقال النظام من حالة عدم التوازن في الأجل القصير إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، وهو ما يستوجب أن تكون قيمة هذا المعامل سالبة ومعنوية إحصائيًا. وقد بلغت قيمة معامل التصحيح نحو -0.48، مما يشير إلى أن حوالي 48% من الفجوة بين القيمة الحالية للناتج المحلي الإجمالي ومستواهالتوازني يتم تصحيحها في الفترة التالية(سنتين و10أشهر تقريبا). وتعني هذه القيمة أن العودة إلى المسار التوازني تحدث بوتيرة معتدلة، إذ كلما اقتربت القيمة من -1 كانت وتيرة التصحيح أسرع. ويعكس ذلك قدرة الاقتصاد التونسي على التكيف مع الصدمات المؤقتة والانحرافات عن التوازن، حيث يشير هذا المعامل إلى سرعة استجابة الناتج المحلي الإجمالي للعودة إلى التوازن طويل الأجل بعد التعرض لأي اضطرابات قصيرة الأجل.

الجدول رقم (02-16) : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج دولة المغرب

$D(GDP)=-0.30\,.\,d(GDP(-1))-0.77.\,d(GDP(-2))-0.74.\,d(GDP(-3))+3.59\,.\,d(FD)-0.45.\,d(FD(-$ $(-4.47)^{***}$ $(-9.74)^{***}$ $(-8.58)^{***}$ $(13.31)^{***}$ $(1.94)^{**}$ $1))+0.82\,.\,d(FD(-2))-0.43\,.\,d(FD(-3))-2.26\,.\,d(TB)-2.11\,.\,d(TB(-1))-2.86\,.\,d(TB(-2))-2.83\,.$ $(3.67)^{***}$ (-1.68) $(-17.84)^{***}$ $(-10.79)^{***}$ $(-12.51)^{***}$ $(-11.15)^{***}$ $d(TB(-3))+0.30\,.\,d(INF)+1.12\,.\,d(INF(-1))-0.15\,.\,d(INF(-2))+1.25\,.\,d(INF(-3))-2.52\,.\,d(FDI)-$ (1.69) $(7.05)^{***}$ (-1.16) $(8.32)^{***}$ $(-6.17)^{***}$ $11.02.\,d(FDI(-1))-9.82\,.\,(FDI(-2))-4.14\,.\,(FDI(-3))-0.28\,.\,CointEq(-1)$ $(-14.13)^{***}$ $(-12.56)^{***}$ $(-8.71)^{***}$ $(-17.38)^{***}$			
$R^2 = 0.9837$	$F = 34.9715$ Prob=0.0000	$DW = 1.96$	$n = 31$
ملاحظة : تمثل * , **, ***, تمثل المعنوية الإحصائية عند5%،10%،1% على التوالي و القيم التي بين القوسين تمثل احصائية ستودنت.			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

يعرض الجدول (16) نتائج تقدير معلمات الأجل القصير الخاصة بالاقتصاد المغربي، ويُقدَّم تفسير هذه النتائج من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية على النحو التالي:[1]

- **التفسير الإحصائي:** أظهرت نتائج النموذج أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) بلغت -0.28،. كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة له (0.0000) تعكس دلالة إحصائية قوية، ما يعني تحقق شرطَي السلبية والمعنوية اللازمَين لصحة العلاقة في الأجل الطويل.

التفسير الاقتصادي: من الناحية الاقتصادية، يُشير معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) إلى مدى سرعة التكيف من الأجل القصير نحو الأجل الطويل، وهو ما يتطلب أن يكون المعامل سالبًا ومعنويًا من الناحية الإحصائية. وقد بلغت قيمة هذا المعامل -0.28 ، مما يعني أن نحو 28% من الفجوة

[1] انظر للملحق رقم (15).

بين المستوى الحالي والمستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة التالية(3 سنوات و 7أشهر تقريبا). وبما أن القيمة لا تزال بعيدة عن1−، فإن ذلك يعكس وجود وتيرة تصحيح بطيئة نسبيًا. وينطبق هذا الوضع على حالة الاقتصاد المغربي، حيث يشير معامل تصحيح الخطأ إلى مدى سرعة استجابة المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) للعودة إلى التوازن طويل الأجل بعد التعرض لصدمات مؤقتة أو انحرافات قصيرة الأجل. وبذلك فإن العودة إلى المسار التوازني للناتج المحلي الإجمالي تتم بوتيرة غير سريعة، مما يعكس مرونة محدودة في الاستجابة للاضطرابات الاقتصادية قصيرة الأجل.

الجدول رقم (02-17) : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج دولة الأردن

$D(GDP)=-0.44\ .\ d(GDP(-1))\ -0.30\ .\ d(FD)-0.32\ .\ d(FD(-1))-0.69\ .\ d(FD(-2))-\ 1.06\ .\ d(FD(-3))+$ $(-2.93)^{***}\quad (-1.38)\quad (-1.67)\quad (-3.11)^{***}\quad (-4.89)^{***}$ $0.20\ .\ d(TB)-\ 0.49\ .\ d(TB(-1))\ -0.04\ .\ d(INF)-\ 0.05\ .\ d(INF(-1))\ -0.01\ .\ d(INF(-2))+0.04\ .$ $(1.63)\quad (-3.96)^{***}\quad (-2.26)^{**}\quad (-2.96)^{***}\quad (-0.94)\quad (2.45)^{**}$ $d(INF(-3))+0.03.\ d(FDI)-0.96.\ d(FDI(-1))\ -0.01\ .\ CointEq(-1)$ $(0.16)\quad (-4.84)^{***}\quad (-8.85)^{***}$			
$R^2 = 0.8881$	$F = 15.8867$ Prob=0.0000	$DW = 2.13$	$n = 40$
ملاحظة : تمثل * , **, ***, تمثل المعنوية الإحصائية عند5%،10%،1% على التوالي و القيم التي بين القوسين تمثل احصائية ستودنت.			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

تُبرز النتائج الواردة في الجدول (17) تقديرات معلمات الأجل القصير في حالة دولة الأردن، ويُمكن تحليلها وتفسيرها من المنظورين الإحصائي والاقتصادي كما يلي:[1]

- **التفسير الإحصائي:** تشير نتائج التقدير إلى أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) بلغت 0.01−،. أما القيمة الاحتمالية المصاحبة، فقد بلغت 0.0000، مما يدل على دلالة إحصائية قوية للمعامل. وتوضح هذه النتيجة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (FD، TB، INF، FDI)، حيث تحقق الشرطان الأساسيان: أن يكون معامل التصحيح سالبًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستويات معنوية مقبولة، وهو ما يعكس وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

التفسير الاقتصادي: يُشير معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) من الجانب الاقتصادي إلى سرعة التكيف من الأجل القصير نحو الأجل الطويل، ويتطلب ذلك أن يكون المعامل سالبًا ودالًا إحصائيًا. وقد جاءت قيمة معامل التصحيح سالبة بمقدار 0.012−، مما يدل على أن نحو 1.2% فقط من

[1] انظر للملحق رقم (16).

الفجوة بين المستوى الحالي والمستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة التالية(83 سنة). وبما أن هذه القيمة قريبة جدًا من الصفر، فإنها تعكس وتيرة شديدة البطء في تعديل الاختلال، وهو ما ينطبق على حالة الاقتصاد الأردني. ويُعبّر هذا المعامل عن مدى سرعة استجابة المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) للعودة إلى توازنه طويل الأجل بعد التعرض لصدمات مؤقتة أو انحرافات قصيرة الأجل، مما يشير إلى ضعف القدرة على استعادة المسار التوازني للناتج المحلي الإجمالي عند حدوث اضطرابات اقتصادية.

المطلب الثالث: الاختبارات التشخصية لنماذج الدول المختارة

تستخدم هذه الاختبارات للتأكد من أن النموذج الذي تم تقديره في دراستنا لا يعاني من المشاكل القياسية مثل مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء أو مشكلة التجانس , حيث إن وجود هذه المشكلات يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة ولهذا السبب نعتمد على مجموعة من الاختبارات التي نعرض أبرزها فيما يلي:

1.اختبارات التشخصية للنموذج الجزائر المقدر: يهدف هذه الجزء إلى تقييم مدى ملاءمة ودقة النموذج الاقتصادي المقدر لاقتصاد الجزائر من خلال تطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية الإحصائية:

1.1.إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: تم الاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey للكشف عن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج المقدر وتعرض النتائج في الجدول التالي لتوضيح مخرجات هذا الاختبار:

- عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء
- وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

الجدول رقم(02-18) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.356073	Prob. F(2,15)	0.7062
Obs*R-squared	1.495710	Prob. Chi-Square(2)	0.4734

المصدر: مخرجات EViews13

تشير نتائج الاختبار إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج , حيث أن قيمة الاحتمالية ل F-stas و Chi-Square (0.7062 و 0.4734 على التوالي) أكبر من مستوى الدلالة 5 % وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسل بين البواقي التقدير.

2.1.التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير: تم استخدام اختبار Jarque-Bera لفحص مدى مطابقة توزيع الأخطاء للتوزيع الطبيعي وقد جاءت نتائج الاختبار موضحة في الشكل التالي:

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
- البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (02-11) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج وفق جارك بيرا(Jarque-Bera)

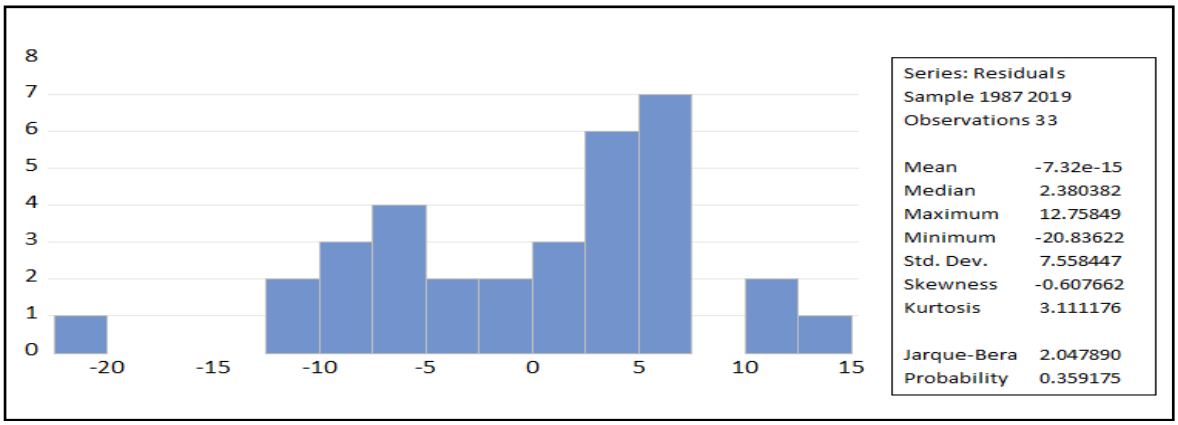

المصدر: مخرجات EViews13

يظهر من خلال الشكل البياني أن قيمة اختبار(JB) بلغت2.0478 مع احتمال قدره 0.3591 وهي قيمة تفوق مستويات المعنوية(1 % , 5 %, 10 %) وعليه لا نرفض فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا , مما يعني أن النموذج مقبول من ناحية الإحصائية.

3.1.إختبار عدم ثبات تباين: يتيح لنا هذا الاختبار فحص تجانس تباين الأخطاء العشوائية ,أي التحقق مما إذا كان تباين الأخطاء ثابتا أم لا , ومن أجل الكشف عن مشكلة تجانس التباين تم استخدام ARCH, وتعرض نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

- عدم وجود مشكلة ثبات تباين
- وجود مشكلة ثبات تباين

الجدول رقم(02-19) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.090382	Prob. F(1,30)	0.7658
Obs*R-squared	0.096117	Prob. Chi-Square(1)	0.7565

المصدر: مخرجات EViews13

تظهر نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية لكل من F-stat و Chi-Square (0.0.7658 و 0.7565 على التوالي) مما يدعم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة, بما يعني أن تباين البواقي متجانس ولا توجد مشكلة معنوية لعدم ثبات التباين في النموذج.

4.1.إختبار Ramsey Test : يتم الاعتماد على اختبار Ramsey TEST للتحقق من صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر ,وتعكس نتائج هذا الاختبار قبول الشكل الدالي للنموذج ,كما تظهر نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم(02-20) : نتائج اختبار Ramsey TEST

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) FD FD(-1) FD(-2) FD(-3) TB TB(-1) TB(-2) INF FDI FDI(-1) FDI(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.395997	16	0.6973
F-statistic	0.156814	(1, 16)	0.6973
Likelihood ratio	0.321854	1	0.5705

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	17.74367	1	17.74367
Restricted SSR	1828.164	17	107.5391
Unrestricted SSR	1810.420	16	113.1513

المصدر: مخرجات EViews13

أظهرت نتائج اختبار Ramsey أن الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج مناسب، حيث تم رفض فرضية العدم التي تفيد بعدم صحة هذا الشكل، وذلك استناداً إلى قيمة F-statistic الاحتمالية البالغة 0.6973، والتي تفوق مستوى الدلالة 0.05 , وهذا يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

5.1.اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر: للتأكد من استقرار هيكل النموذج المقدر تم استخدام اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (Cusum) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cusum of Squares) , وأظهرت نتائج الاختبارين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-12) : نتائج استقرارية معالم النموذج

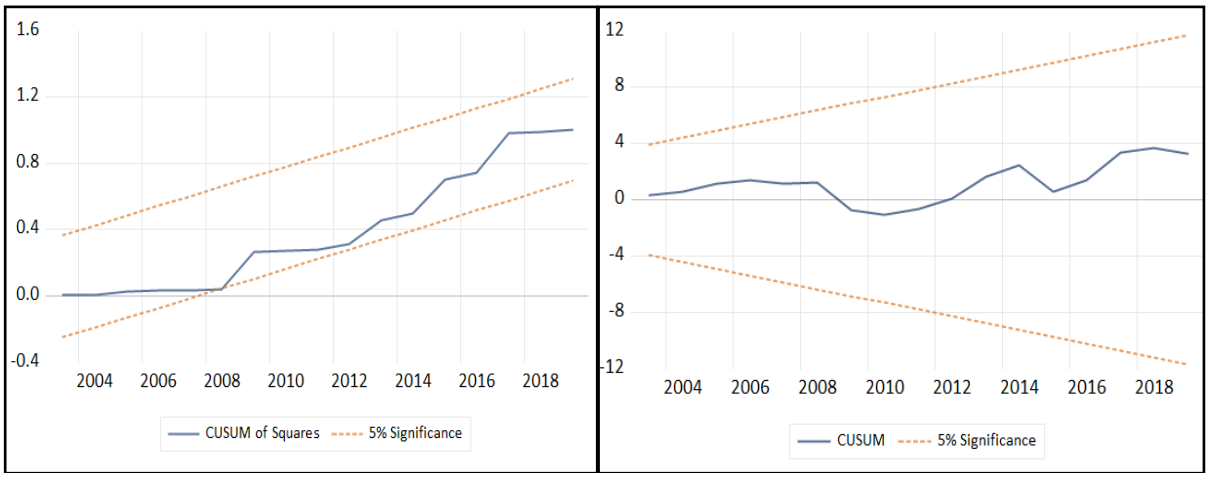

المصدر: مخرجات EViews13

يتضح من الشكل رقم (11) أن معاملات نموذج ARDL تتمتع بالاستقرار الهيكلي عبر الزمن، حيث تقع إحصائيات الاختبارين ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى عدم وجود تغيرات هيكلية تؤثر على النموذج خلال فترة الدراسة.

2.اختبارات التشخصية لنماذج الدول العربية المختارة المقدرة: تمثل الاختبارات التشخيصية خطوة محورية في تحليل النماذج الاقتصادية المقدرة للدول العربية، إذ تساهم في الكشف عن مدى موثوقيتها وسلامتها الإحصائية والجدول التالي يوضح أهم نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (02-21) : نتائج الاختبارات التشخيصية لنماذج الدول العربية المقدرة المختارة

الاختبار	إحصائية	القيمة	Prob
تونس			
الارتباط الذاتي	F-statistic	0.0973	(0.9079)
	Chi-Square(2)	0.5270	(0.7683)
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	2.0211	(0.3640)
عدم ثبات التباين	F-statistic	0.0289	(0.8660)
	Chi-Square(2)	0.0308	(0.8605)
اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج	F-statistic	1.0266	(0.3233)
استقرارية معالم النموذج	CUSUM	مستقر	
	CUSUM of Squares	مستقر	
المغرب			
الارتباط الذاتي	F-statistic	0.3040	(0.7534)
	Chi-Square(2)	4.0924	(0.1292)
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	0.7674	(0.6813)
عدم ثبات التباين	F-statistic	1.9425	(0.1744)
	Chi-Square(2)	1.9463	(0.1630)
اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج	F-statistic	0.1024	(0.9223)
استقرارية معالم النموذج	CUSUM	مستقر	
	CUSUM of Squares	مستقر	
الأردن			
الارتباط الذاتي	F-statistic	0.8269	(0.4525)
	Chi-Square(2)	3.2030	(0.2016)
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	1.453801	(0.4834)
عدم ثبات التباين	F-statistic	0.0371	(0.8483)
	Chi-Square(2)	0.0390	(0.8433)
اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج	F-statistic	1.9163	(0.0697)
استقرارية معالم النموذج	CUSUM	مستقر	
	CUSUM of Squares	مستقر	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

- **بالنسبة لنموذج دولة تونس:** أظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر لتونس سلامة النموذج القياسي من المشاكل الشائعة. فقد بين اختبار الارتباط الذاتي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث كانت قيم الاحتمالية لإحصائيتي F-sta و Chi-Square (0.9079 و 0.7683 على التوالي) أعلى بكثير من مستوى الدلالة 0.05. كما أشار اختبار Jarque-Bera إلى أن البواقي تتبع توزيعًا طبيعيًا (Prob = 0.3640)، مما يدعم صحة الاستدلال الإحصائي. بالإضافة إلى ذلك، أكد اختبار عدم ثبات التباين تجانس تباين الأخطاء (Prob لـ F-statistic و Chi-Square بلغت(0.8660 و0.8605 على التوالي)، مما يشير إلى كفاءة النموذج. وأظهر اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج أن النموذج المقدر لتونس يتمتع بتوصيف صحيح (Prob لـ F-statistic بلغت 0.3233) , وأخيرا أن معلمات النموذج تتمتع باستقرار هيكلي عبر الزمن.[1]
- **بالنسبة لنموذج دولة المغرب:** تشير نتائج الاختبارات التشخيصية إلى أن النموذج القياسي المقدر للمغرب يتمتع بجودة عالية وموثوقية. فقد أكدت اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي أن النموذج خالٍ من هذه المشكلة، حيث بلغت قيم الاحتمالية لإحصائيتي F-sta و Chi-Square (0.7534 و 0.1292 على التوالي) مستويات عالية تدعم فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي. وبالمثل، جاءت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لتؤكد أن بواقي النموذج تتوزع توزيعًا طبيعيًا، وهو ما يعزز من صلاحية الاستدلالات الإحصائية (Prob = 0.6813). كما أظهر اختبار عدم تجانس التباين أن تباين الأخطاء ثابت، مما مما يشير إلى كفاءة النموذج في تقدير العلاقات بين المتغيرات (Prob لـ F-statistic و Chi-Square بلغت 0.1744 و 0.1630 على التوالي). والأهم من ذلك، أثبت اختبار مدى ملائمة النموذج أن النموذج المقدر يمثل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بشكل صحيح، حيث بلغت قيم الاحتمالية لإحصائيتي F و t (0.9223 لكلاهما) قيمًا مرتفعة جدًا. وأيضا أن معلمات النموذج تتمتع باستقرار هيكلي عبر الزمن.[2]
- **بالنسبة لنموذج دولة الأردن:** تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية التي أجريت على النموذج القياسي المقدر للأردن على جودته وموثوقيته الإحصائية. فقد جاءت نتائج اختبارات الارتباط الذاتي لتشير بوضوح إلى عدم وجود مشكلة في النموذج من هذه الناحية، حيث كانت قيم الاحتمالية لإحصائيتي F و Chi-Square (0.4525 و 0.2016 على التوالي) مرتفعة للغاية، مما يدعم فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. كما أن نتائج اختبار التوزيع الطبيعي تؤكد أن بواقي النموذج تتوزع توزيعًا طبيعيًا (Prob = 0.4834). بالإضافة إلى ذلك، أظهر اختبار عدم تجانس التباين أن تباين الأخطاء ثابت (Prob لـ F-statistic و Chi-Square بلغت 0.8483 و 0.8433 على التوالي)،

[1] انظر للمحلق رقم (17),(18),(19),(20),(21).
[2] انظر للملحق رقم (22),(23),(24),(25),(26).

مما يشير إلى أن النموذج يتمتع بالكفاءة في تقدير العلاقات بين المتغيرات. والأهم من ذلك، أن اختبار مدى ملائمة النموذج يثبت أن النموذج المقدر يمثل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بشكل صحيح، على الرغم من أن قيمة الاحتمالية لإحصائية F كانت قريبة من مستوى الدلالة (Prob = 0.0697)، وأيضا قيمة الاحتمالية لإحصائية t مطابقة لها. وفي الأخير نجد أن معلمات النموذج تتمتع باستقرار هيكلي عبر الزمن.[1]

2.اختبار السببية :

بناءً على ما سبق من تحليل لجودة النموذج الإحصائي، والذي أظهر نتائج مطمئنة، يصبح من المنطقي الآن الانتقال إلى فحص العلاقات الديناميكية المحتملة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. ولفهم اتجاه التأثيرات بين هذه المتغيرات، سيتم استخدام أداة إحصائية شائعة ومهمة في تحليل السلاسل.

1.2.اختبار السببية لدولة الجزائر: سعيًا لاستكشاف الروابط السببية المحتملة بين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري، سيتم تحليل هذه العلاقات باستخدام:

الجدول رقم(02-22) : نتائج اختبار السببية لغرانجر لدولة الجزائر

فرضية العدم	Prob	سببية Granger	نوع السببية
GDP لا تسبب FD	0.1028	/	/
FD لا تسبب GDP	0.1256		
GDP تسبب TB	0.0395	TB← GDP GDP← TB	ثنائية
TB تسبب GDP	0.0056		
GDP لا تسبب INF	0.7312	/	/
INF لا تسبب GDP	0.5056		
GDP لا تسبب FDI	0.8282	GDP← FDI	أحادية
FDI تسبب GDP	0.0226		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

نلاحظ من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي (GDP) لا يُسبب العجز المالي (FD) حيث إن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما أن الاستثمار الأجنبي لا يُسبب النمو الاقتصادي أيضًا، مما يدل على عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين. أما بالنسبة للعلاقة بين النمو الاقتصادية (GDP) والعجز التجاري (TB)، فتُظهر النتائج أن الناتج المحلي يُسبب العجز التجاري، بينما العجز التجاري لا يُسبب النمو الاقتصادي، وهو ما يشير إلى علاقة سببية أحادية الاتجاه من GDP نحو TB.وفيما يخص التضخم (INF)، فإن القيم الاحتمالية لكل من INF نحو GDP وGDP نحو INF تفوق 0.05، مما يعني غياب العلاقة السببية بين المتغيرين. أخيرًا، تُظهر النتائج وجود علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي

[1] انظر للملحق رقم (27),(28),(29),(30),(31).

المباشر (FDI) إلى النمو الاقتصادي (GDP) أقل من 0.05، بينما لا يوجد تأثير عكسي من الناتج المحلي إلى (FDI) ، ما يدل على علاقة سببية أحادية من (FDI) نحو (GDP).[1]

ويمكن توضيح التحليل السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02-13) : العلاقة السببية بين متغيرات دولة الجزائر

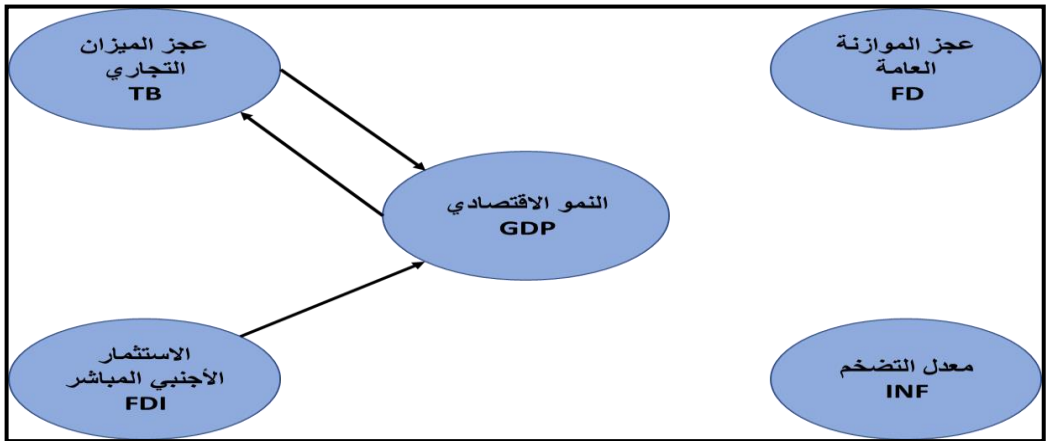

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد الى مخرجات EViews13

2.2.اختبار السببية لدول العربية المختارة: من أجل تحليل معمق للتأثيرات الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية، سيتم اختبار السببية للكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية:

الجدول رقم (02-23) : نتائج اختبار السببية لغرانجر لدول العربية المختارة

الدول	فرضية العدم	prob	سببية Granger	نوع السببية
تونس	FD تسبب GDP	0.0186	FD ← GDP GDP← FD	ثنائية
	GDP لا تسبب FD	0.0262		
	TB تسبب GDP	0.0019	TB← GDP	أحادية
	GDP لا تسبب TB	0.7757		
	INF لا تسبب GDP	0.6517	GDP← INF	أحادية
	GDP لا تسبب INF	0.0305		
	FDI لا تسبب GDP	0.4385	GDP← FDI	أحادية
	GDP تسبب FDI	0.0069		
المغرب	FD لا تسبب GDP	0.0148	FD ← GDP	أحادية
	GDP لا تسبب FD	0.6457		
	TB لا تسبب GDP	0.0852	/	/
	GDP لا تسبب TB	0.0841		
	INF لا تسبب GDP	0.1208	/	/

[1] انظر للملحق رقم (32).

	INF لا تسبب GDP	0.5053		
	GDP لا تسبب FDI	0.1077	/	/
	FDI لا تسبب GDP	0.4709		
	GDP تسبب FD	0.0007	FD ← GDP	أحادية
	FDلا تسبب GDP	0.7429		
	GDP لا تسبب TB	0.3783	GDP ← TB	أحادية
	TB تسبب GDP	0.0001		
الأردن	GDP لا تسبب INF	0.1193	/	/
	INF لا تسبب GDP	0.7294		
	GDP لا تسبب FDI	0.9547	GDP ← FDI	أحادية
	FDI تسبب GDP	0.0006		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews13

- **بالنسبة لدولة تونس:** تظهر نتائج تحليل العلاقات السببية في تونس وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العجز المالي (FD) والنمو الاقتصادي (GDP)، حيث أن كلاهما يؤثر في الآخر عند مستوى معنوية 5%. بالإضافة إلى ذلك، يشير الجدول إلى أن كلاً من الميزان التجاري (TB) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يسببان النمو الاقتصادي (GDP) بشكل معنوي. كما أن التضخم (INF) يظهر كسبب للنمو الاقتصادي (GDP). في المقابل، لا يبدو أن النمو الاقتصادي (GDP) يسبب أيًا من الميزان التجاري (TB) أو التضخم (INF) أو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).[1]
- **بالنسبة لدولة المغرب:** تكشف نتائج تحليل العلاقات السببية في المغرب أن النمو الاقتصادي (GDP) يسبب العجز المالي (FD) عند مستوى معنوية 5%. وعلى عكس ما ورد في التحليل الأولي، لا يظهر أن العجز المالي (FD) يسبب النمو الاقتصادي (GDP). كما أن النمو الاقتصادي لا يبدو أنه يؤثر بشكل معنوي على الميزان التجاري (TB) أو التضخم (INF) أو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). وأيضا أن الميزان التجاري (TB) والتضخم (INF) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لا يسببان النمو الاقتصادي (GDP) في المغرب.[2]
- **بالنسبة لدولة الأردن:** أظهرت نتائج هذا النموذج عن وجود تأثير سببي معنوي أحادي عند مستوى 5% من كل من النمو الاقتصادي(GDP) على العجز المالي (FD) , والميزان التجاري (TB) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي (GDP)، وعلى الجانب الآخر، لا تدعم البيانات وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي (GDP) تجاه أي من الميزان التجاري (TB) أو

[1] انظر للملحق رقم (33).
[2] انظر للملحق رقم (34).

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). بالإضافة إلى ذلك، لا يظهر أن هناك تأثيرًا سببيًا متبادلًا بين النمو الاقتصادي والتضخم (INF).[1]

[1] انظر للملحق رقم (35).

الخلاصة:

نظرًا لما يمثّله العجز التوأم من إشكالية مالية واقتصادية متكررة في العديد من الدول العربية، جاء هذا الفصل ليتناول بالدراسة والتحليل أثر هذا العجز على النمو الاقتصادي، من خلال استخدام أدوات التحليل القياسي الحديثة، بالاعتماد على نموذج ARDL لتقدير العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وذلك استنادًا إلى بيانات تخص الجزائر، تونس، المغرب، والأردن خلال الفترة (1980–2023).

وقد أظهرت نتائج الدراسة تباينًا ملحوظًا في أثر العجز التوأم بين الدول محل التحليل؛ ففي الجزائر، تبين وجود علاقة طردية بين العجز المالي والنمو في الأجل القصير، وعلاقة عكسية بين العجز التجاري والنمو في الأجلين، وهي نتائج لا تتفق مع الفرضيات الاقتصادية التقليدية. أما في تونس، فقد دلّت التقديرات على وجود أثر سلبي واضح لكلا العجزين على النمو الاقتصادي، وهو ما يدعم فرضية العجز التوأم.وفي المغرب والأردن، كانت العلاقة بين العجز التوأم والنمو الاقتصادي سلبية في الأجل القصير، في حين استمرت هذه العلاقة في الأجل الطويل بالنسبة للمغرب. وتعكس هذه النتائج اختلاف تأثير العجز التوأم من دولة لأخرى، نتيجة لتباين الخصائص الهيكلية والاقتصادية، وطبيعة السياسات الاقتصادية المطبقة، ومدى الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر للنمو.

الخاتمة

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها دول العينة المدروسة (الجزائر، تونس، المغرب ,الاردن) على عدة مراحل ابتداء من حقبة الثمانينات وصولا الى يومنا هذا ,بانعدام الاستقرار السياسي والأمني إضافة الى السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومات المتوالية , مما تسبب في اختلالات عديدة في اقتصاديات هذه الدول , وخلق عدة مشاكل من بينها ظاهرة العجز التوأم والتي تحتاج حلولا وأساليب لفرض الامن والاستقرار. من خلال دراستنا لفرضية العجز التوأم في الدول العربية وتحليلها خلال الفترة بين (1980-2023) , إضافة الى القيام بدراسة قياسية لنفس الفترة, حيث تهدف الدراسة الى اختبار مدى انطباق فرضية العجز التوأم على حالة الدول العربي المختارة كعينة للدراسة , وتحديد طبيعة العلاقة ومدى تأثير الفرضية على النمو الاقتصادي, باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية . من أجل الوصول الى هدف البحث. حيث تعرض الجانب الاول للأدبيات النظرية لعجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري ثم الأسس النظرية لفرضية العجز التوأم ونظريات ونماذج النمو الاقتصادي وصولا الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، أما الجانب الثاني من الدراسة كان تطبيقا للجانب النظري على دول العينة فب الفترة الممتدة بين (1980-2023) حيث اختلفت فترة كل دولة على حدى، الجزائر وتونس في الفترة بين (1983-2019) أما المغرب في الفترة (1985-2019) والأردن في فترة (1980-2023) . تم استخدام منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة الكمية والسببية طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين فرضية العجز التوأم والنمو الاقتصادي. وأكدت الدراسة أن استمرار ظاهرة العجز التوأم تشكل عائقا أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وأن الاعتماد الكبير على المحروقات وسياسات الانفاق غير المستدانة يعرضان الاقتصاد لصدمات شديدة.

1.صحة اختبار الفرضيات:

- **نصت الفرضية الأولى على أنه:** يوجد تأثير لفرضية العجز التوأم على النمو الاقتصادي في الأجلين عند الدول المختارة. **فبالنسبة لدولة الجزائر** هناك علاقة عكسية بين العجز المالي والنمو الاقتصادي, وعلاقة طردية بين العجز في الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل, والعكس في الاجل القصير. وهذا **يتنافى** مع الفرضية. **أما في دولة تونس:** فتظهر العلاقة العكسية بين العجز في الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الأجلين, مع وجود علاقة طردية بين العجز المالي والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل , ومنه **عدم ثبوت** الفرضية. **وفي دولة المغرب:** هناك علاقة عكسية في الأجلين بين العجزين والنمو الاقتصادي , إذن **ثبتت صحة** الفرضية **في الاجلين. أما دولة الأردن:** بوجود علاقة عكسية بين العجز في الميزان التجاري والنمو الاقتصادي, وعلاقة طردية بين العجز المالي والنمو

الاقتصادي في الاجل الطويل , مع وجود علاقة عكسية بين العجزين والنمو الاقتصادي في الاجل القصير , أي **صحة** الفرضية في **الاجل القصير**.

- **نصت الفرضية الثانية على أنه:** على وجود سببية بين متغيرات الدراسة فهناك علاقة سببية في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي والعجز في الميزان التجاري , ولا توجد سببية في الاتجاهين بين العجز المالي والنمو الاقتصادي. يعني **عدم ثبوت الشطر الأخير** من الفرضية.**أما دولة تونس** :مع وجود بعض المعالم المعنوية والغير معنوية في الاجلين الطويل والقصير ,وهو **ما يثبت صحة** الفرضية وعدم صحتها ,أما في ما يخص السببية توجد سببية ذو اتجاه واحد واتجاهين أي **ثبوت صحة** الشطر الأخير من الفرضية. **وفي دولة المغرب:** تبين أن الدلالة الإحصائية لمعلمات النموذج غير محققة عند الاجل الطويل , والعكس عند الاجل القصير, مع عدم وجود سببية بين العجز في الميزان التجاري والنمو الاقتصادي من الجهتين ,كما يسبب النمو الاقتصادي في العجز المالي , مع عدم تأثير العجز المالي في النمو الاقتصادي, بهذا عدم ثبات الشطر الثاني للفرضية. و**بالنسبة لدولة الأردن:** عدم تحقق الدلالة الإحصائية لمعلمات النموذج عند الاجل الطويل , والعكس في الاجل القصير عند مستوى المعنوية, وهناك علاقة أحادية حيث النمو الاقتصادي يسبب في العجز المالي والعجز في الميزان التجاري يسبب في النمو الاقتصادي, ومنه ثبوت صحة الفرضية في الاجل القصير.

2.**النتائج النظرية للدراسة:**

- ظاهرة العجز التوأم تقوم على الترابط بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، حيث يؤدي أحدهما غالبًا إلى تفاقم الآخر. وأن زيادة العجز المالي قد تساهم في توسيع العجز التجاري من خلال ارتفاع الإنفاق العام وزيادة الطلب على الواردات.
- لا يوجد توافق نظري تام حول طبيعة العلاقة بين العجز التوأم والنمو الاقتصادي، بل تختلف باختلاف بنية الاقتصاد والسياسات المالية والنقدية المعتمدة.
- تختلف التفسيرات النظرية لأثر العجز التوأم على النمو الاقتصادي: فهناك النظرية الكينزية التي تعتبر العجز المالي محفزًا للنمو عبر زيادة الطلب الكلي، خصوصًا في الأجل القصير. ونظرية التكافؤ الريكاردي التي ترى أن العجز لا يؤثر على النمو لأن المجتمع يعوضه بزيادة الادخار توقعًا لزيادة الضرائب المستقبلية.
- تؤكد الأدبيات أن العلاقة بين العجز التوأم والنمو يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، وقد تختلف بين الأجل القصير والأجل الطويل.

3.النتائج التطبيقية للدراسة:

- **بالنسبة لنموذج دولة الجزائر:** أظهرت نتائج **الاجل الطويل** الى أن معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر لها تأثر في النمو الاقتصادي بالإيجاب بقيمة قدرها(172.5855) وهي معنوي عند المستوى ,مما يشير الى دعم الاقتصاد في الاجل الطويل, أما معلمي الميزان الجاري ومعدل التضخم فكان لهما تأثير غير معنوي. باحتمالية اكبر من 5% قدرت ب(0.3430 و0.6851) على التوالي .و معاملة العجز المالي FD قدرت ب(−12.5330) مع احتمالية (0.3203) مما يعكس علاقة عكسية غير معنوية مع النمو الاقتصادي ,وقد بلغت معلمة الثابت ب(72.3552) وهي معنوية يشير الى أن هناك تأثير مستقل في المعادلة. **واما في الاجل القصير** فبلغت قيمة CointEq(-1) (0.1736−) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ:(0.0000) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي. وقدرت قيمة R^2 بـ (0.7987)% أي أن المتغيرات(FD.TB.INF.FDI) تفسر (79.87)% من تباين معدلات النمو الاقتصادي (المتغير التابع) ، أما المتغيرات الأخرى والتي يعكسها المتغير العشوائي (ε_t) فتفسر بنسبة(20.13)%. أما المعنوية الكلية للنموذج فكانت ممثلة في قيمة فيشر F بـ8.7337 مع احتمالية بـ0.000 وهي اقل من 0.05 ,أي قبول الفرضية البديلة مما يعني أن النموذج ككل معنوي. وظهرت نتائج استقرارية معالم النموذج (cusum وcusum of squares) مستقرة. و حقق اختبار(Ramsey Test) الذي ينص على التحقق من صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر. حيث ثبت أن الشكل الدالي المستخدم في تقدير نموذج الجزائر كان مناسب، برفض فرضية العدم التي تفيد بعدم صحة هذا الشكل، وذلك استناداً الى قيمة احتمالية F هي 0.6973 وهي تفوق مستوى الدلالة 0.05 .
- **بالنسبة لنموذج دولة تونس:** تشير نتائج معاملات **الأجل الطويل** إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر FDIيحمل أثًار إيجابيًا ومعنوًيا على الاقتصاد التونسي، حيث بلغ معامل التأثير 7.426595بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.0002 مما يدل على أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد على المدى الطويل. في المقابل، أظهر كل من الميزان التجاريTBوالتضخمINF تأثيرا سلبًيا ومعنوًيا، حيث بلغت قيمة معامل الميزان التجاري (−4.70029) والتضخم (2.216726−)مع قيمة احتمالية (0.000)ما يعكس أن تفاقم العجز التجاري وارتفاع معدلات التضخم يضعفان الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ. أما متغير FD فقد بلغت معاملته (0.82340) لكنها غير معنوية إحصائًيا حيث(p = 0.5952) , و بلغت قيمة الثابتC (25.26125) وهي معنوية للغاية حيث(=

P0.0000) ما يشير إلى وجود تأثير مستقل وثابت في النموذج. **وأما في الاجل القصير** فكانت قيمة CointEq(-1) (−0.488184) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، وكانت قيمته الاحتمالية:(0.000) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي. وقدرت R^2 بـ (0.9216)% أي أن المتغيرات(FD.TB.INF.FDI) تفسر(92.16)% من تباين معدلات النمو الاقتصادي، أما المتغيرات الأخرى والتي يعكسها المتغير العشوائي (ε_t) فتفسر بنسبة(7.84)%. اما معنوية النموذج ككل فكانت محققة بقيمة إحصائية (17.2016) F وباحتمالية (0.000). و دل اختبار(Ramsey Test) الذي ينص على التحقق من صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر. أن الشكل الدالي المستخدم في تقدير نموذج التونس كان مناسب، برفض فرضية العدم التي تفيد بعدم صحة هذا الشكل، وذلك استناداً الى قيمة احتمالية F هي 0.3233 وهي تفوق مستوى الدلالة 0.05. وظهرت نتائج استقرارية معالم النموذج (cusum وcusum of squares) مستقرة.

- **بالنسبة لنموذج لدولة المغرب:** بينت نتائج المعاملات في **الاجل الطويل** مايلي: أن الاستثمار الأجنبي المباشرFDI هو العامل الأكثر تأثيرًا إيجابيًا، حيث بلغ المعامل 25.5614 وكان ذا دلالة إحصائية قويةp = 0.0016 مما يؤكد تعزيز بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لدعم النمو الاقتصادي. من جهة أخرى، أظهرت معدلات التضخمINF تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي، حيث بلغ المعامل 5.5717− واحتمالية ، p = 0.0083 هذا يوضح أن ارتفاع معدلات التضخم تحد من قدرة الاقتصاد على النمو، و الحاجة إلى سياسات نقدية فعالة لضبط الأسعار. أما متغيرتي الميزان التجاري(TB) و (FD،) فقد كانت معاملاتهما غير معنوية إحصائيًا أكبر من 0.05 ما يعني أن أثرهما على المدى الطويل غير مؤثر ضمن هذا النموذج , وبلغت قيمة الثابتC 70.5277 باحتمالية(P=0.0001) وهي معنوية للغاية . ما دل على وجود تأثير مستقل وثابت في النموذج .وفي **الاجل القصير** ظهرت قيمة CointEq(-1) (−0.289623) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ:(0.000) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي, وكانت قيمة R^2 (0.9837)% أي أن المتغيرات (FD.TB.INF.FDI) تفسر(98.37)% من تباين معدلات النمو الاقتصادي (المتغير التابع) ، أما المتغيرات الأخرى والتي يعكسها المتغير العشوائي (ε_t) فتفسر بنسبة(1.63)%. كانت المعنوية الكلية للنموذج محققة بقيمة إحصائية (34.9715) F وباحتمالية (0.000). و دل اختبار(Ramsey Test) الذي ينص على التحقق من صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر. أن الشكل الدالي المستخدم في تقدير نموذج

المغرب كان مناسب، برفض فرضية العدم التي تفيد بعدم صحة هذا الشكل، وذلك استناداً الى قيمة احتمالية F هي 0.9223 وهي تفوق مستوى الدلالة 0.05. واسفرت نتائج استقرارية معالم النموذج (cusum وcusum of squares) على انها مستقرة.

- **بالنسبة لنموذج لدولة الأردن :** حققت نتائج **الاجل الطويل** أن جميع المتغيرات لا تؤثر على النمو الاقتصادي لتجاوز القيم الاحتمالية لها لقيمة 5% , غير معنوية , يعكس أن هذه المتغيرات لا تمارس تأثيًرا معنوًيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل, وينطبق الأمر ذاته على الميزان التجاري والتضخم، اللذين أظهرا ً أيضا عدم معنوية في التأثير. و كانت قيمة الثابتC 5.3040 وهي معنوية باحتمال0.8825 = p . يشير إلى عدم وجود تأثير مستقل وثابت في النموذج.وكانت نتائج **الاجل القصير** كما يلي : حيث بلغت قيمة CointEq(-1) (−0.012088) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ:(0.000) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي. قدرت قيمة R^2 بـ (0.8881)% أي أن المتغيرات(FD.TB.INF.FDI)تفسر (88.81)% من تباين معدلات النمو الاقتصادي (المتغير التابع) ، أما المتغيرات الأخرى والتي يعكسها المتغير العشوائي (ε_t) فتفسر بنسبة(11.19)% . تحققت المعنوية الكلية للنموذج بقيمة إحصائية F= 15.8867 وباحتمالية (0.000). توصل اختبار(Ramsey Reset) الذي ينص على التحقق من صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر. أن الشكل الدالي المستخدم في تقدير نموذج الاردن كان مناسب، برفض فرضية العدم التي تفيد بعدم صحة هذا الشكل، وذلك استناداً الى قيمة احتمالية F هي 0.0697 وهي تفوق مستوى الدلالة 0.05. كما استقرت نتائج استقرارية معالم النموذج (cusum وcusum of squares).

4.الاقتراحات والتوصيات:

لمواجهة ظاهرة العجز التوأم ومحاولة عدم الوقوع فيها بالنسبة للحكومات، هناك محاولو وضع مجموعة مقترحات ممثلة في :

- **ترشيد النفقات العامة** هي تعبر عن حسن التصرف في الأموال وإنفاقها **بعقلانية، وحكمة** وعلى أساس **رشيد** دون إسراف، ويتضمن **ترشيد النفقات العامة** ضبط النفقات، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة ، أي بمعني أخر هو **الادارة الجيدة للنفقات ، باختصار** ترشيد النفقات العامة هو مسار استراتيجي ضروري لضمان الاستخدام الأمثل

للموارد العامة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، لكنه يتطلب توجيه الجهود نحو تحسين الكفاءة والعدالة في توزيع الموارد.

- **الانضباط المالي (الموازني)** هي أحد المداخل المعتمدة لترشيد النفقات العامة ، وهو ألا يتجاوز الانفاق الكلي المقادير المحددة له في الموازنة العامة ، وألا يتجاوز **العجز الموازني** نسبة الناتج المحلي الخام **(المعيار الاوروبي للعجز الموازني مثلا)**، ويكون تقدير النفقات العامة في حدود الامكانات المالية المتاحة ، وليس وفق **الحاجات المالية** التي تطلبها الوحدات الحكومية والإدارية .
- **التركيز على الاستدامة المالية** تتجه الحكومات إلى وضع سياسات مالية تضمن الاستدامة على المدى الطويل، مثل **مراقبة_مستوى الديون العامة، وضبط الإنفاق الحكومي**، وتحسين الإيرادات الضريبية. الهدف هو الحفاظ على إستقرار الاقتصاد وتجنب أزمات الدين التي قد تهدد الاستقرار المالي.
- **الشفافية والمساءلة المالية** تطالب المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء بزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. يشمل ذلك نشر الموازنات العامة، وإصدار تقارير مالية دورية، وتسهيل وصول المواطنين إلى معلومات حول كيفية استخدام الحكومة للأموال العامة. هذا التوجه يزيد من ثقة المواطنين ويقلل من فرص الفساد.
- **توسيع قاعدة الإيرادات** تسعى العديد من الحكومات إلى **تنويع مصادر** إيراداتها بدلاً من الاعتماد على عدد محدود من المصادر مثل الضرائب أو عائدات الموارد الطبيعية. التوجه الحديث يشمل تحسين الأنظمة الضريبية، مثل تحسين تحصيل الضرائب وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب، وتقديم حوافز للاستثمار في القطاعات التي تعزز **الإيرادات المستدامة.**
- **الإدارة المالية القائمة على النتائج** ويعتمد لحكومات على تحقيق الكفاءة، بحيث تُصرف الأموال بناءً على النتائج المتوقعة والأداء، مما يساعد في تحقيق أهداف التنمية ويضمن استخدام الموارد العامة بشكل فعال.
- **التحول الرقمي في الإدارة المالية** تتجه الدول نحو استخدام **التقنيات الرقمية في إدارة المالية** العامة، مثل استخدام أنظمة المعلومات المالية المدمجة لتتبع الإيرادات والنفقات، وتسهيل العمليات المالية، وتقليل التكلفة هذه الأنظمة تساعد في تعزيز الشفافية وتحسين دقة البيانات المالية، وتسريع إجراءات الموازنة والصرف المالي.
- التخطيط المالي طويل الأجل بحيث أصبح التخطيط المالي طويل الأجل ضرورة في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة. الحكومات تضع استراتيجيات مالية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف المستقبلية

والضغوط الاقتصادية المحتملة، مثل تغير التركيبة السكانية وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، التخطيط طويل الأجل يعزز من استقرار السياسة المالية.

- السياسة المالية الخضراء تمثل توجهًا جديدًا في إدارة المالية العامة، حيث تركز على دمج الأبعاد البيئية في السياسات المالية بهدف تعزيز الاستدامة البيئية، وتقليل التلوث، وتشجيع الاقتصاد منخفض الكربون. تأتي هذه السياسة في سياق التحديات البيئية العالمية، مثل التغير المناخي واستنزاف الموارد، وتعتبر جزءًا من جهود مكافحة التلوث، وتركز هذه السياسات على دمج الاعتبارات البيئية في صنع القرارات المالية الحكومية، بما في ذلك الضرائب، والنفقات، والاستثمارات، والإعانات، بحيث تسهم في مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة.
- **إدارة الديون بشكل أكثر كفاءة من خلال سعي** الحكومات إلى تحسين إدارة الديون عبر وضع استراتيجيات لتقليل تكاليف الاقتراض على المدى الطويل، وتجنب الاعتماد على الديون الخارجية. الإدارة السليمة للديون تساهم في تحسين التصنيف الائتماني للدولة وتعزز من استقرار الاقتصاد.
- الاستثمار في رأس المال البشري والتدريب المالي وهو التركيز على تنمية قدرات العاملين في القطاع المالي الحكومي وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الحديثة في الإدارة المالية، بهدف تحسين مستوى الأداء المالي وتعزيز فعالية إدارة الأموال العامة .هذه التوجهات الحديثة تعكس تطور إدارة المالية العامة نحو كفاءة أكبر **وإستدامة مالية** تعزز من قدرة الدول على تلبية احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحقق الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.
- إنشاء صندوق الثروة السيادية وهي صناديق استثمارية تمتلكها حكومات الدول وتُستخدم لإدارة الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات العالية أو العوائد من المصادر الطبيعية مثل النفط أو الغاز. الهدف الرئيسي من هذه الصناديق هو تحقيق استثمار طويل الأمد، وتحقيق عوائد مالية تساعد على تنويع الاقتصاد الوطني، وضمان الاستقرار المالي، خاصة في الدول التي تعتمد على مصدر واحد من الإيرادات.
- استخدام التكنولوجيا لتطوير وتقديم الخدمات المالية. يشمل هذا المجال مجموعة واسعة من الحلول الرقمية التي تهدف إلى تحسين أو تغيير الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات.تتضمن بعض المجالات الرئيسية التي تشهد تطورًا كبيرًا بفضل التكنولوجيا المالية.
- **الاهتمام بمالية الجماعات المحلية** المنتجة تعريف تشير إلى الوضعية المالية للجماعات المحلية (مثل البلديات، والمجالس الإقليمية، والجهوية) التي تعتمد بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية

ضمن نطاقها الجغرافي. هذه الجماعات تتمتع بموارد مالية تأتي من عدة مصادر، سواء كانت محلية أو حكومية. ولكن، الفرق بين الجماعات المنتجة وغيرها يكمن في القدرة على تحصيل موارد مالية من الأنشطة الاقتصادية المحلية المتنوعة مثل التجارة، الصناعة، السياحة، وغيرها من المجالات الاقتصادية التي تحقق قيمة مضافة، باعتبار ان ومالية الجماعات المحلية المنتجة جزءًا أساسيًا من جهود التنمية المحلية وتوفير الخدمات، وتساعد هذه الأنشطة في تعزيز الاستقلال المالي والتنمية المستدامة للمناطق المحلية.

5.آفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي اتضحت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

1. ما مدى مساهمة العجز التوأم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية أخذ مجموعة من الدول الافريقية دراسة قياسية للفترة (1970-2024) ؟
2. ما هي الآثار المتوقعة في تحقيق العدالة المالية ما بين الأجيال في ظل تفاقم ظاهرة العجز الثنائي (استخدام الأموال المقترحة من طرف الحكومات في الانفاق الاستهلاكي بدلا الاستثمار الانتاجي) مجموعة من الدول النامية؟
3. إلى مدى يشكل تزامن عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري أثرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي في الاجلين المتوسط والطويل في الدول النامية؟

تم بحمد الله

الملاحق

الملحق رقم(01) : بيانات متغيرات الدراسة لدولة الجزائر (1983-2019)

FDI	INF	TB	FD	GDP	Year
0.0004	6	0.17	1.02	48.8	1983
0.0008	8.1	0.16	3.06	53.7	1984
0.0003	10.5	0.12	0.64	57.94	1985
0.005	12.5	-0.47	-3.694	63.69	1986
0.004	7.4	-0.65	-8.54	66.75	1987
0.01	5.9	-0.7	-8.98	59.09	1988
0.01	9.3	-1.12	-6.17	55.63	1989
0.0003	16.7	-1.25	-8.81	62.05	1990
0.01	25.9	-0.69	-6.49	45.72	1991
0.03	31.7	-1.35	-6	48	1992
0	20.5	-1.2	-6.99	49.95	1993
0	29	-0.29	-4.3	42.54	1994
0	29.8	-0.19	-4.09	41.76	1995
0.03	18.7	-0.24	-4.79	46.94	1996
0.03	5.7	-0.13	-2.17	48.18	1997
0.06	5	-0.25	-2.22	48.19	1998
0.02	2.6	0.06	3.79	48.64	1999
0.02	0.3	0.12	5.53	54.79	2000
1.11	4.2	0.07	5.29	59.41	2001
1.06	1.4	0.15	-0.74	61.52	2002
0.06	4.3	0.38	-1.54	73.48	2003
0.09	4	0.22	0.28	91.91	2004
1.16	1.4	0.13	2.89	107.05	2005
1.84	2.3	0.1	5.91	123.08	2006
1.69	3.7	0.01	8.26	142.48	2007
2.64	4.9	0.05	12.09	180.38	2008
2.75	5.7	0.35	6.91	150.32	2009
2.3	3.9	0.55	3.73	177.79	2010
2.57	4.5	0.52	15.72	218.33	2011
1.5	8.9	0.57	13.63	227.14	2012
1.69	3.3	0.3	2.99	229.7	2013
1.5	2.9	-2.29	-10.04	238.94	2014
-0.54	4.8	-2.31	-15.75	187.49	2015
1.64	6.4	-2.35	-18.26	180.76	2016
1.23	5.6	-3.47	-17.09	189.88	2017
1.47	4.3	-2.2	-23.54	194.55	2018
1.38	2	-3.11	-33.08	193.46	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد

الملحق رقم(02) : بيانات متغيرات الدراسة لدولة تونس (1983-2019)

FDI	INF	TB	FD	GDP	Year
0.18	9	-0.7	-0.62	8.35	1983
0.11	8.9	-0.94	-1.17	8.25	1984
0.11	7.3	-0.51	-0.87	8.41	1985
0.06	6.2	-0.64	-0.59	9.02	1986
0.09	8.2	-0.1	-0.7	9.7	1987
0.06	7.2	0.04	-0.42	10.1	1988
0.08	7.7	-0.33	-0.26	10.1	1989
0.08	6.5	-0.87	-0.53	12.29	1990
0.13	8.2	-0.65	-0.69	13.07	1991
0.53	5.8	-1.07	-0.54	15.5	1992
0.56	4	-1.1	-0.47	14.61	1993
0.43	4.7	-0.46	-0.45	15.63	1994
0.28	6.2	-0.7	-0.81	18.03	1995
0.24	3.7	-0.29	-1.02	19.59	1996
0.34	3.7	-0.47	-0.77	20.75	1997
0.65	3.1	-0.64	-0.61	21.8	1998
0.35	2.7	-0.45	-0.71	22.94	1999
0.75	3	-0.68	-0.69	21.47	2000
0.45	2	-0.86	-0.64	22.07	2001
0.79	2.7	-0.87	-0.6	23.14	2002
0.54	2.7	-0.94	-0.71	27.45	2003
0.59	3.6	-0.79	-0.65	31.18	2004
0.71	2	-0.12	-0.84	32.27	2005
3.24	3.2	-6.5	-0.79	34.38	2006
1.52	3	-0.74	-0.97	38.92	2007
2.6	4.3	-1.36	-0.27	44.86	2008
1.53	3.7	-1.27	-1.13	43.46	2009
1.33	3.3	-1.96	-0.23	46.21	2010
0.43	3.2	-3.84	-1.54	48.12	2011
1.55	4.6	-4.6	-2.32	47.31	2012
1.06	5.3	-4.67	-3.47	48.69	2013
1.02	4.6	-5.13	-1.56	50.27	2014
0.97	4.4	-4.78	-2.29	45.78	2015
0.62	3.6	-4.66	-2.62	44.36	2016
0.81	5.3	-5.21	-2.36	42.16	2017
0.99	7.3	-5.51	-1.84	42.69	2018
0.82	6.7	-4.37	-1.51	41.91	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد

الملحق رقم(03) : بيانات متغيرات الدراسة لدولة المغرب (1985-2019)

FDI	INF	TB	FD	GDP	Year
0.02	7.7	-1.24	-1.51	14.99	1985
0	8.7	-1.26	-2.43	19.46	1986
0.06	2.7	-1.02	-1.98	21.77	1987
0.08	2.4	-0.04	-0.59	25.71	1988
0.17	3.3	-1.38	-1.71	26.31	1989
0.17	6.8	-1.66	-0.39	30.18	1990
0.32	8	-1.66	-0.29	32.29	1991
0.42	5.7	-2	-0.61	33.71	1992
0.49	5.2	-1.76	-0.63	31.66	1993
0.55	5.1	-1.94	-0.89	35.6	1994
0.33	6.1	-2.49	-0.98	39.03	1995
0.36	3	-1.48	0.39	43.16	1996
1.08	1	-1.29	0.59	39.15	1997
0.31	2.8	-1.67	0.7	46.5	1998
0.83	0.7	-1.53	1.48	46.27	1999
0.43	1.9	-2.17	-0.86	43.02	2000
2.82	0.6	-1.18	-1.67	43.83	2001
0.48	2.8	-1.14	-2.07	47.08	2002
2.31	1.2	-1.73	-2.21	58.03	2003
0.89	1.5	-3.21	-2.18	66.11	2004
1.67	1	-3.79	-3.79	68.85	2005
2.46	3.3	-4.11	-1.37	75.88	2006
2.83	2	-7.39	-0.09	86.95	2007
2.47	3.7	-13.12	0.61	101.82	2008
1.97	1	-11.06	-1.62	101.15	2009
1.24	1	-10.05	-3.93	100.87	2010
2.52	0.9	-14.22	-6.71	110.08	2011
2.84	1.3	-15	-7.06	106.94	2012
3.36	1.9	-15.45	-5.44	115.74	2013
3.53	0.4	-13.85	-5.72	119.13	2014
3.25	1.6	-8.06	-4.97	110.41	2015
2.15	1.6	-10.77	-4.91	111.57	2016
2.68	0.8	-10.62	-3.79	118.54	2017
3.54	1.8	-12.22	-4.33	127.34	2018
1.72	0.3	-10.07	-4.64	128.92	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد

الملحق رقم(04) : بيانات متغيرات الدراسة لدولة الاردن (1980-2023)

FDI	INF	TB	FD	GDP	Year
0.03	11.1	-1.76	-0.56	3.91	1980
0.14	7.7	-2.41	-0.45	4.38	1981
0.06	7.4	-2.51	-0.32	4.68	1982
0.03	5	-2.24	-0.87	4.92	1983
0.08	3.8	-2.01	-0.61	4.97	1984
0.02	3	-1.83	-0.34	4.99	1985
0.02	0	-1.52	-0.15	6.4	1986
0.04	-0.2	-1.66	-0.91	6.76	1987
0.02	6.6	-1.33	-0.82	6.28	1988
-0.001	25.7	-0.77	-0.29	4.22	1989
0.04	16.2	-1.24	-0.31	4.16	1990
-0.01	8.2	-0.98	-0.44	4.34	1991
0.04	4	-1.66	0.1	5.31	1992
-0.03	3.3	-1.67	-0.12	5.61	1993
0.003	3.5	-1.41	-0.14	6.24	1994
0.01	2.4	-1.42	-0.11	6.73	1995
0.02	6.5	-1.75	-0.23	6.93	1996
0.36	3	-1.61	-0.22	7.25	1997
0.31	3.1	-1.54	-0.43	7.91	1998
0.16	0.6	-1.45	-0.22	8.15	1999
0.91	0.7	-2.26	-0.34	8.46	2000
0.27	1.8	-2.25	-0.24	8.98	2001
0.24	1.8	-1.84	-0.42	9.58	2002
0.55	1.6	-2.14	-0.26	10.2	2003
0.94	3.4	-3.45	-0.13	11.41	2004
1.98	3.5	-5.22	-0.68	12.59	2005
3.54	6.3	-5.12	-0.57	15.06	2006
2.62	4.7	-6.42	-0.86	17.11	2007
2.83	14	-6.53	-1.09	22.66	2008
2.41	-0.7	-5.4	-2.16	24.54	2009
1.69	4.8	-5.49	-2.12	27.13	2010
1.49	4.2	-7.56	-2.89	29.52	2011
1.55	4.5	-8.67	-2.63	31.63	2012
1.95	4.8	-9.94	-3.48	34.45	2013
2.18	2.9	-9.46	-3.13	36.85	2014
1.6	-0.9	-8.59	-3.24	38.59	2015
1.55	-0.8	-7.95	-1.47	39.86	2016
2.03	3.3	-8.59	-1.5	41.61	2017
0.95	4.5	-7.68	-2	43.37	2018
0.73	0.8	-5.55	-2.58	44.5	2019
0.76	0.3	-7.79	-3.98	43.7	2020
0.62	1.3	-9.2	-3.47	46.3	2021
1.14	4.2	-9.28	-3.4	48.65	2022
0.84	2.1	-6.74	-3.66	50.81	2023

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد

الملحق رقم(05) : نتائج أفضل فترة إبطاء لنموذج دولة تونس

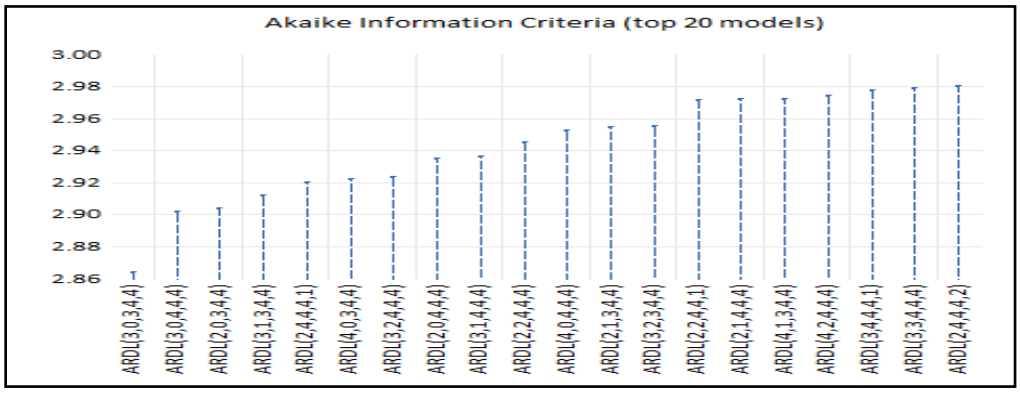

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(06) : نتائج أفضل فترة إبطاء لنموذج دولة المغرب

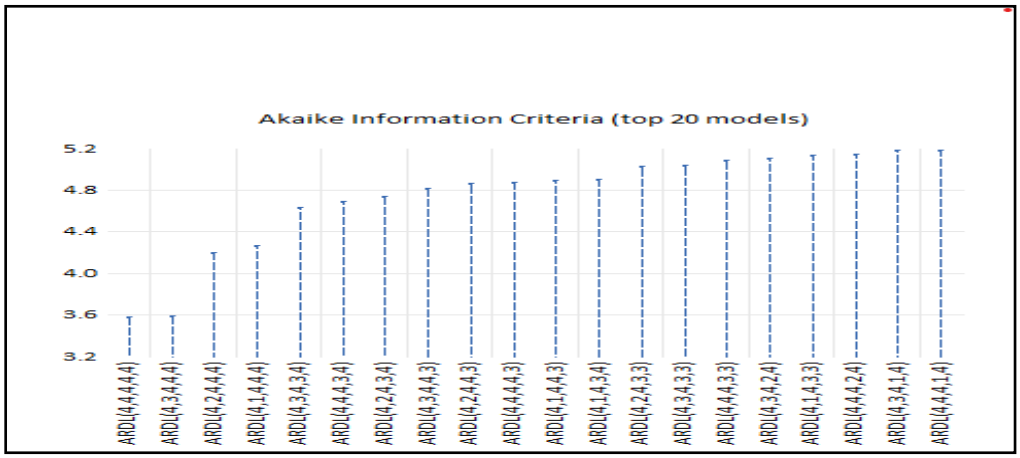

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (07) : نتائج أفضل فترة إبطاء لنموذج دولة الأردن

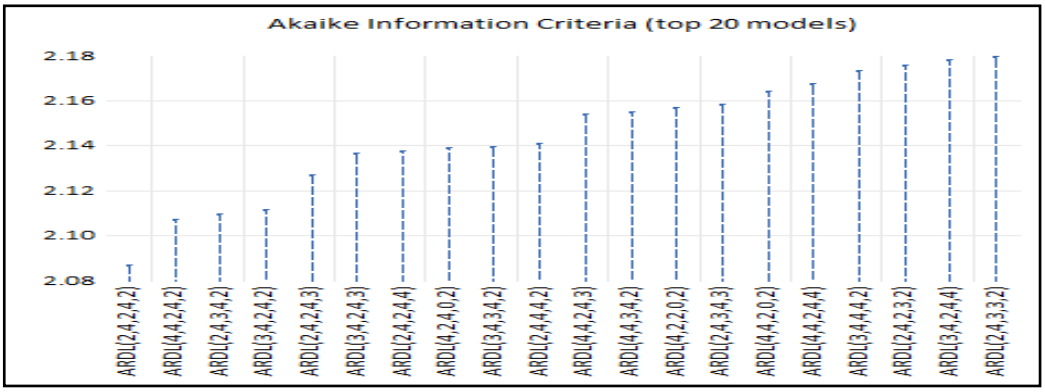

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (08) : نتائج اختبار الحدود BoundsTest لدولة تونس

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	6.064540

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
35	2.460	3.460	2.947	4.088	4.093	5.532
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (09) : نتائج اختبار الحدود BoundsTest لدولة المغرب

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 31

Test Statistic	Value
F-statistic	27.479209

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
35	2.460	3.460	2.947	4.088	4.093	5.532
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (10) : نتائج اختبار الحدود BoundsTest لدولة الأردن

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 40

Test Statistic	Value
F-statistic	10.573740

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
35	2.460	3.460	2.947	4.088	4.093	5.532
40	2.427	3.395	2.893	4.000	3.967	5.455
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(11) : نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل لدولة تونس

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = GDP(-1) - (0.823403*FD - 4.709029*TB(-1) - 2.216726*INF(-1) + 7.426595*FDI(-1) + 25.261236)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD	0.823403	1.491261	0.552152	0.5852
TB(-1)	-4.709029	0.786925	-5.984089	0.0000
INF(-1)	-2.216726	0.282417	-7.849120	0.0000
FDI(-1)	7.426595	1.706636	4.351600	0.0002
C	25.26124	2.317983	10.89794	0.0000

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(12) : نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل لدولة المغرب

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = GDP(-1) - (-1.122885*FD(-1) - 0.414044*TB(-1) - 5.571771*INF(-1) + 25.561441*FDI(-1) + 70.527754)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD(-1)	-1.122885	2.435695	-0.461012	0.6486
TB(-1)	-0.414044	1.583693	-0.261442	0.7958
INF(-1)	-5.571771	1.949426	-2.858160	0.0083
FDI(-1)	25.56144	7.239381	3.530887	0.0016
C	70.52775	15.74291	4.479970	0.0001

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (13) : نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل لدولة الاردن

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = GDP(-1) - (96.187881*FD(-1) - 48.343109*TB(-1) - 2.733631*INF(-1) + 56.170576*FDI(-1) + 5.304067)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD(-1)	96.18788	257.1870	0.374000	0.7107
TB(-1)	-48.34311	113.7823	-0.424874	0.6735
INF(-1)	-2.733631	6.894943	-0.396469	0.6942
FDI(-1)	56.17058	157.4756	0.356694	0.7235
C	5.304067	35.61475	0.148929	0.8825

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (14) : نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير لدولة تونس

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 05/09/25 Time: 17:37
Sample: 1987 2019
Included observations: 33
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): FD TB INF FDI
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 2500
Selected model: ARDL(3,0,3,4,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.487941	0.069435	-7.027281	0.0000
D(GDP(-1))	0.846760	0.102991	8.221684	0.0000
D(GDP(-2))	0.215709	0.079107	2.726791	0.0134
D(TB)	-1.810472	0.200686	-9.021413	0.0000
D(TB(-1))	0.894466	0.239022	3.742194	0.0014
D(TB(-2))	-0.508754	0.141012	-3.607879	0.0019
D(INF)	0.152257	0.132770	1.146777	0.2657
D(INF(-1))	1.245016	0.188591	6.601658	0.0000
D(INF(-2))	0.222324	0.189108	1.175646	0.2543
D(INF(-3))	0.589345	0.166902	3.531085	0.0022
D(FDI)	-2.955041	0.386718	-7.641340	0.0000
D(FDI(-1))	-2.421169	0.754211	-3.210200	0.0046
D(FDI(-2))	-2.067975	0.693256	-2.982989	0.0076
D(FDI(-3))	-3.071926	0.527216	-5.826694	0.0000

R-squared	0.921689	Mean dependent var	0.996667
Adjusted R-squared	0.868108	S.D. dependent var	2.067220
S.E. of regression	0.750752	Akaike info criterion	2.560934
Sum squared resid	10.70895	Schwarz criterion	3.195816
Log likelihood	-28.25541	Hannan-Quinn criter.	2.774553
F-statistic	17.20169	Durbin-Watson stat	1.987785
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (15) : نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير لدولة المغرب

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 05/09/25 Time: 18:59
Sample: 1989 2019
Included observations: 31
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): FD TB INF FDI
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 2500
Selected model: ARDL(4,4,4,4,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.289623	0.016658	-17.38595	0.0000
D(GDP(-1))	-0.307508	0.068710	-4.475475	0.0009
D(GDP(-2))	-0.770907	0.079070	-9.749697	0.0000
D(GDP(-3))	-0.745424	0.086873	-8.580619	0.0000
D(FD)	3.590269	0.269701	13.31204	0.0000
D(FD(-1))	0.451121	0.232503	1.940284	0.0784
D(FD(-2))	0.829982	0.225932	3.673587	0.0037
D(FD(-3))	-0.430606	0.255172	-1.687508	0.1196
D(TB)	-2.267797	0.127807	-17.74390	0.0000
D(TB(-1))	-2.115603	0.196070	-10.79006	0.0000
D(TB(-2))	-2.865744	0.229058	-12.51098	0.0000
D(TB(-3))	-2.827651	0.253422	-11.15787	0.0000
D(INF)	0.309540	0.182589	1.695283	0.1181
D(INF(-1))	1.271246	0.180124	7.057629	0.0000
D(INF(-2))	-0.156886	0.134208	-1.168971	0.2671
D(INF(-3))	1.251828	0.150347	8.326272	0.0000
D(FDI)	-2.514429	0.407398	-6.171920	0.0001
D(FDI(-1))	-11.00263	0.778208	-14.13842	0.0000
D(FDI(-2))	-9.797080	0.779585	-12.56704	0.0000
D(FDI(-3))	-4.134388	0.474454	-8.713990	0.0000

R-squared	0.983715	Mean dependent var	3.329355
Adjusted R-squared	0.955586	S.D. dependent var	5.146166
S.E. of regression	1.084538	Akaike info criterion	3.254417
Sum squared resid	12.93846	Schwarz criterion	4.179570
Log likelihood	-30.44346	Hannan-Quinn criter.	3.555994
F-statistic	34.97152	Durbin-Watson stat	1.965264
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (16) : نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير لدولة الاردن

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 05/09/25 Time: 18:49
Sample: 1984 2023
Included observations: 40
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): FD TB INF FDI
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 2500
Selected model: ARDL(2,4,2,4,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.012088	0.001364	-8.862719	0.0000
D(GDP(-1))	-0.441821	0.150473	-2.936208	0.0069
D(FD)	-0.308801	0.223694	-1.380465	0.1792
D(FD(-1))	-0.324822	0.193590	-1.677887	0.1054
D(FD(-2))	-0.691707	0.222310	-3.111454	0.0045
D(FD(-3))	-1.064651	0.217498	-4.895001	0.0000
D(TB)	0.203296	0.124244	1.636269	0.1138
D(TB(-1))	-0.497050	0.125518	-3.960000	0.0005
D(INF)	-0.046114	0.020378	-2.262923	0.0322
D(INF(-1))	-0.059194	0.019995	-2.960442	0.0065
D(INF(-2))	-0.018800	0.019866	-0.946383	0.3527
D(INF(-3))	0.046673	0.019017	2.454307	0.0211
D(FDI)	0.034005	0.209075	0.162647	0.8721
D(FDI(-1))	-0.965778	0.198801	-4.858008	0.0000

R-squared	0.888185	Mean dependent var	1.147250
Adjusted R-squared	0.832278	S.D. dependent var	1.292432
S.E. of regression	0.529301	Akaike info criterion	1.834698
Sum squared resid	7.284150	Schwarz criterion	2.425806
Log likelihood	-22.69397	Hannan-Quinn criter.	2.048424
F-statistic	15.88673	Durbin-Watson stat	2.136272
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(17) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لدولة تونس

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.097385	Prob. F(2,12)	0.9079
Obs*R-squared	0.527064	Prob. Chi-Square(2)	0.7683

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (18) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج وفق (Jarque-Bera) لدولة تونس

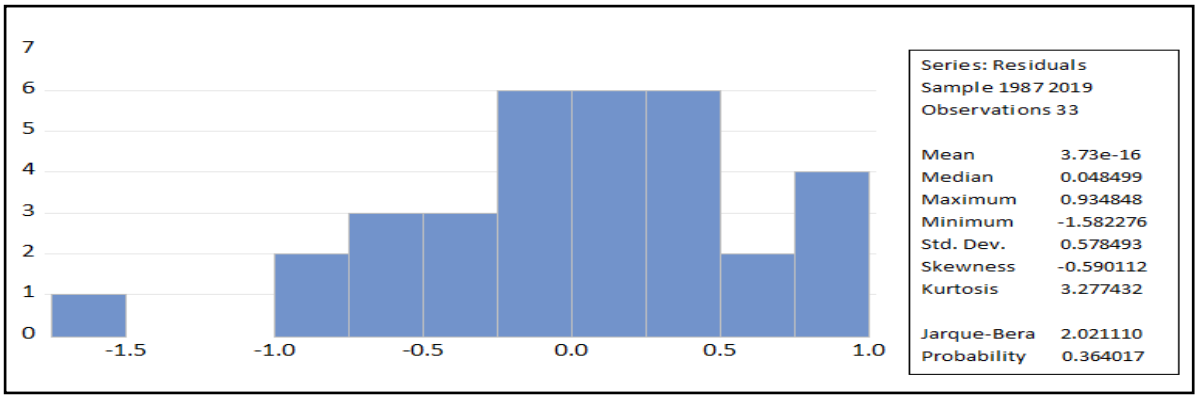

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(19) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين لدولة تونس

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.028983	Prob. F(1,30)	0.8660
Obs*R-squared	0.030886	Prob. Chi-Square(1)	0.8605

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(20) : نتائج اختبار Ramsey TEST لدولة تونس

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) FD TB TB(-1) TB(-2) TB(-3) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) FDI FDI(-1) FDI(-2) FDI(-3) FDI(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.026628	13	0.3233
F-statistic	1.053964	(1, 13)	0.3233
Likelihood ratio	2.572521	1	0.1087

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.803108	1	0.803108
Restricted SSR	10.70895	14	0.764925
Unrestricted SSR	9.905842	13	0.761988

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (21) : نتائج استقرارية معالم النموذج لدولة تونس

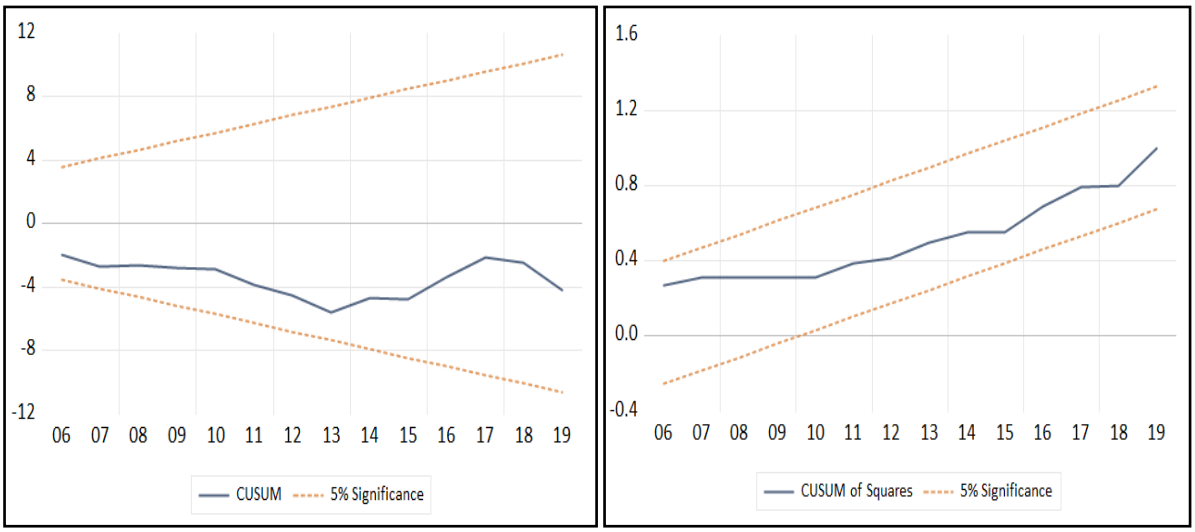

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(22) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لدولة المغرب

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.304183	Prob. F(2,4)	0.7534
Obs*R-squared	4.092410	Prob. Chi-Square(2)	0.1292

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (23) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج وفق (Jarque-Bera) لدولة المغرب

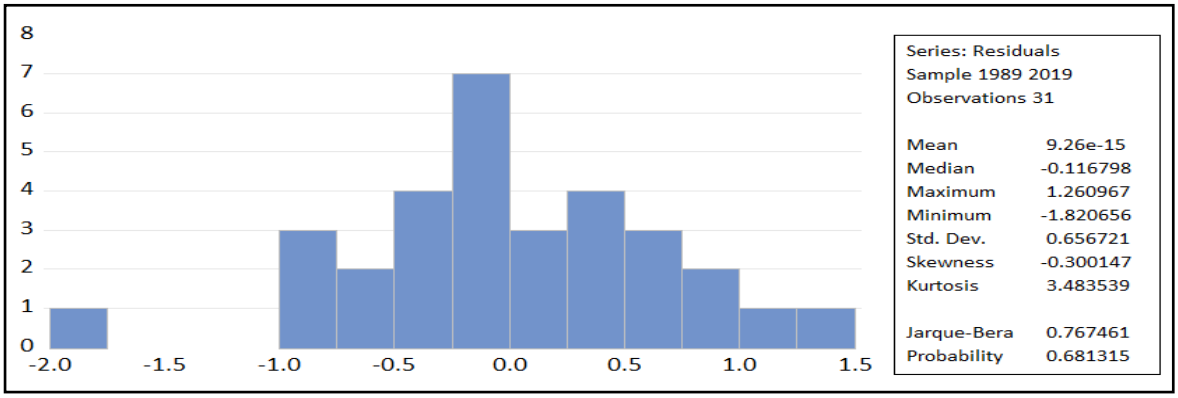

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(24) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين لدولة المغرب

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.942592	Prob. F(1,28)	0.1744
Obs*R-squared	1.946316	Prob. Chi-Square(1)	0.1630

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(25) : نتائج اختبار Ramsey TEST لدولة المغرب

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) FD FD(-1) FD(-2) FD(-3) FD(-4) TB TB(-1) TB(-2) TB(-3) TB(-4) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) FDI FDI(-1) FDI(-2) FDI(-3) FDI(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.102497	5	0.9223
F-statistic	0.010506	(1, 5)	0.9223
Likelihood ratio	0.065067	1	0.7987

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.027128	1	0.027128
Restricted SSR	12.93846	6	2.156410
Unrestricted SSR	12.91133	5	2.582266

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (26) : نتائج استقرارية معالم النموذج لدولة المغرب

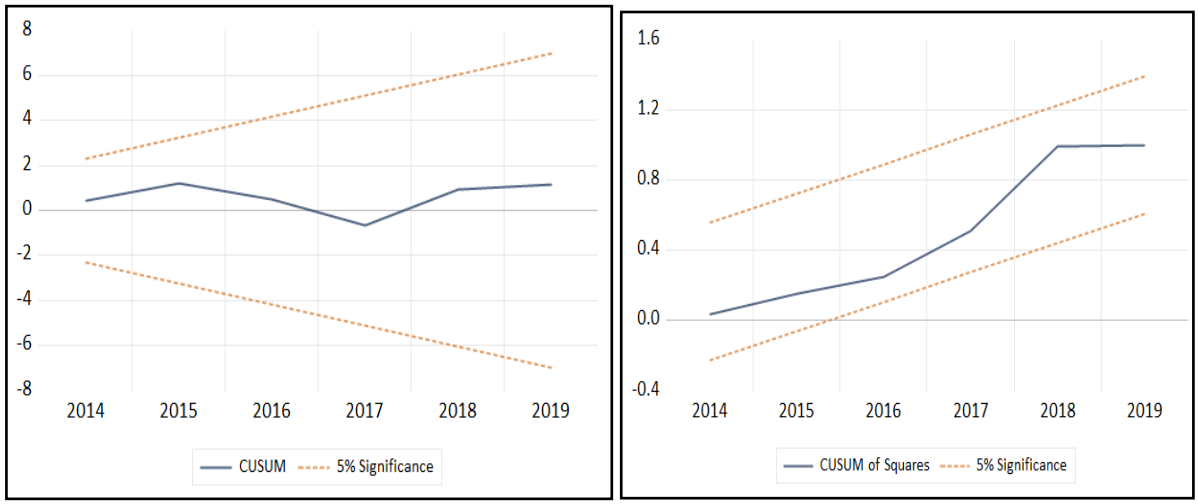

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(27) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لدولة الأردن

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.826944	Prob. F(2,19)	0.4525
Obs*R-squared	3.203055	Prob. Chi-Square(2)	0.2016

المصدر: مخرجات EViews13

الشكل رقم (28) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج وفق (Jarque–Bera) لدولة الأردن

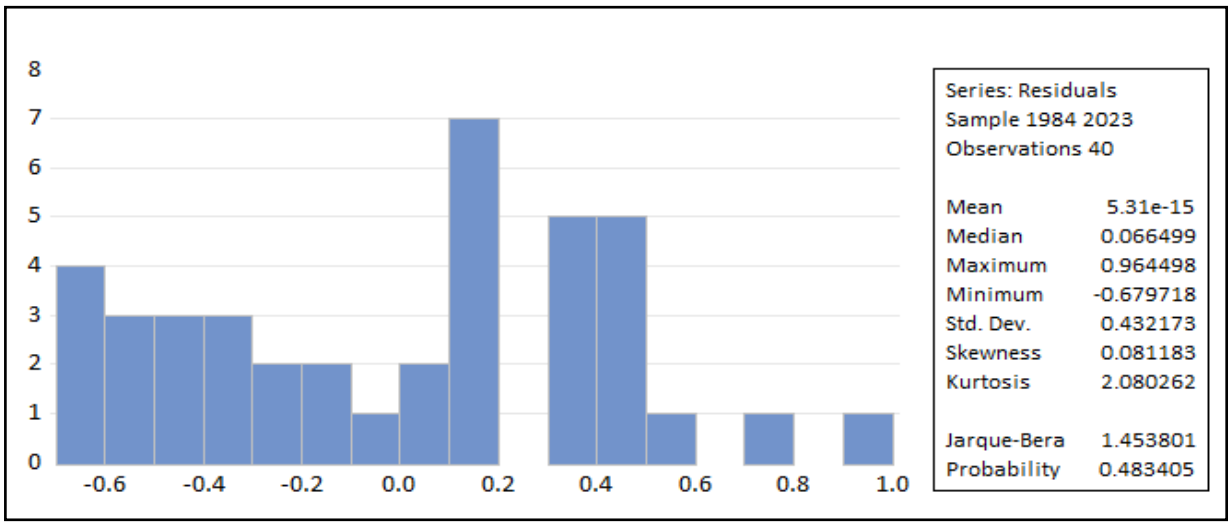

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(29) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين لدولة الأردن

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.037109	Prob. F(1,37)	0.8483
Obs*R-squared	0.039076	Prob. Chi-Square(1)	0.8433

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(30) : نتائج اختبار Ramsey TEST لدولة الأردن

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) FD FD(-1) FD(-2) FD(-3) FD(-4) TB TB(-1) TB(-2) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) FDI FDI(-1) FDI(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.916314	20	0.0697
F-statistic	3.672260	(1, 20)	0.0697
Likelihood ratio	6.742864	1	0.0094

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.129985	1	1.129985
Restricted SSR	7.284150	21	0.346864
Unrestricted SSR	6.154166	20	0.307708

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم (31) : نتائج استقرارية معالم النموذج لدولة الاردن

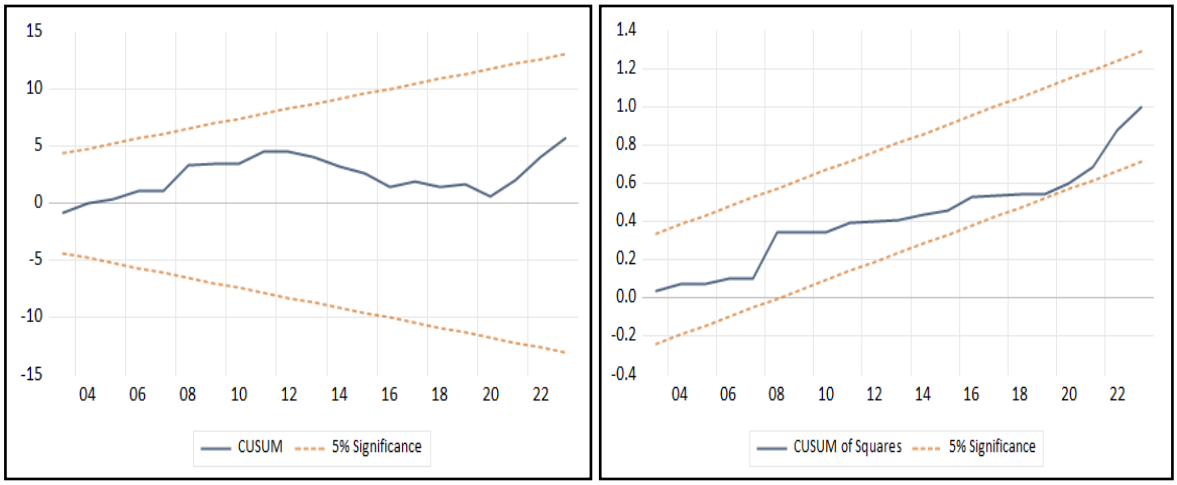

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(32) : نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات نموذج دولة الجزائر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/18/25 Time: 11:33
Sample: 1983 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FD does not Granger Cause GDP	35	2.22474	0.1256
GDP does not Granger Cause FD		2.45648	0.1028
TB does not Granger Cause GDP	35	6.20441	0.0056
GDP does not Granger Cause TB		3.61696	0.0392
INF does not Granger Cause GDP	35	0.69781	0.5056
GDP does not Granger Cause INF		0.31635	0.7312
FDI does not Granger Cause GDP	35	4.31324	0.0226
GDP does not Granger Cause FDI		0.18970	0.8282

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(33) : نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات نموذج دولة تونس

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/18/25 Time: 11:34
Sample: 1983 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FD does not Granger Cause GDP	35	4.11994	0.0262
GDP does not Granger Cause FD		4.56188	0.0186
TB does not Granger Cause GDP	35	0.25610	0.7757
GDP does not Granger Cause TB		7.81347	0.0019
INF does not Granger Cause GDP	35	3.92834	0.0305
GDP does not Granger Cause INF		0.43436	0.6517
FDI does not Granger Cause GDP	35	5.89852	0.0069
GDP does not Granger Cause FDI		0.84739	0.4385

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(34) : نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات نموذج دولة المغرب

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/18/25 Time: 11:36
Sample: 1985 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FD does not Granger Cause GDP	33	0.44425	0.6457
GDP does not Granger Cause FD		4.91657	0.0148
TB does not Granger Cause GDP	33	2.70832	0.0841
GDP does not Granger Cause TB		2.69245	0.0852
INF does not Granger Cause GDP	33	0.69959	0.5053
GDP does not Granger Cause INF		2.28196	0.1208
FDI does not Granger Cause GDP	33	0.77369	0.4709
GDP does not Granger Cause FDI		2.41559	0.1077

المصدر: مخرجات EViews13

الملحق رقم(35) : نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات نموذج دولة الأردن

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/18/25 Time: 11:37
Sample: 1980 2023
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FD does not Granger Cause GDP	42	0.29957	0.7429
GDP does not Granger Cause FD		8.87798	0.0007
TB does not Granger Cause GDP	42	11.8509	0.0001
GDP does not Granger Cause TB		0.99815	0.3783
INF does not Granger Cause GDP	42	0.31824	0.7294
GDP does not Granger Cause INF		2.25355	0.1193
FDI does not Granger Cause GDP	42	9.07926	0.0006
GDP does not Granger Cause FDI		0.04643	0.9547

المصدر: مخرجات EViews13

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. عبد المجيد قداي, **الموازنة العامة للدولة و السياسات الاقتصادية مناهج ,تحديد وإتجاهات معاصرة** , دار النشر الجامعي الجديد , تلمسان , الجزائر , 2022 .
2. سعد عبد الكريم حماد الدليمي وآخرون , **التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)**,دار الدكتور للعلوم, الطبعة الأولى , بغداد, 2023 .
3. نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي** ، تقديم : الاستاذ : عبد المجيد قدي ، الطبعة الأولى ، دار بلقيس الدار البيضاء, الجزائر ،2011.
4. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي** , الأكاديميون للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى ,عمان , الأردن ,2014.
5. أحمد فتحي وعبد المجيد قاسم، **القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر ،2022.
6. أحمد يوسف دودين , **أساسيات التنمية الإدارية و الاقتصادية في الوطن العربي (نظريا و تطبيقا)**, الطبعة الاولى, الأكاديميون للنشر و التوزيع ,عمان , الاردن , 2011.
7. محسن حسن المعموري, **"مبادئ علم الاقتصاد"**, دار اليازوري العلمية, عمان, الاردن,2014
8. فرهاد محمد على الأهدن ,**التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي** , دار التعاون للطبع والنشر, الطبعة الأولى ,1994.
9. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون , **التنمية الاقتصادية "المفاهيم والخصائص –النظريات الإستراتيجيات –المشكلات"**, مطبعة البحيرة , أكتوبر 2008.
10. عبد الحليم شاهين , **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي** ,سلسة دراسات تنموية , العدد: 73, المعهد العربي للتخطيط , الكويت, 2021.
11. عبد الزهرة فيصل يونس , **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي** ,دار امجد للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , عمان ,الأردن 2016.
12. دامودار جوجارات , ترجمة: هند عبد الغفار عودة , **الاقتصاد القياسي** , دار المريخ للنشر, الجزء الثاني, الرياض, المملكة العربية السعودية.

13. خالد محمد السواعي , **أساسيات القياس الاقتصادي باستخدامEViews** , دار الكتاب الثقافي , أربد , 2011.

•المجلات العلمية والتقارير

1. لحسن دردوري, **عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي** ,مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية, جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر, العدد الرابع عشر , ديسمبر 2013 .

2. أحمد ضيف و ميلود وعيل, **علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر(اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (2017/1990م)**, مجلة معهد العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر3, المجلد: 23,العدد:02, 2020.

3. علي توبين, **عجز الموازنة وأثاره بين النظرية و التطبيق** , مجلة الاقتصاد الجديد, جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة , الجزائر, العدد:13 , فيفري 2015.

4. نسرين كزيز و لخضر مرغاد ,**آليات تمويل و علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر–دراسة تحليلية(2017/2000م)**, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة ,العدد:47, جوان2017.

5. عبد المطلب بيصار وعباس فرحات, **إشكالية العجز الموازني في الجزائر والحلول المقترحة:دراسة مقارنة للسنوات 2014–2018م**, مجلة الباحث الاقتصادي , جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة, المجلد:7, العدد:12, ديسمبر 2019.

6. حسين براهمي ومبارك قرقب , **أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة حالة الجزائر) 2009–2018م)** , مجلة الإحياء , جامعة الحاج لخضر باتنة 01, المجلد :21 , العدد: 28, جانفي 2021.

7. عبد الجليل شليق وعبد الوهاب دادن, **العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي حقيقته وآليات تمويله" (تفكيك مصطلحي حالة الجزائر2001–2014)** , مجلة رؤى اقتصادية, جامعة الوادي , الجزائر, المجلد:7, العدد:2, ديسمبر 2017.

8. صبرينة كردودي وآخرون, **أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها** , مجلة نور للدراسات الاقتصادية , المركز الجامعي البيض , مجلد :04,العدد:07, ديسمبر 2018.

9. وسيلة السبتي وآخرون , **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد** , مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال , جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, المجلد:05, العدد01 , أفريل2019.

10. شنار مباركي و محمد بوشة , **قياس و تحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين العام الداخلي في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)للفترة(1990-2018م)**,مجلة أبعاد اقتصادية, جامعة أمحمد بوقرة , بومرداس , المجلد:11,العدد:02, ديسمبر 2021.

11. علي قرود و نسرين كزيز , **آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل غير تقليدي –حالة الجزائر(2007-2017م),** مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية , المركز الجامعي الونشريسي , تيسمسيلت , الجزائر, العدد الرابع , سبتمبر 2018.

12. عاشور يوسفي و إسماعيل مولوج , **معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الانفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000-2018**م, مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية , جامعة محمد بوضياف المسيلة , الجزائر المجلد:13, العدد:03, , ديسمبر 2020.

13. عماد غزازي ومحمد بولصنام ,**العجز الموازني في الجزائر أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة 2000-2019**, مجلة دراسات والابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة زيان عاشور, الجلفة , الجزائر , المجلد: 12, العدد:04, , أكتوبر 2020.

14. مسعود قريز, **نظرة على العجز في الميزان التجاري ,** مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية, جامعة الجزائر 3,المجلد: 04, العدد: 01, 2015.

15. جبارة بناصر , **قياس و تحليل أثر محددات الميزان التجاري الجزائري باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للفترة 1989-2021**, مجلة الاقتصاد الجديد , جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة,المجلد: 15, العدد: 01, , 2024.

16. سارة بوسيس وأحمد ضيف, **سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية للفترة (2000-2017م),** مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية , جامعة حسيبة بن بو علي , الشلف, الجزائر, المجلد: 12, العدد : 01 ,2019.

17. أحمد سعيد كرم البكل وايمان فاروق السيد الحداد, **العلاقة التزامنية للعجز التوأم في الاقتصاد المصري خلال الفترة 2000-2020م**,المجلة العالمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية , جامعة حلوان, المجلد:36, العدد:04 ,2022.

18. رشا خالد شهيب و إسراء عبد فرحان و شيماء فاضل محمد, **قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (1980-2018) باستخدام منهجية (Engle-Granger)**, مجلة واسط للعلوم الإنسانية, جامعة واسط , العراق, المجلد:13, العدد:40 , 2020.

19. خديخة سعيدي, **فرضية العجز التوأم في الجزائر-دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021م**, المجلة الجزائرية للمالية العامة , جامعة أبو بكر بلقايد , تلمسان, الجزائر, المجلد:13,العدد:01, 2023.

20. خالد محمد السواعي وأنور أحمد العزام , **العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية و المالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الأردن** , المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية, الجامعة الأردنية,المجلد: 2 , العدد: 2, 2015.

21. روضة جديدي وعثماني حياة, **أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس للفترة(1990-2017م)** , مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة , جامعة ابن خلدون , تيارت, الجزائر ,المجلد:05, العدد:02, 2020.

22. العربي طبيعة و علي بن ساحة , **التنبؤ بالنمو الإقتصادي للجزائر بإستخدام منهجية بوكس-جينكيز للفترة الزمنية (1980-2020)**, مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية , جامعة زيان عاشور الجلفة, الجزائر ,المجلد:08, العدد:02 , 2022.

23. إسماعيل بن قانة و باديس خلوة, **رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل)**, مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال , جامعة أحمد دراية , أدرار, الجزائر, المجلد: 01, العدد: 01 .

24. محمد الناصر حميداتو, **نماذج النمو** , مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية , جامعة الوادي , الجزائر , المجلد الثاني , العدد السابع , 2014.

25. ناظم عبد الله المحمدي وأحمد عبد الصالح عطية الفهداوي, **قياس وتحليل العجز التوأم وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2018)**, مجلة الدنانير, جامعة الفلوجة, العراق العدد: 24, 2021 .

26. فاروق فتحي السيد, **تحديد سلوك العجز المزدوج في الاجل الطويل في مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردو والتباعد المزدوج 1995 -2019**,مجلة كلية السياسة والاقتصاد, جامعة طنطا ,العدد الحادي عشر, يوليو 2021.

27. إسلام محمد البنا, **أثر عجز الموازنة العامة للدولة على النمو الاقتصادي في مصر**, المجلة العلمية للبحوث التجارية, جامعة المنوفية ,مصر,العدد الثالث , 2020.

28. ديما محمد شريف ومحمد فرحات, **أسباب عجز الموازنة في لبنان وأثره على النمو الاقتصادي(1992-2018)**,المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة للنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ), العدد: 54, 2022.

29. نور شدهان عداي ,**أثر العجز المزدوج على تراجع النمو الاقتصادي في العراق**, مجلة دراسات محاسبية ومالية, جامعة بغداد, العدد خاص, 2024.

30. عبد الحق بن تفات وآخرون, **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)**, مجلة حوليات جامعة الجزائر 1, جامعة الجزائر 1-بن يوسف بن خدة , العدد:32, الجزء الرابع,2018.

31. امحمد بن البار ,**قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**, مجلة الإستراتيجية والتنمية, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, الجزائر,المجلد:09, العدد:16, 2019.

32. فضيلة صيفور و رابح بلعباس, **أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذجECM خلال الفترة1965-2016**, مجلة البشائر الاقتصادية, جامعة طاهري محمد , بشار , الجزائر, المجلد: 06, العدد :01, 2020.

33. سمير شرقرق و فاتح صيد, **علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018**, مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف , المسيلة ,الجزائر ,المجلد:13 , العدد :01 , 2020.

34. ياسمين محمد علوي علي سقاف , **أثر الدخل القومي المتاح والاستثمار الإجمالي على الاستهلاك الكلي في اليمن دراسة قياسية باستخدام منهج ARDL خلال الفترة (1991-2017)** , مجلة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية , جامعة عدن ,اليمن ,المجلد: 04, العدد: 01, 2023.

35. رضا بهياني و بختي فريد , **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1970-2016)** , مجلة رؤى الاقتصادية , جامعة الشهيد حمه لخضر , الوادي , المجلد :11, العدد :01, 2021.

36. بدر الدين طالبي وإبراهيم برقوقي ,**نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL خلال الفترة(1980-2014)** , مجلة رؤى الاقتصادية ,جامعة محمد خيضر , بسكرة ,الجزائر, العدد: 09, 2016.

37. أقاسم قادة و شهرزاد عبان , **الآثار الطويلة والقصيرة الاجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ,المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية , الصادرة عن: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, العدد: 07 , جامعة الجزائر3 ,2016.

38. محمد الناصر حميداتو ,**أهمية التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر باستخدام نماذج ARIMA دراسة تطبيقية على الفترة (1960-2030)**, مجلة اقتصاد المال والاعمال, جامعة الشهيد حمه لخضر , الوادي , الجزائر, المجلد:09 ,العدد:02 , 2024.

39. سمير بن عبد العزيز, العيد طاهري, **أثر التنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة(1990-2021),** مجلة مجاميع المعرفة, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي , الجزائر, المجلد: 09, العدد:02, 2024.

40. نريمان رقوب ,**معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الانفاق العمومي وضرورة استدامة مصادر التمويل**, مجلة معارف , جامعة البويرة ,الجزائر,العدد:22 , 2017.

41. عقبة ريمي و آخرون , **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية لحجمه, توزيعه القطاعي والجغرافي (1995-2018)**, المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي, جامعة الشهيد حمه لخضر , المجلد:02 العدد:2020,01 .

42. حسان بخيت، **قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990، 2016-) ,**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف,الجزائر,المجلد: 15العدد: 2016,20.

43. بنك الجزائر, تقرير حول: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر-التقرير السنوي 2013** , نوفمبر 2014.

44. بنك الجزائر, تقرير حول: **التطور الاقتصادي والنقدي-التقرير السنوي 2023**, جوان 2024.

45. حمزة المؤدب وآخرون ,**تراكم العوامل المؤدية الى الازمة: التوترات الحالية والسيناريوهات المستقبلية لتونس**, مركز كارنيغي للشرق الأوسط, 2024.

46. محمد العيد بيوض, **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية, دراسة مقارنة: الجزائر و تونس ,المغرب**, مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة , جامعة ابن خلدون, تيارت , الجزائر , المجلد :01 , العدد:01, 2016.

47. محمد صالح الجنادي, **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس** , مجلة دراسات الاقتصادية , جامعة تونس ,العدد:2018,05.

48. هبة عبد المنعم والوليد طلحة , **دراسة اقتصادية: استهداف التضخم , تجارب عربية ودولية** , دراسات اقتصادية, صندوق النقد العربي , العدد: 62 , 2020.

49. تقرير صندوق النقد الدولي ,تقرير حول:**تباطؤ الاقتصاد العالمي وتضخم المتزايد** , مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي, واشنطن, الولايات المتحدة الامريكية , يوليو 2008

50. نعيمة برودي وجميلة وجدي , **سياسة استهداف التضخم : دراسة قياسية لحالة المغرب خلال الفترة 1980-2018** , مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادي, جامعة القدس المفتوحة, فلسطين,المجلد:05 , العدد:14 .

51. زياد محمد زريقات وآخرون, **تأثير تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال (1980-2009)** , المجلة العربية للإدارة , جامعة الدول العربية, مجلد: 35 , العدد:01 .

52. محمد البنا وآخرون , **أثر الدين العام الخارجي على عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة بين (1980-2018)** ,المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ,جامعة مدينة السادات, المجلد:08 ,العدد: 02 , ديسمبر 2020.

53. خالد محمد السواعي , **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني**, المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال , مركز رفاد للدراسات والأبحاث ,المجلد:03 ,العدد:01 , 2017-2022 .

54. إبراهيم يحي سليمان الحلايمة و وفاء بسيوني السيد شحاته ,**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة(1990-2017)** ,المجلة العلمية للبحوث التجارية , جامعة المنوفية , مصر,المجلد: 44 العدد:01 , 2022.

55. الفاروق احمد العزام, **أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن**, مجلة البلقاء للبحوث والدراسات , جامعة البلقاء التطبيقية , عمان , الأردن , المجلد:11 , العدد :01 2005.

•الأطروحات والمذكرات

1. هارمان صالح محمد, "**عجز الموازنة العامة و تأثيرها على التنمية الإقتصادية العراق حالة دراسة للمدة (2004-2019م)** ", (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير , قسم المالية والمصرفية, غير منشورة, معهد الدراسات العليا كلية العلوم الاقتصادية و الادارية , نيقوسيا , قبرص ,2021) .
2. لحسن دردوري , "**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس**" ,(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية , غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد خيضر بسكرة ,2014/2013) .
3. أمحمد معيوف, "**الدين العام الداخلي الانعكاسات المالية و النقدية-حالة الجزائر (1990-2013)** ", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص:نقود مالية , كلية العلوم الاقتصادية, العلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر3, 2015/2014) .
4. سلمى دوحة, "**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها" دراسة حالة الجزائر**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث العلوم التجارية, تخصص: تجارة دولية, غير منشورة , قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد خضير بسكرة , 2015/2014) .
5. نور عبد الحسين محمد النجار، " **تنويع هيكل الصادرات وأثرها على الميزان التجاري تجارب دول مختارة**"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة كربلاء ، لعراق ، 2023).
6. فايزة بودربالة, "**إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر2000-2014م**", (أطروحة مقدمة للنيل على شهادة دكتوراه علوم في التسيير , تخصص: نقود ومالية , غير منشورة , قسم علو التسيير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3, 2016/2015) .
7. محمد بودواية, "**إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1980-2009**", (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماجيستير , فرع: التحليل الاقتصادي , غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر , 2009/2008) .

8. الوليد قسوم ميساوي , **"أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"**, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية , تخصص: اقتصاد تطبيقي, غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد خضير –بسكرة–, 2018/2017) .

9. ليلى بعوني , **"دراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي مع تطبيق على حالة: الجزائر"**, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية, غير منشورة, فرع سبر الآراء و التحقيقات الاقتصادية , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر –3–, 2016/2015) .

10. مروة مومن , **"أثر التنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية فترة2000–2020 "**,(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث , تخصص: مالية وتجارة دولية, غير منشورة , قسم علوم تجارية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة 8ماي1945 قالمة,2023/2022) .

11. احمد ضيف, **"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)** ",(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية , تخصص: نقود ومالية , غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر3, 2015/2014) .

12. عبد العزيز نعوم, **"محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970–2020" (** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : دراسات اقتصادية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الموسم الجامعي : 2024.2023).

13. محمد بوشمال , **"أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية –قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990–2016 "**, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه , تخصص: دراسات اقتصادية ومالية , غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة زيان عاشور الجلفة , 2020/2019) .

14. ياسين سالمي , **"دراسة تحليلية قياسية مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعيةPanel Data لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية "**, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم التجارية , غير منشورة , قسم العلوم التجارية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة , 2020/2019).

15. ابراهيم خليل سلطان القصير , **"الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق"** , (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية, غير منشورة , كلية الادارة و الاقتصاد , جامعة القادسية , العراق ,2021).

16. رشيد حجو , **"محددات النمو الاقتصادي في منطقة المينا (MENA)** ", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , تخصص:الاقتصاد الكلي المطبق , غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر3 , 2023/ 2024) .

17. بلال مرابط , **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة قياسية للدول النامية خلال الفترة 1996-2015 "**, (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية , تخصص : العلوم المالية والمصرفية , غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر 3, 2019/2018).

18. عبدالغفار غطاس، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1990-2006)**"، ' مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2010).

19. خضير عباس حسين الوائلي, "**استعمال أسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق**" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية, قسم الاقتصاد , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة كربلاء,2017).

20. ياسمين مصطفاوي , " **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)** ", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , تخصص: تقنيات كمية , غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-, 2020/2019).

21. فاطمة محمد علي الصمدي , **المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية**, مجلة جامعة

سبها للعلوم البحثية والتطبيقية, الصادرة عن: جامعة سبها ,مجلد: 20 , العدد: 04 , جامعة سبها , ليبيا, 2021.

22. حليمة عز الدين , **أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971-2016) -دراسة اقتصادية قياسية-**, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية , تخصص: اقتصاد كمي, غير منشورة , قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة الجزائر 3 , 2018/2017) .

23. عز الدين حيدر وزين العابدين نجدت نصره , **استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL لدراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل التضخم في سورية خلال الفترة 2000-2022** ,مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية , الصادرة عن: كلية الاقتصاد ,المجلد: 46, العدد:01 , جامعة تشرين , سوريا,2024.

24. عايشة خليف , "**أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)**" , (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص:اقتصاد مالي تطبيقي , غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد خيضر -بسكرة- , 2023/2022).

25. عماري إسحاق و لخضاري تقي الدين , "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في دول المغرب العربي** ", (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية , تخصص : مالية وتجارة دولية, غير منشورة , قسم العلوم التجارية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الشهيد حمة لخضر ,الوادي , الجزائر ,2022/2021).

- **الملتقيات والمحاضرات**

1. أحمد زغودي , **محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية** , مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد وتسيير المؤسسة , تخصص: اقتصاد نقدي ومالي, 2025/2024.

- **المواقع الالكترونية**

1. تقرير صندوق التنمية الوطني ، تقرير حول : **أثر تنمية المنشأت الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني** ، المملكة العربية السعودية ، على الرابط :https://ndf.gov.sa/ar/about / ، تاريخ الاطلاع : 15 فيفري 2025، على الساعة : 12:17.

2. تقرير البنك الدولي, تقرير حول:**النمو الاقتصادي في تونس وآفاق نظامها الجبائي**,11ديسمبر 2024 ,على الرابط : https://www.albankaldawli.org .

3. فاطمة البدري, لهذه الأسباب...تونس تراجع التبادل التجاري الحر مع تركيا, عروبة 22 ,سبتمبر 2023 ,على الرابط: https://ourouba22.com/article/837 , تاريخ الاطلاع: 15ماي 2025, على الساعة 19:30.

4. دائرة دراسات–جمعية البنوك, **التقرير الاقتصادي الشهري** ,الأردن , شباط2021 , على الرابط : https://abj.org.jo/wp-content/uploads , تاريخ الاطلاع: 17ماي2025, على الساعة :12:00 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- **Books**

1. Park ash Singh, **economics of growth and development, printed by USI publications 2/31**, Nehru en clove, Kalkaji, lovely professionnel university phagwara.

- **Scientific journals and Reports**

1. Vesna Bucevska **;Testing the Twin Deficit Hypothesis: Evidence from the Republic of North Macedonia** ;Business Systems Research Journal ,Vol: 11 , November 2020.
2. Kouassi Yeboua**, Twin Deficits Phenomenon in the West African Economic and Monetary Union Countries: Panel Data Analysis** ,Nairobi kenya: African Economic Research Consortium, January 2020.
3. Daniel Sakyi Eric Evans Osei Opoku**, The twin deficits hypothesis in developing countries Empirical evidence for Ghana**, London : International Growth Centre,London School of Economic and Political Science,2016.
4. Manuela Raisová and Júlia Ćurþová, **Economic growth-supply and demand perspective, Procedia Economics and Finance**, Technical University of Kosice, Slovakia, 2014 .
5. MOUANDA MAKONDA J. G, **Déterminants de la croissance économique dans les pays de la CEEAC** , Annales de l'Université Marien n'gouabi , Faculté des Sciences Économiques, Université Marien N'Gouabi Brazzaville – République du Congo, vol: 18, N0:02, 2018.
6. Elisha Mavodyo, **A revival of budget deficit and economic growth**, EERI Research Paper Series, No 04, Economics and Econometrics Research Institute (EERI), Brussels,2022.
7. Gurgul, Henryk and Lach, Łukasz, **Two deficits and economic growth: Case of CEE countries in transition, Munich Personal RePEc Archive**,

Department of Applications of Mathematics in Economics, AGH University of Science and Technology,2013.

8. Patrick Mugendi Mugo, Wafula Masai, Kennedy Osoro, **The Twin Deficits Hypothesis: Evidence from Kenya**, International Journal of Novel Research in Marketing Management and Economics, Vol. 8, No 2,2021.
9. Abebe Aragaw, **TheTwin Deficits and Economic Growth in Selected Countries**, Journal of Business Economics and Finance,Vol 10,No 2,2021.
10. Okekwu Ate Musa**, Gaius Mashor Tokshik, Twin Deficit Hypothesis and Economic Growth in Nigeria**, AMERICAN JOURNAL OF SOCIAL AND HUMANITARIAN RESEARCH,Vol 5 ,No 2,2024.

- **Websites**

1. General government deficit ; On the link: https://www.oecd.org/en/data/indicators/general-government-deficit.html; Visit date :10.02.2025, On the clock:10:05.
2. Lexique commerce internationalhttps://www.eurofiscalis.com/lexiques/deficit-commercial/ ;**Déficit commercial définition**; Sur le lien**;** Date d'accès:24.02.2025; Aux aguets:10:00.
3. mini sethi;Lectures on Economic Growth Models: The James Meade Model ,On YouTube channel ,On the following link: https://www.youtube.com/watch?v=2Djv6ZhfO9Y&t=170s, Viewing date : 10.03.2025 ,On the hour: 09:00 AM.
4. Learn Oikonomia, **Endogenous Growth Model: The Romer Model,**On the link: https://youtube.com/@learnoikonomia?si=gPNiZK21Iz7DhEeg, Visit date :9.04.2025, On the clock:14:00.
5. Royal Institute for Strategic Studies (IRES), **Rabat on : Morocco facing the global financial and economic crisis: Challenges and orientations of public policies**, ,Kingdom of Morocco , Available at: https://www.ires.ma/fr/publications , Date of access:16May2025, On the hour : 10:00.
6. OECD , **FDI Qualities Review of Jordan: strengthening sustainable investment**, OECD Publishing, Paris, , Available at: https://doi.org/10.1787/736c77d2-en , Date of access:16 May2025, On the hour : 11:00.